

710C







٢١٧ ر ٤ ملتنقى الابحر للحلبى، ابراهيم بن محمد - ٥٩٥٦ هـ بخط

ح ٢ أحمد بن محمد ١١٨٦ هـ

١٨٥ ق ١٩ س ٢١ × ١٥ سم

نسخة جيدة، خطها تعليق حسن . طبع

٦١٥٢

الاعلام ٦٤: ١ الازهرية ٢: ٢٧٧

١- المذهب الحنفى، فقه المذاهب الاسلاميه أ- المؤلف

ب- الناسخ ج- تاريخ النسخ .

٢١١٤٢٨

١٢١١ / ٢ / ٢٨



مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"  
 ٦١٥٤ - في ٨ / ١٤٣٨ هـ  
 اثر قسم: ---  
 العنوان: --- ملكي الى البحر  
 المؤلف: --- لاجراهم بن محمد الحارثي  
 تاريخ: --- ١٢١٨ هـ  
 اسم المؤلف: --- احمد بن محمد  
 عدد الاوراق: --- ٨٥ - ١٢١  
 ملاحظات: ---  
 ---  
 ---





ط سنبه وری یوصال الی ارضیان لم یطع

والسلطان كمن قبله  
قد ربح منقاره بين السلطان  
قال النبي يوم  
افضل من فقه في الدين وفقه  
واحد اخبرني عن الشيخ  
الف عابد ولكل شيخ  
وهو الدين الفقه  
علم وقال الشيخ  
افضل اخبرني عن  
ليس اعز من العلم وقال  
على الناس من العلم وقال  
كذلك في التارخانية من

علاوه بخت شده در کمز قطع اول شده

لست

کتاب مکتوب معنایینم مصدر بمعنی  
المفضل ومعنی المصدر مئة ماضی  
مضارع امر کج فاعل کج مفعول کند و معنایینم  
جلت عظمت و تلافیت حکمت

”







وهو لون او طعم او ريح **باب** المسكول طاهر منظره **باب**  
 وعن الامام انه يحسن نقطا وعند ابي يوسف رحمه الله مخففة  
 ما استقل نكته او رفع حدث خلافا لمحمد بن يعقوب **باب** اذا  
 انفصل عن البدن وقيل اذا استقر في مكان ولو انفصل  
 في البيضة بلبنة فصيل الماء والرطل نجس عند الامام والاصح  
 ان الرطل طاهر **باب** مستعمل عنده وعند ابي يوسف كالحل  
 وعند محمد الرطل طاهر والماء طهور وموت ما يعيش في الماء فيه  
 لا ينجس كالتسكين والاضيق والشيطان وكذا موت مالا  
 نفيل سائبة كالبق والابواب والارنبور والعقرب وكل  
 الاكباد **باب** دبع فقد طهر الا جلد الا دمي كرامته **باب** الحية لينة  
 عنده والفيل كالسبع وعند محمد كالحية قالوا او ما طهر  
 جلده بالذباغ طهر بالزكوة وكذا الحية وان لم يؤكل وشعر  
 الميتة وعظمها وعصيرها وورثها وحافر طاهر وكذا شعر  
 الانسان وعظمه فتجوز الصلوة به وان جاوز قدر الاربع  
 وبول ما يؤكل لحمه نجس خلافا لمحمد ولا يثبت ولو لثدي او  
 خلافا لابي يوسف **فصل** تشرح البيضة بوقوع لا بخوبه وروث  
 وخشي مالم يستكثر ولا بخمر جام وعصفور فانه طاهر اذا  
 علم وقت الوقوع حكم بالنجاسة من وقته والافق يوم  
 وسيلة ان لم يتفحح الواقع ولم يتفحح ومن ثمة آيات

في البيضة بلبنة فصيل الماء والرطل نجس عند الامام والاصح ان الرطل طاهر  
 وعند محمد الرطل طاهر والماء طهور وموت ما يعيش في الماء فيه لا ينجس كالتسكين والاضيق والشيطان وكذا موت مالا نفيل سائبة كالبق والابواب والارنبور والعقرب وكل الاكباد

باب

اي دوى  
اجود

منه

ديا  
المر  
المر

باب

باب

وباليها ان انتفخ او تفحح وقال من وقت الوجان وعشرون  
 ولو اوسطا الى ثنتين يموت ما يحكم كفارة او عصفور او  
 سام ابرص واربعون الى ستين انجو حادة او حادة  
 او سنور وكله نجس كلب وشاة او اوقى او انتفخ الحيوان  
 او تفحح وان لم يكن نثره شريح قد كان فيها ويقتل  
 ما في ولو الى ثمانية وما زاد على الوسط اخسيت وقيل  
 في كل بيضة ولو اوسر الادمي والفرس ما يؤكل لحمه طاهر ولو  
 الكلب الخنزير وسباع البرية نجس وسور التمرة والتمرة حادة  
 الخملات وسباع الطير وسواكن البيت كالجمجمة والفارة  
 كذمها **باب** وشور البغل والي مشكوك يتوضأ ان لم يوجد  
 غيره ويقيم **باب** قوم جاز وعرق كل شيء كسوره وان لم يوجد  
 الا بيضاء التمر يقيم ولا يتوضأ به عند ابي يوسف وبه يفتي و  
 وعند الامام يتوضأ به وعند محمد يجمع بينهما **باب** التيمم  
 يتمم المسافر ومن هو خارج المصلي بعده عن الماء يسبغ  
 او لمصر خاف زيادته او بطو برته او خوف عدوه  
 او سبغ او عطش او فقد اليه بما كان من جس الارض ط  
 كالتراب والترمل والنورة والحصى والحل والريزنج  
 والحج ولو لم يقع خلاف لمحمد وخصه ابو يوسف بالتراب  
 والترمل ويجوز بالنقع حال الاختيار خلافا له وشروطه

باب

اي دورت يديك ادم يدور

امام يفتي  
رايحه

في كل بيضة ولو اوسر الادمي والفرس ما يؤكل لحمه طاهر ولو الكلب الخنزير وسباع البرية نجس وسور التمرة والتمرة حادة الخملات وسباع الطير وسواكن البيت كالجمجمة والفارة كذمها



اعطى استماع  
في ابدان  
اي جلتى لى

ان فرده حله كان تحتها جراحة اولاً ويكفي مسح كثرها  
سقطت عن ثوبه بطل ولا فلا ولو تركه من غير عذر جاز  
خلافها وضع على شفاق رجده واد لا يصل الملاء تحت  
يجزئ اجراء الماء على ظاهره والى ولا يفترق الى نية  
في مسح الخفض والراس **باب الحيض** هو دم ينفضه رحم  
امرأة بالغة لا داء بها واقله ثلثة ايام بياضها وغنى في  
يوسف يومان واكثر اثنتا عشرة عرصة وما نقص  
اقله او زاد على اكثره استحيضت وما رآه من الوان في  
سوى البياض الى اخره فهو حيض وكذا المظهر المتخلل بين  
الدين فيه وهو يمنع الصلوة والصوم ومقتضى دونها  
ودون المسح الطواف وقربان ما تحت الارض وعند  
قربان الفرج فقط ويكفى مسح وطئها وان انقطع ثلثا  
العشرة عطل وطئها قبل الفصل وان انقطع لاقبل لا يحل  
حتى تغسل او يمضي عليها اذ في وقت صلوة كاملة وان  
دون عادت لا يحل وان اغتسلت واقل الطهر عشرة  
يوماً ولا حد لاكثره الا عند نصب العادة في زمن الاستمرار  
واذا زاد الدم على العادة فان جاوز العشرة فانه كالماء  
استحاضة والا فحيض وان كانت مبتدئة وزاد على العشرة  
فالعشرة صبيحة والزيادة استحاضة والنفاس دم يقبل له

الحيض لغة عبارة عن سيلان  
الدم من الرحم يقال حاضت الانثى  
اذا سالت عنها الدم ويقال حاضت الشجرة  
اذا سالت الصمغ الا حاضتها السيلان

صافى  
ليس كالفينس نوك فجعله نكاحاً فانظر  
فانه من جنس الرحم الله  
ان الله يحب المتوكلين  
وجب الطهارة  
الاية

الحيض هو سيلان الدم من الرحم

الحيض هو سيلان الدم من الرحم

انجيلي

اي هذا بشاره الى الله الحيض

وحكم حكم الحيض لا حد لافله واكثره اربعون يوماً وما زاد  
نفاست  
الى مل حال الحمل وعند الوضع قبل خروج اكثر الولد استحيضت  
وان زاد على اكثره ولم ياعادة في ثلثة ايام  
والعادة تثبت وتثقل ثمرة في الحيض والنفاس عند يوسف  
وبه يفتى وعند ما لا بد من العادة والنفاس التومين من الاول  
خلاف المحرم وانقطعت العادة من الاجرا جاعا والسقط ان  
بعض خلقه فهو ولد تفر به امه نفق والامه ام ولد ويقع  
الطلاق المعلق بالولد وتنقضي به العدة ودم الاستحيض كغيره  
دائماً لا يمنع صلاة ولا صوم ولا وطئ **فصل** المستحيض  
ومن لم يغسل او استطلق بطن او انفلج او  
وايم او جرح لا يفر في وضوءه لوقت كل صلوة ويستون  
ابو يوسف باتيها كان في المتوضي وقت الجهر لا يغسل في الطلوع  
الا عند زفر المتوضي بعد الطلوع يغسل به الظاهر خلافه  
ولا يابى يوسف والمعهذ ومن لا يمضي عليه وقت صلوة الا بخل  
والعهد الذي ابتلى به يوجد فيه **باب** الاستحيض بغيره  
وثوبه من النجس الحقيقي بالاء ويكفي ما ع طاهر من كالحمل  
الور والدمين وعند محمد لا يطهر الا بالاء والخضرة تنجس  
واحد بالدمك مما بلغ ان جف خلاف المحرم وكذا ان لم يجف عنه

الحيض هو سيلان الدم من الرحم

الحيض هو سيلان الدم من الرحم

الحيض هو سيلان الدم من الرحم

الحيض هو سيلان الدم من الرحم

عليها استحوا لا قالن ايد على الاكثر م

الحيض هو سيلان الدم من الرحم

الحيض هو سيلان الدم من الرحم

الحيض هو سيلان الدم من الرحم

الحيض هو سيلان الدم من الرحم

الحيض هو سيلان الدم من الرحم

الحيض هو سيلان الدم من الرحم

الحيض هو سيلان الدم من الرحم



عند اني يوسف به يقف وان تخرجك فداة من انك  
 و يظهر ان ليس بفرق ولا بقل والسفوف هو  
 مطلقا والا لكانت الحضاف و ذباب الاشرف للصلوة لا للتميم  
 ولا الاصل المرفوش والحق المصنوع والشجر الكلداني المصنوع  
 هو المني - والمفصل والمقطوع لا بد من غلة وطهارة  
 المني بزوال عينه وبغض اثر شق زوله وغيره من افعال  
 تلك اوسيق والعصر كل مرة ان امكن بعده والا فلا يحفظ  
 في تخفيف كل مرة حتى ينقطع التقاط وقال يحيى عدم طهارة  
 غير منقصة اذ او يظهر ان تخشع في الماء عليه بما و  
 وكذا الروث والصدرة المرق حتى يجبر - وهذا عند محي  
 خلا فاني يوسف ولا يظهر جوار وقع في الماء فصار ملي  
 وعنفور لا رهم من كوض الكف في الرقيق ووزن  
 شفاف في اكتشف من تحت مغط كالدم والبول ولو من صفر  
 لم ياكل وكل ما يخرج من بدن الادمي موجب للتطهر والمزفر  
 وجز الاجاج وكحه وبول المي - والله الهرة والفرقة  
 وكذا الروث والخشخاش لهما وكذا دون ربع الثوب  
 من تحف قبول الفرس ما يوكلمه وخرط لا يوكلمه  
 ويول انقح مثل - وش لا يبرعضو ودم يسلك وخر  
 طويون خاكة لا تظهر الا التجاج والبط وكحها ونفها

عند أبي حنيفة في رواية أبي جعفر الهندواني  
وهو يصفهما انه في كتاب غليظة جلي  
وهو يصفهما انه في كتاب غليظة جلي

لأن الروي كالحسن والخي  
والمراعاة

قاز جبر

رومك

التي هي البعوضة التي  
تأكل من نمل انسان  
دور

[illegible]

دور

نور  
موفق  
الملك

والمار طاهر وعذابي يوسف محقق واما وردي على نجس  
 ولو لم يثوب طاهر في رطب نجس فظهرت فيه رطوبة ان كان  
 ميت لو عمر قطر نجس ولا ياكلو وضع رطبا على مطنين  
 نجس جاف ولو نجس في غيبه غسل في بلا تحت طاهر  
 خفيته بات عليه ثم تدركها فغسلها او ذب طاهر عليها  
 وانما الميتة ولبنها طاهر خلا لهما والاستنجاء مما يخرج من  
 احد السبيلين وما لم يبق فيه عذوب لم يمسح به حتى ينقثه يده  
 بالاول ويغسل يانتي في ويد بر يانتي في الصفا وقبل  
 الرجل بالاول ويدير يانتي في وانما في الشتماء وغسلها  
 بعد الحج افضل فيل يديه او لاثم المخرج بطن اصابع او اصبعين  
 او ثلث لا يبرئها ثم يغسل يديه فانيا ويرتقي المخرج مبالغة  
 لم يكن صائبا ويحان حاور المخرج اكثر من درهم ويغسل  
 ذلك وراء موضع الاستنجاء ولا يستنجي بغيره وروى وطعام  
 ويتيمم بركه استقبال القبلة واستدبارها ببول وجهه ولو في طرفة  
 الصلاة وقت الفجر من طلوع الفجر في وهو البياض  
 في الافق الى طلوع الشمس ووقت الظهر من زوالها الى ان يبر  
 ظل كل شئ مثله سوى في الزوال وبق لا الى ان يبر شيئا ووقت  
 من اشراق وقت الظهر الى غروب الشمس ووقت المغرب من  
 الى مغيب الشفق وهو البياض الكائن في الافق بعد الحلة ووقت

137

卷之四

۱۰۱

11-2

۵۷  
۵۸

تاریخ

1856

وہی ہے جس نے

1870

2

مجلس  
العلماء

مجلس

...

ای عکس مندی یعنی نجاسته اولان صوبو  
مندی بک صوبورنه اوغورنه دیمک دور  
مندی

سوانمشي ديملاء  
ثوب رايه

10

عبد الرحمن

سیدہ واک

سید و انصاف

و از آنکه بخواهد این

مسألة الفخايف  
السؤال

عبدالله بن عبدالمطلب

شاید آقا...

التي هي في

هذا الكتاب من كتب  
الشيخ الفاضل  
الشيخ الفاضل

لا يملكه

عليه السلام

فقلت للناس يا قوم

و

[illegible][illegible]



أعذر من لم يسمع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
بنيك أرغبته أبه

هو المدة قبل وقت يفتي ووقت الغشا والوتر من انتهاء  
وقت المغرب إلى الفجر الثاني ولا يقدم الوتر عليه للترتيب  
ومن لم يجد وقتها لا يجبان عليه ويستحب الإسفار بالفجر  
يكن أدؤه بترسل أربعين آية أو أكثر ثم إن ظهر في الصلاة  
يكنه الوضوء وإعادة على الوجه المذكور والابرأ بظهره  
الصيف وتأخير العصر لم تغير الشئ والعش أن ذلك السيل  
والوتر إلى آخره لمن تيق بالانتهاء والآفة للنوم  
وتجوز ظهر الشفاء والمغرب وتجد العصر والعش يوم الغنيم  
وتأخير غيرها وتجمع عن الصلوة وسجدة التلاوة وصلاة الجنازة  
عند الطلوع والاستواء والوتر الأعظم يومه وعن التنقل  
وركعتي الطواف بعد صلوة الحج والعصر لا عن قضاء فائتة  
وسجدة صلاة جنازة وعن التنقل بعد طوع الفجر بأكثه  
من سنة وقبل المغرب ووقت الخطبة أيا كانت وقبل صلوة  
العبد ومن الجمع بين الصلوتين في وقت الأبرقة ومن وافق  
ومن طهرت في وقت عشاء صليتها فقط ومن هو  
أهل فرض في آخر وقت يقضيه لمن حاضرت فيه الأذان  
للغيران دون غيرهما ولا يؤذن بصلوة قبل وقتها ويعاد فيه  
لو فعل خلاف لابي يوسف في الحج ويؤذن لغائبة ويقوم وكذا  
الأولى الفوايت وقية لبواقي وكذا تركها في الصلاة

عند الغنيم وهو الظاهر في الصلاة  
والوقت الثاني الخاص من الأذان  
والأذان من الغنيم من الأذان  
والفصل في صلاة النافل

صلى صلاة فائتة  
بني صلاة صلاة  
تستحب أن يكون في صلاة  
نمازتك أي ركعت  
أول ركعة قلن بركعت  
يعني نومك من قبل ركعت  
مسلمان أول ركعة  
أوقت صلاة العيد

ان رجاءه للرجوع  
بمعة واعلم

صلى عازن فلو دخل

صلى

معلق من أورد  
بني عز وجل  
المعصية

لذلك زيادة

التي حاله  
بنيك زلتك

أقامت اوله

في

في بيته في المصروند بالمال لا للثب وصفة الأذان مود  
ويزاد بعد فلاح أذان الفجر الصلوة في من النوم مرتين  
والأقمة مثله ويزاد بعد فلاحها قدمت الصلوة مرتين  
ويرسل فيه ويجز فيها ويكره الترفع والتكبير ويستقبل  
بها القبلة ويكول وجهه يمينه ويرتد عن على الصلوة  
وحي على الفلاح ويستدير في صومعته إن لم يجد التحويل  
واقفا ويجعل أصبعه في أذنيه ولا يكلم في أثناءها ويجلس  
بينهما إلا في المغرب فيقف في ركعة في صلاة فائتة  
الشافعيون التشويهد وكل الصلوة ويؤذن ويقوم على ظهره  
أذان الحيات وكراهة أذان الفجر ويعد كذا أذان  
والجنون والسكان لا تعاد الأقامة ويستحب أن يحال  
بالسنة والأوقات وكراهة أذان الفاسق والصبي والفقير  
لا أذان العبد والأعمى والأعرجي وولدتها وأذا قال  
حي على الصلوة قام الإمام والجمعة وأذا قال قد قامت  
الصلوة شعوا وإن كان الإمام غائبا أو هو المؤذن  
لا يقومون حتى يحضر شروط الصلوة بطلانها  
المصلي من حدث وجبت وتوبة ومكانه ويستعور  
والاستقبال القبلة والنية عورة الرجل من تحت ثيابه إلى  
تحت ركبة والامة مثله مع زيادة بطنا وظهرا وجميع

بني بتمشيت معانته

المراحم المصوح بسبي غني وافق وبسبي جبريل افق

أذن الله فامع

ان تاديه فراق  
الشافعيون التشويهد وكل الصلوة  
علامه كذا في إعلاما شديدا

ابن أم مكتوم مغير  
رسول الله

أي فاسق قامت الصلاة ما كان  
القول ما وأولئك وكذا

لور

أي وما عطف عليه بعد دور  
بني عطف قبل ملاحظة الحكم  
فقد نذر

دور الله ورجل فذرها



من الحرة عبودية الآوجها وكفيرا وقميرا في رواية وكشف  
 ربيع عضو هو عبودية يمنع كالبطن والحد الفد والساقي ونحو  
 التازل وكونه مفروده والاثنين اجزاها وخلفه الاية مفرودا  
 وذكر بلاء يانك  
 وعند أبي يوفى كما يمنع الكثر في الاكثر وفي النصف عنه رواية  
 وعادتم ما ينزل النبي سنة يصلي معها ولا بعيد ولو وجدوا  
 ما يرفع طاهر وصلي عاريا لا يجزئ وفي اقل من ربيع خضر  
 والا فضل الصلوة وعند محمد تلزم وان لم يجد يستر عورة  
 فضلى قبا بر كوع وسجودا والافضل ان يصلي قاعدا  
 وقبلة من ثلثة عين الكعبة ومن بعد جهرتها فان جهرها  
 ولم يجد من يستره عنها تحري وصلي فان الخطأ به بعد لا بعيد  
 علم به فيها استدار وبني عليها وكذا ان يحول رانه وان  
 شرع بلا تحريك وان اصاب وعنه ان يوفى ان اصاب  
 تجازت وان تحري قوم جرات وجهوا حال اما هم جازت  
 الصلوة من لم يتقدم جلا في من تقدمه او علم حاله وخالف  
 وقبلة الخائف جهرته قدرته ويصل قصد قلبه الصلوة بتحريكها  
 وصم التلفظ الى القصد افضل ويكفي مطلق النية للتفريط  
 والشر او كبح في الصحيح واللفظ شرط تعيينه كالعزم المقضي  
 ينوي ان يبعث ايضا والخائفة ينوي الصلوة لله تعالى ولا  
 والاعاء للبيت ولا شرط نية عدد الركعات صفة الصلوة

266  
M.

سلام  
عامه

[illegible]

طريقان صفتهم الصوت الإنشائي

فصل فی بیان احوال و اسباب  
و در بیان احوال و اسباب

دبارة قور  
خدا عام العظم  
الاولي

عبد الكريم المأمون  
سنة ١٢٠٠



مجلس

[illegible]

١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

آمین مناسبت بود  
استغوث دعاونا  
وعلیه

رقیب روز موت

اور کثرت  
از عصر محمد  
در این زمان  
التماس شد  
لا فضل  
سوره

10

五

ج ای عند الجمالین  
ای الوری والو طعی

الحمد لله الذي

تاریخ

ص  
اعني  
الصفحة

ایں عندیہ کے ساتھ  
مخبر الیہ

مكتبة  
الحسينية

وہی ہے جو کہ

من بعد  
من بعد  
من بعد

...

ربي العظيم وهو اذنا و تستجى البرادة مع الاشارة الى  
 ثم يرفع الامام قائلا سمع الله من حمده ويكتفى به وقال  
 اللهم ربنا لك الحمد ويكتفى المقدى بالتحديد اتفاقا ولله  
 والمقدى كجع سبها في الاصح وقيل كالمقدى ثم يكتفى ويستجى  
 فيضع ركبته ثم يديه ثم وجهه بين كفيه ضامتا اصابع يديه  
 محاذية اذنيه وسد في ضبعه كما في بطنه عن فتحة وبوجه  
 اصابع رجليه نحو القلعة والبراة تنخفض وتزق بطنها  
 بفخذيها ويقول سبحان ربي الاعلى ثلاثا وهو الكناه وسجد  
 بانقصة وجهه فان اقتصر على احد يها او على كونه عمامة جاز مع الكراهة  
 السوفى والا يجرى الاقتصار على الالف من غير عدد ويجوز على فاضل  
 ثوبه وعلى شئ غيره ويستغفر جبهة عليه لا على ما لا يستغفر وان  
 سجدة واحدة على ظهر من يومه في صلوة جاز وهي تسعة بارفع  
 راسه عن سجدة وعند ان يركع يرفع راسه مكبرا ويكسها  
 ويكبر ويركع مطلقا للسجدة فيرفع وجهه ثم يديه ثم ركبته ويضع  
 قائما من غير قعود ولا اعتناء بيده على الارض والاشارة الاولى  
 الا ان لا يثنى ولا يتعوز ولا يرفع يديه الا في تكبير الافتاح  
 فاذا رفع راسه من السجدة اثنى يديه من الركعة التي نيتها  
 او ثلث رجليه اليسرى فيجلس على ركبتيه بيناه نصا ووجهه  
 نحو القبلة وقد اشتهر ابن مسعود رضي الله عنه وهو التثنية لله و

*Handwritten note:* عبادت بدینہ دیکھو

[illegible]

وایلیو  
الحقیق



الشيخ محمد بن عبد الله بن معمر

[illegible]

لأن صلحهم فام بحكمه والعبدان بالمدينة عند  
 ضعف شيخهم في كل ذلك كافي القهر فانه وقد  
 مرنا في نداد الوهبان وفي القهر ابنه عن  
 القاعد لو ظف الامام في العبدان لما يجب التمس  
 بحكمه فاما وراي القريظ الا انه احقر افضل انتم في  
 انتم احقرنا في رغبة محبة كل فالعبدان فانه على  
 ليعرب وفيه ما ذكر على ما سجد كما انه لا يترك في  
 بها لانه في ذلك وقد

بقوله الاستاذ  
ببر ابيد ان التنايه  
الحقيقه

بر دوایتین مصطفیٰ دیک منسوخ اولیای ایتہ دیکد

[illegible][illegible]

تفسير سورة  
و رعت اولى  
والثانية  
الحرفه  
الف ج ه و ي  
فرض ا د ا ل ا ه  
يكن

منوى الحرف  
والجهر

منقول من  
في يوم الجمعة  
بفضل تاجي  
من مائة عينا  
لله  
عاشق

卷之四

عن خطه  
عيسى بن قيس  
امام



تقريب على نيلوس

تقريب على نيلوس

لما بالحق جهل مركب

أبدست الوركة عورت  
أبدست الوركة عورت  
أبدست الوركة عورت

دفعه او جاوز الصفوف هو كذا

خطاها بالامام يركع في الصلاة

واذا في مكان من غير الصلاة ان نوي امامتها  
ولا تدخل في صلوة بلا نية اي ما وف اقتداء رجل بامرأة او  
وطاهر بمجذوم وقايد في باقى ومكث يعار في يوم يوم  
ومفترض ينقل او يفترض وضوءا او وجها او غاسل  
بالماء وينقل بمفترض وموم بمكث وقائم باخذ وكذا اقتداء  
المستوضي بالمتيم والقائم بالواقف خلا في الجهر وان علم  
ان امامه كان محذرا اعاد وان اقتداء في وقار في باقى  
الكلمة في الصلاة القار في فقط ولو اختلف الامام القار في  
امنا في الاخيرين في **في** في الصلوة من سبقه حدث  
في الصلوة توضع وبني والاستبنا في فضل وان كان اماما  
جزا في مكانه في الصلاة فاذا توضع اعاد واتم في مكانه  
ان كان امامه لم يفرغ والا فهو يجزى بين العود وبين الامام  
حيث توضع كالنقد ولو احدث في الشكاف وكذا الوجه عليه  
او احل او قهر او احل به في سعة ما عدا او نزع او ظن  
انه احدث فخرج من المسجد واذا انقضى خارجة ثم ظن انه  
لم يحد ولو لم يخرج او لم يجز بنى ولو سبقه احدث في الشكاف  
توضع واستم وان تعد في هذه الى او حصل على ما في الصلاة  
ويستعمل الامام ان في في هذه الى وهو متيم  
ما او تمت مدة ما عدا او نزع خفي على غير علم او تعلم

تقريب على نيلوس

تقريب على نيلوس

تقريب على نيلوس

تقريب على نيلوس

تقريب على نيلوس

تقريب على نيلوس

تقريب على نيلوس

تقريب على نيلوس

تقريب على نيلوس

تقريب على نيلوس

تقريب على نيلوس

الامام في صلاة او وجدا القاري ثوبا يكون به الصلوة او قد  
الامام ميسوق في صلاة او قد الامام ميسوق في صلاة  
بسم الله ثم يوفى في صلاة او قد الامام ميسوق في صلاة  
فرغ ولا يفرغ من فرغ ولو فرغ الامام عند الاضحية او  
بعد فست ميسوق كان ميسوق لان تكلم وخرج من المسجد  
ومن سبقه حدث في ركوع او سجود اعاد بها حتما ان تبنى  
ومن تكرر سجدة في ركوع او سجود فليس بان يعبا اعادتها  
ومن اتم فركعة في صلاة كان امامه ركعتين لا يجزى  
وان لم يستخف في الركعة الثانية في صلاة كان امامه ركعتين  
لا يتعين فقط صلوة دون الامام ولو حضر عن الفركعة جاز  
في الصلاة خلا في الصلاة ما يفصل الصلاة وما يجزى في الصلاة  
في الصلاة كان امامه ركعتين في صلاة كان امامه ركعتين  
ان كان هو ما يمكن طلبه منهم والانيق والناوة والناوة  
ولو كانت جوفين خلا في الصلاة كان امامه ركعتين  
لا تكرر جنة او تكرر والتخفيف على عزه وشيئة عظمى قصد  
جواب بالجلد او بالسبيل او بالسبيل او بالسبيل او بالسبيل

تقريب على نيلوس

تقريب على نيلوس

تقريب على نيلوس



سبحان  
الحق  
مستحق  
العبادة

لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

يقول الخليل عليه السلام

او الحق خلقا لا يبيد ولا يورثه ذلك اعلم ان في الصلوة  
لا تقبل اتفاقا ولو فتح على غير امامه فست لان فتح على امامه  
مطلقا في الاصل والسلام على اوردته وقوله من مصحف خلاف  
كما واكمل وشبهه وسجد على كس خلقا لا يبيد ولا يورثه ذلك  
اعاده على ظاهره والعل كس وشبهه في غير الاشارة وعنه فيما  
ما يبا ولا ان تظهر في مكتوبه وقوله او اكل ما بين انسان دون  
الحية ونفسه قد يراوان من مائة وموضع سجده اذا كان  
على الارض او جازي الاضياء اذا كان على المكان اثم امار  
ولا تقبل يفرجه امامه والصحبة طول زراع وعظمه  
اصح ويقرب منها ويجعلها على اصحابه ولا يفي الوضع  
ولخط ويدر بالار بالاشارة او التيسير لهما ان عدت الشرة  
او قد يورثه وبينه با وجازته كمال من المروسة الا  
مخترته عن القوم ولو صلى على ثوب يطأه تحته لم يكن  
مضيا وكذا الوصل على الطواف الطاهر من باطرافه نجسا  
حرك احد طرفيها كركعة الا ان لا يركع عليه ثوبه او ربه قلب  
الحصى الامرة ليكنه السجود وقوله الاصابع والاشجار والاشجار  
والاقفا وافر الشراعية ومرة والسلام بيده والبرقع  
بلا عن وكفا ثوبه ولا تشاوب والتمط وتغيب عينه  
في الصلوة ومقصود الشراعية او حارس الراس لا تشاوب او في ثياب  
مستحبة

قول اول مؤلف به رد خون  
هو معتبر ان الجواب  
والجواب يدل على كماله

قوله احصا  
الصلوات  
حاجب من كون  
الصلوة ركن  
زمنه الكافر  
في حاجب من كون  
كوزة كرسى

قوله من قد عجز  
او حوزة  
قوله ان شئ  
في الصلوة

قوله وسجد  
يقول الخليل  
ان الله

قوله عجز

قوله عجز

قوله عجز

قوله عجز

قوله عجز

لن  
سبحان  
الحق  
مستحق  
العبادة

يقول الخليل

الصلوة ومسح جبهته فيها من التراب ونظرة الى السماء  
وعنه الآتي والتيسير بيده خلافا لها وفي الاماكن خلاف  
المسح والفراد على الديكان او الارض والقباح خلاف  
صف فيه فمجه وبشعب في تصاوير وان يكون فوق  
الاربعين يدبه او كجانه صورة الا ان يكون صفه لا يشترط  
والناظر او لغيره في روح احفظ لوجهه لا قبل الحية  
والعقب وفي الاماكن في المسح جازي طاقه والصلوة  
الى طراف عاتجة والاصح او سيف معلق اول شمع  
او سراج وعلى باطون تصاوير ان لم يسجد عليها وكه  
البول والتخلى والوطى فوق كجانه غلق بابيه والاصح جوا  
عند خوف على مناعه ويجوز نقشه بالحقن وماء الذهب و  
والبول وخفه فوق بيت فيه مسجد البوتر والنوافل البوتر  
واجب في السنة ويوثق ركعات بسلام واحد يقرأ في كل  
امارة ولو كان ركعة منه الفاتحة وسورة تيفت في ثالثة دائما قبل الركوع  
بعد ما كبر ورفع يديه ولا يفت في غيرهما ويسبح الموتر في  
البوتر ويؤمرك الركوع ولا يشع في ثالثة الفجر خلافا لابي  
يقيف ساكن في الاظهر والسنة قبل الفجر وبعد الظل والفرج  
والعشاء ركعتان وقيل اظهر والجمعة وبعد ما اربع وعشرا  
يوسف بعد الجمعة ست واربعة الاربعة قبل العصر وركعتان

يقول الخليل

يقول الخليل

يقول الخليل

يقول الخليل

يقول الخليل

يقول الخليل

يقول الخليل

يقول الخليل

يقول الخليل

يقول الخليل

يقول الخليل

يقول الخليل

قوله عجز

قوله عجز

قوله عجز

قوله عجز

قوله عجز

قوله عجز

قوله عجز

قوله عجز

قوله عجز

قوله عجز

قوله عجز

قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم  
اقبل السجودين ولو  
كنتم في الصلوة صدق رسول



قوله عجز

قوله عجز

قوله عجز

قوله عجز







ما زلت قد مررت  
بما ذكره من الصلاة

قبل ان يصلي ما اذن لها الا من تقام به جماعة اخرى وان صلى  
لا يكره الا في الظاهر وان شرع في الاقامة ومن خاف فوفى  
بجماعة ان ادى سنة بغيرها ويقتدى وان رجا اذ كان ركعة  
لا يترك بل يصليها عزيمته يقتدى ولا يقتضي الاتباع  
وعنه يقتضي بعد الطلوع من سنة الظاهر الى حين ويقضي  
في وقت قبل شفعه وغيرها غير الفرضين في الوتر لا يقتضي اصلا  
ومن اوتر ركعة واحدة من الظاهر بما علم يصلي بها ركعة  
فصلها ومن اتى مسجدا لم يدرك جماعة ينطوع قبل الفرضين  
حالم خفف فوته ومن ادرك الاما ركعا فكبيرة ووقف حتى رفع راسه  
لم يدرك تلك الركعة ومن ركع قبل امامه فادركه امام في سجدة  
ركوعه **في قضا الفوائت** الترتيب بين الفائتة والوقتية  
وبين الفوائت شرط فلو صلى فرضا واكثر فائتة ففرضه موقوف  
وعندها بانها فلو قضا قبل ادراكها بطلت فرضة ماضية والآ  
حتى عده لا عدها والوتر كالفرض على قدره مفقودا لهما  
ولو صلى الفاشلا وضوئها ثم صلى السنة والوتر بهيئته  
لا عاده الفاشلا ولا يبعد لوتر خلافا لهما ويظهر ان الفرضة  
لا يبطل اصل الصلوة خلافا لما في سقط الترتيب بتيق الوقت  
والنسيان وبعبارة الفوائت تساقضية او قربة ولا يعود  
بقعودها الى الفلكة في تركها او اكثره وشرع يؤدي الوقتيات

قوله في الفوائت  
قوله في الوتر  
قوله في ركعة واحدة

في الركعة التي

في الركعة

قوله فصل في الفاء  
تفصيلية

قوله بانها  
يعني الفرضية  
ديكره

قوله في الوتر

وقت غارت قلسه اند فكمه جدي عقلت كونه

مع بقا الفوائت ثم فانه فرض جديد فصل في وقتية بعده ذكر الركعة  
وقية وكذا الوقتية تلك الفوائت الا فرضا او فرضين فصل في وقتية  
ذكرها ولا يقتضي تارك الصلوة عدا ما لم يحج او ابرأه عقبة  
صلاته ثم اسلم في الوقت لزومه اعادته لا يلزم قضاها فانه  
بعد اسلامه في دار الحرب ان جهل فرضه **في سجدة السهو**  
او اسلم بزيادة او نقصان سجدة التسليمين وقيل بعد  
واحدة وتشهد وسلم وباقى بالصلوة على النبي صلى الله عليه وآله  
فقد السهو هو الصحيح ويجوز ان قرأ في ركوع او قعود  
او وقت ركنا او اخرة لو كثره او غير واجب او تركه ركوع قبل  
القرأة وثان في القيام الى الثالثة بزيادة على التشهد وسكون  
وبهجهما يخفى وترك القعود الاول وقيل كذا يقول الى ترك  
الواجب وان تشهد في القيام او الركوع لا يجزئ ان سلم مرارا  
كيفية سجدة ان ويلزم ان يقتدى بسهو امامه ان سجدة السهو  
والمسبوق بسجدة امامه ثم يقتضي بالانقضائه القعود الاول وهو  
اليه اقرب عادة وآلا لا وسجدة السهو وان تسلم عن الا فر عاده  
حالم بسجدة السهو فان سجدة بطلت فرضة وبه رفعه عن سجدة  
وبوضوئه عند اب يولف وصارت نقلا خلافا لمقتضى  
ان تسلم وان فقد في الرابعة ثم قام عاده وسلم حالم بسجدة  
سجدة فرضه وسجدة السهو وبضم ساوية والركعتان فصل

ما فرغ

دركه فامد

قوله في الوتر

قوله في ركعة

قوله في الفلكة

قوله في الوتر

في عشرة على بخاروا عشر

سجدة

قوله في الوتر

قوله في ركعة

قوله في الفلكة



ولا عهدة لو قطع وينوي ان عن سنة الظهر من اقتدى  
 به فيها صلاتها فقط ولو افسد فبها وعنده يصلي  
 سجدة واحدة لو افسد السجدة في نزع الشطوع  
 لا ينبي عليه ولو نبي صح وسلام من عليه السجدة يخرج من الصلوة  
 موقوف ان سجدة عاد اليها والا فلا يصح اقتداء من اقتدى  
 به بعد سلام ويغيره اربعة اوقات ويبطل وضوءه  
 بقدرتها ان سجدة والا فلا وعنده لا يخرج فيسب الا حكم الله  
 سجدا ولا ولو سلم من عليه السجدة ان لا يسجد لله  
 ان يسجد وان شك في صلوة لم يصلي ان كان اول ما عرض له استقبال  
 والاخرى وعمل بغيره ظنه فان لم يكن له ظن بنبي على الاقل  
 وقعه في كل موضع احتمل انه موضع القعود وتتم مصلي الظل  
 انه انما فسلم ثم علم انه صلي ركعتين اتعاها والسجدة  
 صلواته من غير عيب القيام او خاف زيادة المصلي بصلته  
 قاعدا ركع وسجدة وان تعذر الركوع والسجدة وامر برأيه  
 قاعدا وجعل سجدة احتفظ ولا يرفع الى وجهه شيئا للسجدة  
 فان فعل وهو كفضي ثم صح اعاد والا فلا يصح ان تعذر  
 او من خلفه ورجلاه الى القبلة او مغطى ووجهه اليها  
 وان تعذر الايام برأيه لم يركع ولا يركع بعينه لا يركع  
 ولا يقبله ان قدر على القيام وعجز عن الركوع والسجدة

حتى ركعت غاز قل  
 كسبه اقتدائه

ناقلة  
 او زينة  
 او لا ودرهم

الانفس  
 في كل موضع  
 او لا ودرهم

حرث

عنه ما جردوا  
 وادسروا  
 او لا ودرهم

دون ذلك  
 في كل موضع  
 او لا ودرهم

الذي يقدد الى القعود

يومى قاعدا او هو افضل من الايام قايما ولو مرض في اثنا  
 الصلوة بنى بما قد ولو افسد قاعدا ركع وسجدة على القيام  
 بنى قايما وقار كى يشاف وان افسد باياما فقد على  
 الركوع والسجدة واستأنف وللمنطوع ان ينكح على شيء  
 ان اعني لو صلى في ذلك جاز قاعدا بانه عذر صحيح خلاف  
 في الركوع لا يجوز بانه عذر ومن اعني عليه وجن يواو  
 قضى وان زاد ساعة لا يقضى عند محض تقضى بالم بدخل  
 سوا ذلك السجدة والصلوة تجب على من تلا آية من اربع  
 عشرة آية في الاعراف والبريد والنخل والاشجار ومريم  
 والح اولاء الفرقان والنمل والتمثيل ومن فصحت  
 والنجم والاشفاق والعلق وعلى من سجد ولو غرق فاصد على  
 اليوم تبتلاوه امامه ولا يجزئ تبتلاوه الا على مع  
 يستحق في الصلوة ولو سجد المصلي من ليس له سجدة  
 وسجدة فان سجدة لا يجوز ولا يبطل الصلوة ولو سجد  
 من اياما فتدى به قبل ان يسجد سجدة وان اقتدى بعد سجدة  
 فان في تلك الركعة لا يسجد اصلا وان في غير سجدة خارج  
 الصلوة كالم لم يقضى ولا تقضى الصلوة خارجا من تلا  
 ثم دخل في الصلوة اعادها وسجد كفته عن التلاوة بين  
 وان سجدة الاولى ثم شرع واعادها يسجد لغيرها ولو كثر

المرشفت  
 مطوون  
 او لا ودرهم

فازد  
 فله مملو  
 بدو

ادان

منه في الاول  
 في هذا الصور  
 فقدر الى القيام  
 وقلي ما كسبه

قوله في الفلك اي مكي ديك  
 قوله في الفلك اي مكي ديك

مطلوعه  
 او لا ودرهم

ايك سجدة







محمدا طيبا الله

لا يتنعم الا ان نفدوا قبل شروعه وتبطل بخرجه وقت  
الظهور وشروط وجوبها سنة الاقامة بعمد الكسوة والصحة والحربة  
وسلام العنين والرجلين فلا تجب على الاعرج وان وجد فاند  
فلا فالحا وكذا الحلاف في الحج ومن هو خارج المصن كان سبيح  
اليداري عليه عتده وبه يفتي ومن لا جمعة عليه ان اداها  
اضائه عن فرض الوقت والفسر والعبد والمريض ان يؤم  
فيها وتنفذ بهم من لا عدله يؤم صلى الظاهر قبل الجائز  
ثم اذا صحح سعي السبا والاما فيها تبطل ظهرا وقالا لا تبطل ما  
ما لم يترك الجمعة ويشترع فيها وكذا للمعدور والمسن اذا  
الظهير جاعة في المصرومها ومن ادركها في الشهادتين  
السبويتم جمعة وقال محمد بن يونس ظهر ان لم يترك الشهادتين  
واذا اخرج الاما اولا صلوة ولا كلام حتى يفرغ من خطبة  
وقال ابي جاح الكلام بعد روجه ما لم يشترع في الخطبة ويجي  
السعي وركن البيع بالاذان الاول فاذا جلس على المنبر اذن  
بين ثانيا واستقبلوه مستمعين فاذا تم الخطبة اقيمت  
العبد بين يجب صلوة العبد وشرايطها كشرائط الجمعة  
وجوبا واذا سوى الخطبة ونذبت في الفطران بالكل شيئا  
قبل صلوة ويساك ويفعل ويتقلب ويلبس حسن  
ثيابه ويؤتي فطرته ويتوجه الى المصلى ولا يجلس بالكرسي

وإذا كان في وقت الصلاة  
فلا يجوز له أن يخرج من المسجد  
ولا أن يتكلم بغير حاجة  
ولا أن يتناول من غير حاجة  
ولا أن يتكلم بغير حاجة  
ولا أن يتناول من غير حاجة

معه من حذره  
الى كبره

عند صلاة الصلوة  
جمع اليها  
في وقت الصلاة

سبحة  
في وقت الصلاة

يوم غارزاد نوذير كركن

في طريق خلافا لها ولا يتقبل قبلها ووقتها من ارتفاع الشمس  
قد روي في صحيح وريحين الى رواها وصفتها ان يصلي ركعتين  
يكبر تكبيرة الاحرام ثم يثنى ثم يكبر ثلثا ثم يقرأ الفاتحة ثم يركع  
ثم يركع ويسجد ويدخل في الثانية بالقرآن ثم يكبر ثلثا ثم يركع  
الركوع ويرفع يديه في الرواية ويخطب بعدها خطبتين يعلم  
الناس احكام الفطرة ولا تقضي ان فاتت مع الامام وان  
منع عنها في اليوم الاول صلواتها في الثانية ولا تصلي  
بعده والا فهي كالخطبة لكن يجب تأخير الاكل الى ان تصلي  
ولا يكبر قبلها في المنار ويجوز التكبير في طريق المصلى ويعلم  
في الخطبة تكبير التشريع والاضحية ويجوز تأخيرها الى الثانية  
في الثالث جرد وبغير عدد والاجتماع يوم عرفه  
شبه ما يوافقين ليس بشي ويجب تكبير التشريع من فجر  
عرفه الى عصر يوم العيد على المقيم بالقرآن عقيب فرض اذكي  
بجاءة مستحبة وبلافتة يجب على امرأة والى فخر وعنفها  
الى عصر آخر ايام التشريع على من تصلي الفرض وعليه  
العمل وصفتها ان يقول مرة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله  
هو الله اكبر الله اكبر لله الحمد ولا يترك التوهم ان شركه اما  
صلوة الخوف ان الشدة الخوف من عدو او سبع جعله  
الامام طائفة بآراء العبد و صلى طائفة ركعة ان كان

لذا

وفاة وقت  
اليوم والاول  
مكة

ان تقرأ

باب

بنته من ربه الملاق

اي المصلى

ومن ابنيته  
الاعنة امام اعظم لاسمها  
في الدنيا للنسبية متعلق بغيره  
يجب لانه وقع بعالمه

اي يصل الامام في صلاة

في وقت الصلاة  
في وقت الصلاة  
في وقت الصلاة



م في اوفى الفجر وكفينا ان كان مقبلا وفي المغرب  
 ومضت هذه الى العجوة جات الطائفة الاولى وانما بقية  
 ثم الطائفة الاخرى وانما بقية ويبطل المني كركوب  
 والمقاتلة واشهر خوف وعجزا عن الصلوة بهذه  
 الكيفية صكوا وصدنا ركبنا نتمون الى ان يصروا  
 ان عروا عن التوجه لا يجوز بل حضو عروا وبويع  
 لا يجوز بل عروا النبي صلى الله عليه وسلم الجائز يؤخر الحنف الى  
 القبلة على ثقة الاين واخيرا الاستلقاء ويحقق الشراة  
 فاذا مات شروا الحية وعصوا او يحيل فنه اذا  
 ارادوا غلبه وضع على ظهره ثم يترأوس عورته  
 ويجرد ويوضا بماء مفضة واستنشق ويقبل بابه  
 مغلي سر او وضو ان وجد الماء فالقراخ وعمل ريش  
 ولحية بالخطي ويضع على راسه فيفعل حتى لا يصل  
 الى ما يلي الخنق منه على عينه كذلك ثم يجلس او يمشي  
 يرفق في ان خرج منه شيء غلبه ولا وضوء ويشق  
 بثوب ويجعل كحط على راسه ولحية والكاف على  
 ولا يريح شعره ولحية ولا يقص ظفوه وشعره ولا يخنق  
 ثم يكفد وسنة كفن الرجل قيص وهو من المنكب الى القبر  
 وانما وفاته وهما من القرن الى القدم والحنق

في وقت الصلاة

٨. في امامه وفاته جازت  
 وروى احمد بن حنبل

وروى في وقت الصلاة  
 صدقه بن سدر بن ابي  
 بن سدر بن ابي  
 وروى في وقت الصلاة  
 بن سدر بن ابي  
 بن سدر بن ابي

قوله برقيق يعني يادوش  
 رطلني تسبح اياه

في وقت الصلاة

انما الكاف

عدوا لميرق

جلد رطل

في وقت الصلاة

في وقت الصلاة

في وقت الصلاة

في وقت الصلاة

في وقت الصلاة

في وقت الصلاة

في وقت الصلاة

في وقت الصلاة

في وقت الصلاة

بعض الناضرين البقاة وكفاته ازاره وفاته وسنة كف  
 المرأة ذريح وفاته وفاته وفاته وفاته وفاته وفاته  
 وفاته وفاته وفاته وفاته وفاته وفاته وفاته وفاته  
 بلا ضرورة ويسبح الابيض ولا يكفن الا فيما يجوز له في حال  
 حياته ويجوز الكفن وترا قبل ان يدبر فيها وتبطل الكفا  
 ثم الازار عليها ثم يوضع على الارض من قبل باب  
 ثم من يمينه ثم الفافة كذلك وايمارة تلبس روع ويجعل فيها  
 خفيته على صدرها فوقه ثم يلقى رقوق ذلك تحت الفافة  
 ويقعد الكفن ان خفف ان شئت الصلوة عليه وض  
 كفاته وشرايطها السلام وطهارة واولى الناس بالدفن  
 فيها السلطان ثم القاضي ثم اما الهى ثم الولي الاقرب فالقرب  
 انما الاب قابله يقدم على الابن والولي ان ياذن لغيره فان  
 صلى غير من ذكره بلا اذن اعاد الولي ان شاء ولا يصح  
 غير الولي بعد صلوة وان دفن بلا صلوة صلى على قبره ما لم يظن  
 تقضى ويقوم حذاء القبر للرجل والمرأة ويكب تكبيرة ثنية  
 عقبيها فان كبرها لا يتابع ولا وفاة فيها ولا تشهد ولا سج  
 يد الا في الاول ولا يسفر لصبي يقول اللهم اجعلنا من  
 اللهم اجعلنا اجرا اذخرنا واجعل لنا فضا شققا  
 ومن منى بعد كبر الاما لا يكره حتى يكبر حتى يكبره قال

في وقت الصلاة

في وقت الصلاة

في وقت الصلاة

في وقت الصلاة

في وقت الصلاة

في وقت الصلاة

في وقت الصلاة

في وقت الصلاة

في وقت الصلاة

في وقت الصلاة

في وقت الصلاة

في وقت الصلاة

في وقت الصلاة

في وقت الصلاة

في وقت الصلاة

في وقت الصلاة

في وقت الصلاة

ثم راجعة وسلم عقبا حرج

في وقت الصلاة

في وقت الصلاة

في وقت الصلاة

في وقت الصلاة

في وقت الصلاة

في وقت الصلاة

في وقت الصلاة

في وقت الصلاة

في وقت الصلاة

في وقت الصلاة

في وقت الصلاة

في وقت الصلاة

في وقت الصلاة

في وقت الصلاة

في وقت الصلاة

في وقت الصلاة

في وقت الصلاة

في وقت الصلاة



او البغى او قطع الطريق او وجد في الموكلة وبه انشأ قوله  
ولا يغفل ظملا ولم يجب بقتله دية ويكف عن غسله لا يغفل  
ويدين بدنه وثيابه الا ما ليس من جسده كالفرو وغيره  
والسلاح ويزاد وينقص اعاد الكفن السنة وان كان  
صبي او مجونا او جنبا او عايفا او نفثا  
يفعل خلافا لها ويفعل ان قتل في السر ويرى علم  
عولج او باع او اشتري او عاش في الشهر يوم عدا  
يوسف خلافا له او مضى عليه وقت صلاة وهو يقبل  
او اواة جنة او قتل من الموكلة جنة او اوتي مطلقا عند  
يوسف ومن قتل جنة او قتل من غير جنة غسل عليه وقال  
محمد ان اوتي بامر ارضي لا يغسل ومن قتل جنة او قتل  
غسل على عليه من قتل بغى او قطع طريق عدا ولا يغسل  
عليه ويغسل على قاتل نفسه خلافا لابي يوسف الصلوة  
في الكعبة مع غير الفرض والنفل من بعد فضاظة الظاهر  
في ايتان ولو وجه لا يكون وكراه ان يجعل وجهه  
مكتوبا حيا وهو في جانب وان كان خارجا جاز  
صلوة من هو اقرب اليه منه ان لم يكن في جانبه ويجوز الصلوة  
وقتها وكراهية **كتاب** الرقوة هي عليك من مال معين

الفصل في النكاح  
انما النكاح هو العقد الذي  
بمقتضىه يباح للرجل  
والمرأة معاشرته  
والتكاثر به  
والنكاح من جنس  
الانسان  
والنكاح من جنس  
الانسان  
والنكاح من جنس  
الانسان

او البغى او قطع الطريق او وجد في الموكلة وبه انشأ قوله  
ولا يغفل ظملا ولم يجب بقتله دية ويكف عن غسله لا يغفل  
ويدين بدنه وثيابه الا ما ليس من جسده كالفرو وغيره  
والسلاح ويزاد وينقص اعاد الكفن السنة وان كان  
صبي او مجونا او جنبا او عايفا او نفثا  
يفعل خلافا لها ويفعل ان قتل في السر ويرى علم  
عولج او باع او اشتري او عاش في الشهر يوم عدا  
يوسف خلافا له او مضى عليه وقت صلاة وهو يقبل  
او اواة جنة او قتل من الموكلة جنة او اوتي مطلقا عند  
يوسف ومن قتل جنة او قتل من غير جنة غسل عليه وقال  
محمد ان اوتي بامر ارضي لا يغسل ومن قتل جنة او قتل  
غسل على عليه من قتل بغى او قطع طريق عدا ولا يغسل  
عليه ويغسل على قاتل نفسه خلافا لابي يوسف الصلوة  
في الكعبة مع غير الفرض والنفل من بعد فضاظة الظاهر  
في ايتان ولو وجه لا يكون وكراه ان يجعل وجهه  
مكتوبا حيا وهو في جانب وان كان خارجا جاز  
صلوة من هو اقرب اليه منه ان لم يكن في جانبه ويجوز الصلوة  
وقتها وكراهية **كتاب** الرقوة هي عليك من مال معين

قوله ويؤتيه بمعنى الاستحقاق  
او التماق تامد  
قوله ففضولة يعني رزانه  
بيد سلك البند المملوك

قوله ففضولة يعني رزانه  
بيد سلك البند المملوك























[illegible][illegible]







[illegible]

الشمس في اربعين يوما والجمعة في سبعين يوما والجمعة في سبعين يوما والجمعة في سبعين يوما  
وذلك ابتداء قطاف العجوة وسعي ثم طاف للتحيط بالقدس  
وسعي فلو طاف لها طوافين وسبعين جارا وانما يطوف  
كما تراه في حجة العقيقة يوم الخروج وم القرآن  
شاة او بدنة او سبع بدنة فان طاف عندها طاف ثلثة ايام  
قبل يوم النحر والا فضل كون النحر يوم عرفة وسبعة ايام  
فراغ ولو تكة فان لم يصح ثلثة قبل يوم النحر ثلثة ايام  
وان وقف القارن يعرفه قبل طوافه للجمعة فقد رخص  
فعلية لم ترفضا ويقضي وسقط عنه دم القرآن والتمتع  
افضل من الافراد وهو ان ياتى بالجمعة في الشهر الحرام ثم  
يخرج من عاتة فيحرم بها من الحيضات ويطوف بها وسعي  
ويحلق منها ان لم يبق الهدي ويقطع التلبية باول  
الطواف ثم يحرم بالحج من احرم يوم التروية وقوله افضل  
ويح ويذبح كالتعارن فان نحر فكله وحان صوم الثلثة  
قبل طوافها ولو في نحر الاضرام بما لا قبله فان  
شئ سوى الهدي وهو افضل احرم وساقه ويهوى  
من فوده وان كان بدنة فقد ما يذبح اذ ذبح وهو  
اولى من التجليل والاشعار جارية عنهما وهو شق  
سما من الاليس وهو الاشبه بفعله عليه السلام  
والا ان كان بدنة فكله وحان صوم الثلثة  
ويح ويذبح كالتعارن فان نحر فكله وحان صوم الثلثة  
قبل طوافها ولو في نحر الاضرام بما لا قبله فان  
شئ سوى الهدي وهو افضل احرم وساقه ويهوى  
من فوده وان كان بدنة فقد ما يذبح اذ ذبح وهو  
اولى من التجليل والاشعار جارية عنهما وهو شق  
سما من الاليس وهو الاشبه بفعله عليه السلام







هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان الله تعالى قد جعل في هذه الآية دلالة على ان كل ما يقتل من الدواب والبهائم من غير ان يكون له عقل او شعور فهو ميتة فكل ما يقتل من هذه الدواب والبهائم فهو ميتة فكل ما يقتل من هذه الدواب والبهائم فهو ميتة

فما كان من هذه الدواب والبهائم من كان له عقل او شعور فهو حي فكل ما يقتل من هذه الدواب والبهائم فهو ميتة فكل ما يقتل من هذه الدواب والبهائم فهو ميتة

فما كان من هذه الدواب والبهائم من كان له عقل او شعور فهو حي فكل ما يقتل من هذه الدواب والبهائم فهو ميتة فكل ما يقتل من هذه الدواب والبهائم فهو ميتة

فما كان من هذه الدواب والبهائم من كان له عقل او شعور فهو حي فكل ما يقتل من هذه الدواب والبهائم فهو ميتة فكل ما يقتل من هذه الدواب والبهائم فهو ميتة

فما كان من هذه الدواب والبهائم من كان له عقل او شعور فهو حي فكل ما يقتل من هذه الدواب والبهائم فهو ميتة فكل ما يقتل من هذه الدواب والبهائم فهو ميتة

فما كان من هذه الدواب والبهائم من كان له عقل او شعور فهو حي فكل ما يقتل من هذه الدواب والبهائم فهو ميتة فكل ما يقتل من هذه الدواب والبهائم فهو ميتة









الحضنة كالزقوة  
والنوش والكفارة ومطلق  
الحضنة كالزقوة  
والنوش والكفارة ومطلق

و عندهما  
من ثلث و  
عن ابويه  
عليه غفره  
او غفره  
في الاصح  
ضباب او



التي هي من اهل البيت  
التي هي من اهل البيت  
التي هي من اهل البيت

التي هي من اهل البيت

التي هي من اهل البيت

التي هي من اهل البيت

الآية ويكمل من اهل التطوع والتمتع والقران بايام النحر دون غيرها  
وضيق في اهل التطوع والقران بايام النحر دون غيرها  
والكل بالحكم ويجوز ان يتصرف في حقهم وغيره

فان نقض كعبه فانه لا يملكه فان نقض كعبه فانه لا يملكه  
فرع بالياء الباء ليقطع لينة فان عطف الاء اليها  
او تعي فاشاقا فانه مقام وصنع بالياء وان عطف

او اوصى بها كزني فقال وقت وان لم يعلم معناها وقال  
او اوصى بها كزني فقال وقت وان لم يعلم معناها وقال

التي هي من اهل البيت  
التي هي من اهل البيت  
التي هي من اهل البيت

هذا اذا لم يكن احد من اهل البيت مستقبلا او امرا مراعاه  
او جلا لا بد من اهل البيت المستقبلا او امرا مراعاه

واوصى او يوصي فانه لا يملكه  
واوصى او يوصي فانه لا يملكه  
واوصى او يوصي فانه لا يملكه

او اوصى بها كزني فقال وقت وان لم يعلم معناها وقال  
او اوصى بها كزني فقال وقت وان لم يعلم معناها وقال

او اوصى بها كزني فقال وقت وان لم يعلم معناها وقال  
او اوصى بها كزني فقال وقت وان لم يعلم معناها وقال

التي هي من اهل البيت  
التي هي من اهل البيت  
التي هي من اهل البيت







٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠











المولى بن يوسف الشريف البونين

لا اله الا الله  
 محمد رسول الله  
 لا اله الا الله  
 محمد رسول الله







بأنه لا يملكها  
بأنه لا يملكها  
بأنه لا يملكها

بأنه لا يملكها واحدة رجعية وان نوى انشاء بانية وقول انت  
وانت طالق الطلاق او انت طالق ووقع كل منهما واحد  
رجعية وان نوى شئين او بانية وان نوى باني طالق  
وطلاق اخرى ووقع وان نوى اثنتي ووقع ووقع  
الى حلتها كى من اولي ما يوجب من حلتها كى من اولي  
والرشي والزوج والروح والبدن والحد والفرج والى  
جوزت بيع فمهر نصفها ونكاحا لا ينافيها من اتي بها او  
او طلاقا او بطلا او طلاقا نصف طليقة او كسرها رخصا  
طلقت ووقع في انت طالق ثلث اتصاف تطليقين ووثقة  
اتصاف تطليقة ثلثان وقيل ثلث وفيه واحدة الى شئين  
او ما بين واحدة الى شئين واحدة وعند جهات ثلثان وفيه الى  
ثلث ثلثان وعند جهات ثلث وفيه واحدة في شئين واحدة الى  
شئين او نوى الفرب والحس وان نوى وشئين وان نوى  
وشئين ثلث وفيه الموطوعة واحدة وان نوى وشئين ثلث  
فيها ربي وفيه شئين في شئين ثلثان وان نوى الفرب في  
انت طالق بكة من يات الى انت واحدة رجعية وانت طالق  
بكة او في مكة طلاق الى حال حيث كانت ولو قال او ادخلت مكة  
او في مكة لا يقع ما لم تظلم وكذا الدار **فصل** قال انت طالق  
غدا او في غد يقع عند الصبح وان نوى الوقوع وقت العصر

بأنه لا يملكها واحدة رجعية وان نوى انشاء بانية وقول انت  
وانت طالق الطلاق او انت طالق ووقع كل منهما واحد  
رجعية وان نوى شئين او بانية وان نوى باني طالق  
وطلاق اخرى ووقع وان نوى اثنتي ووقع ووقع  
الى حلتها كى من اولي ما يوجب من حلتها كى من اولي  
والرشي والزوج والروح والبدن والحد والفرج والى  
جوزت بيع فمهر نصفها ونكاحا لا ينافيها من اتي بها او  
او طلاقا او بطلا او طلاقا نصف طليقة او كسرها رخصا  
طلقت ووقع في انت طالق ثلث اتصاف تطليقين ووثقة  
اتصاف تطليقة ثلثان وقيل ثلث وفيه واحدة الى شئين  
او ما بين واحدة الى شئين واحدة وعند جهات ثلثان وفيه الى  
ثلث ثلثان وعند جهات ثلث وفيه واحدة في شئين واحدة الى  
شئين او نوى الفرب والحس وان نوى وشئين وان نوى  
وشئين ثلث وفيه الموطوعة واحدة وان نوى وشئين ثلث  
فيها ربي وفيه شئين في شئين ثلثان وان نوى الفرب في  
انت طالق بكة من يات الى انت واحدة رجعية وانت طالق  
بكة او في مكة طلاق الى حال حيث كانت ولو قال او ادخلت مكة  
او في مكة لا يقع ما لم تظلم وكذا الدار **فصل** قال انت طالق  
غدا او في غد يقع عند الصبح وان نوى الوقوع وقت العصر

اي كراهة الموطوعة

موت

بأنه لا يملكها

صحى وبانية وفيه ان في قضاء ايضا خلافا لها ولو قال انت طالق  
اليوم غدا او غدا اليوم يعني الاول ذكر او لو قال انت طالق قبل  
ان اشر وجهك فهو لغو وكذا انت طالق امر قد نكح اليوم و  
وان كان نكح قبل ان يقع الا ان ولو قال انت طالق ما  
مالم اطلقك او متى لم اطلقك او متى مالم اطلقك وكنت  
طلقت للحال حتى لو علق ووقع بكوته وان وصل انت  
طالق وقع واحدة ولو قال ان لم اطلقك فانت طالق لا يقع  
مالم يث اصحابها واذا املانية مثل ان وعندها مثل متى ومع  
نية الشط او الوقت فان نوى واليوم للنكاح مع فعل مثله  
ولمطلق الوقت مع فعل لا يثبت فلو قال امرت بغيرك يوم  
بقوم زيد فمهر زيد بطلا لا يجزى وان قال يوم امرت بغيرك فانت  
طالق فنكحها بطلا وقع ولو قال نامك طالق فهو لغو  
وان نوى ولو قال انت طالق مع موفى او مع موتك فهو  
فهو لغو وكذا لو قال انت طالق واحدة او لا خلافا لمخرجه وان  
وان ملك امرأته او شقصا او ملكته او شقصا بطل العقد فلو  
طلقها بعد ذلك لغا ولو قال لها وهي امه انت طالق شئين  
بغير جهنم مع اعتق سيدك اياك في عتق ملك الرجعية وان طلقها  
في الغد مطلق وعلق مولدا عتقا به في لا تحل له من الا بعد  
زوج اخر وعنده يملك الرجعة وتعتد كالحرة **فصل** قال لها

بأنه لا يملكها

بأنه لا يملكها

بأنه لا يملكها



ملك ذكره العدو في قوله انت طالق واحدة لا تطلق  
 في شيء ما اضله وعيه ولا يقع بها الاثمة او دلالة حال  
 في الاستبراء والى وانت واحدة تقع بكل مناد واحد  
 واحدة رجعية وما سواها يقع بها واحدة كائنة الا ان يني  
 لا مقاربه ينفقه في زمانه

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
والحمد لله رب العالمين

باین قال ای دولت الدار فانت باین نم قال انت باین قد خلت الدار من عتقها وقع علیک اثر  
و خود فراتقع شیئی شرح رحله

فلو انكر البينة صدق مطلقا حالة الرضا ولا يصدق قضاء عند  
مذاكرة الطلاق في ما يصلح الشتم للجواب دون الرد ولا عند  
الغضب في ما يصلح للطلاق دون الرد والشتم يصدق واما  
في الكفر ولو قال ثلث مرات اعتدى ونوى بالاولى طلاقا  
وبابنه فيضا صدق وان لم ينو بابنه شيئا وقع الثلث  
وتطلق بلسانها بامارة اولئك كذا يزوج ان ينوى  
الطلاق والصريح يلحق الصريح والباين والصريح  
لا البابين الا اذا كان معلقا بالشرط **باب** الشغب وفيه اذ اذ لم  
اخطار بنوى الطلاق فاختارت نفسها في مجلس الذي  
علقت فيه بابت بواحدة ولا تصح نية الثلث وان قامت  
منه او اخذت في عمل اخر بطل خبارها ولا بد من ذكر النفس  
او الاختارة في احد كلامهما وان قال لها اخطاري فقات  
انا اخطار نفسي او اخذت نفس تطلق وان قال لها ثلث مرات  
اخطارني فقال له ثلث الاولى او الوسطى او الاخرى يقع  
الثلث بلا نية وعندها واحدة بالنية ولو قال اخطار



وقع الشك اتفاقا ولو قال طلفت نفسي او اخرت نفسي  
بتطبيقه بانتهوا واحدة في الاصح فيل يمكن الرجعة ولو قال امرت  
بيدك في تطبيقه او امرت بي بطريقه فان كانت نفسها وقع واحدة  
رجعية ولو قال امرت بي بغيري ثلثي فقلت اخرت نفسي  
نفس واحدة او بغيره واحدة وقع الشك وان قالت طلفت  
نفس واحدة او اخرت نفسي بتطبيقه فواحدة بانية ولو قال امرت

بيدك اليوم و بعد غد لا يدخل التيسل وان ردت لا يبقى اليوم لان  
لا يبقى غدا ولو مكثت بعد التفويض يوما ولم تفر او كانت  
قائمة فجلست او مكثت فانكأت او مكثت ففقت او غدا  
وان سارت دابة لم يفسد ولا يبطل خيارها  
نفسك ولم ينو واحدة وينوي واحدة فطلعت وقفت رجعية

وكذا لو قال انك انت نفسي ان طلفت ثلث ونواها وقفت  
ولغت بنية الشك وقالت اخرت نفسي لا تطلق لا عليك  
الرجوع بعد قوله طلق نفسك ويتقيد بالجملة الا اذا قال متى  
شئت ولو قال امرت طلق منك او لا تطلق امرأتك  
الرجوع ولا يتقيد بالجملة الا اذا اراد ان شئت ولو قال امرت  
طلق نفسك فطلعت واحدة وقع واحدة وعكسه  
لا يقع شيء وعندها يقع واحدة وفي طلق نفسك ثلث ان

لو قال لا طلق نفسك واحدة فطلعت  
لأنها لا يقع شيء عنها في طلقه تارة  
فوقر بها ايقاع واحدة فطلعت  
لا في ضمن الشك صدر منه رجعية  
فلاق واحد فطلعت واحدة فطلعت  
الا غيرت في طلقه فطلعت واحدة فطلعت  
الجنس كما هو الشك لانها تارة  
مرددة في طلقه فطلعت واحدة فطلعت  
نفس واحدة فطلعت واحدة فطلعت  
ان شئت الشك لا يقع شيء لان المراد  
دون ان شئت لا يقع شيء لان المراد  
لان المراد لا يقع شيء لان المراد  
واحدة فطلعت واحدة فطلعت  
ان شئت واحدة فطلعت واحدة فطلعت  
الرجوع ولو لم ينو واحدة فطلعت واحدة فطلعت  
واحدة فطلعت واحدة فطلعت واحدة فطلعت

ان شئت فطلعت واحدة لا يقع شيء وكذا في عكسها  
يقع واحدة ولو امرها باليلين او الرجوع فطلعت وقفت ما امر  
ولو قال انت طالق ان شئت فقلت شئت ان شئت  
فقلت شئت ينوي الطلاق لا يقع وكذا الوعظ المشبه  
بصدق وان علق بمرور وقفت ولو قال انت طالق متى  
شئت او متى ما شئت او اذا شئت او اذا ما شئت فقلت

الامر لا يتردد وان طلق واحدة متى شئت ولا تتردد فقلت  
لها انت طالق كلما شئت فلما ان تطلق ثلث متفرقا  
لا تجوعا ولو بعد رجوع اخر ولو قال انت طالق جئت شئت  
او اين شئت لا تطلق ما لم تفر فقلت طالق  
كيف شئت فان شئت موافقة لنية رجعية او بانية  
او ثلثا وقع ككف وان تخالف يقع رجعية وكذا ان لم  
وعندها لا يقع شيء وان لم يكن له نية يقع ما شئت ولو  
قال انت طالق كم شئت او ما شئت طلقت ما شئت في  
الجملة لا بعده وان قال طلق نفسك من ثلث ما شئت فلما  
ان تطلق ما دون الثلث لا الثلث خلافا لهما في التعليق

انما يقع في الثلث خلافا لهما في التعليق  
عد شئت فانك من الثلث خلافا لهما في التعليق  
دلت الامكان ان شئت الا ان يكون المراد  
وهو طلق ما دون الثلث خلافا لهما في التعليق  
انما يقع في الثلث خلافا لهما في التعليق  
عد شئت فانك من الثلث خلافا لهما في التعليق  
دلت الامكان ان شئت الا ان يكون المراد  
وهو طلق ما دون الثلث خلافا لهما في التعليق  
انما يقع في الثلث خلافا لهما في التعليق  
عد شئت فانك من الثلث خلافا لهما في التعليق  
دلت الامكان ان شئت الا ان يكون المراد  
وهو طلق ما دون الثلث خلافا لهما في التعليق

انما يقع في الثلث خلافا لهما في التعليق  
عد شئت فانك من الثلث خلافا لهما في التعليق  
دلت الامكان ان شئت الا ان يكون المراد  
وهو طلق ما دون الثلث خلافا لهما في التعليق  
انما يقع في الثلث خلافا لهما في التعليق  
عد شئت فانك من الثلث خلافا لهما في التعليق  
دلت الامكان ان شئت الا ان يكون المراد  
وهو طلق ما دون الثلث خلافا لهما في التعليق



فكلمة فرارت لا تطلق والفاظ الشرط اذا ما  
 وكل وكلمة ومنى وجبها اذ اوجده الشرط انتبهت  
 البين الا في كل فانها تستلزم فيها بعد الشك ما لم تدخل على  
 الشرط فلو قال كذا تزوجت امرأة فهاى طالق تطلق بكل تزوج  
 بعد الشك وزوج اخر وزوال الملك لا يبطل البين والملك  
 شرط لوقوع الطلاق لا للاحلال البين فان وجد شرط  
 فيه انحلت البين ووقع الطلاق والآحادت ولا يقع  
 وان اختلف في وجود الشرط فالقول له الا اذ ابرئت وفيما  
 لا يعلم الا من القول لا في حق نفسه لا في حق غيرها فلو  
 قال ان حلفت فانت طالق وفلان فقلت حلفت  
 طلفت هي لا فلانة وكذا لو قال ان كنت تحبين عذابي الله  
 فانت طالق وعبدى حلفت حلفت حلفت ولا يقع  
 ولا يقع في ان حلفت ما لم يسم الدم فكذلك اذا ابرئت  
 من ابرائه وقال ان حلفت حلفت حلفت اذ ابرئت ولو  
 قال ان ولدت ذكر فانت طالق واحدة وان ولدت  
 انثى فانت طالق نسختين قوله تعالى ولم يدر الا اول تطلق  
 واحدة قضاء وثنيتين شرطها وتنقض العدة ولو علق  
 بشرط شرط لوقوع وجود الملك عند اخرها فان  
 وجد او اخرها فيه وقع وان وجد او اخرها لاقية لا يقع

انما هو في الشرط اذا ما وجد الشرط انتبهت

انما هو في الشرط اذا ما وجد الشرط انتبهت

انما هو في الشرط اذا ما وجد الشرط انتبهت

انما هو في الشرط اذا ما وجد الشرط انتبهت

انما هو في الشرط اذا ما وجد الشرط انتبهت

انما هو في الشرط اذا ما وجد الشرط انتبهت

انما هو في الشرط اذا ما وجد الشرط انتبهت

وبطلت ثلثة الثلث تعليقه فلو علقها ثم طلقها قبل  
 وجوده ثم تزوجها بعد التحليل فوجد لا يقع شيء ولو علق  
 الثلث او العلق بالوطي لا يجزئ العلق بالثبوت بعد الاباح ولا يبرئ  
 مراجع في الرعي ما لم يبرئ ثم يزوج خلا فلا يبرئ ولو قال  
 ان كلفا عليك فهاى طالق فكلمة غيرها في عدة البين  
 وان وصل بقوله انت طالق قوله ان الله او ان لم يزل الله  
 او ما شئت الله وما لم يزل الله او الا ان شئت الله لا تطلق وكذا  
 لو مات قبل قوله ان شئت الله وان ما يزوج فانت طالق  
 ثلث الا واحدة يقع ثلثان وفي ثنتين واحدة وفي الاثنتين  
 ثلث **بطلت** طلاق المريض اجماعه التي يصير بها الرجل حيا فاما بطلان  
 ولا ينقض شرعه فيها الا من انثى ما علق بها الرجل كمن علق  
 بغيره في اقامة مصالحه خارج البيت وما رزقه رزقا ولو  
 لم يقبل في قصاص او جرم فلو ايمان امراته وهو ملك حال  
 ثم مات عليها ذلك البيت بغير وجه في العدة ورثت وكذا  
 لو طلت رجعة فطلقها في وقت رخصته لم يبرئ ولو طلت رجعة  
 ولو ايمانها وهو محصور او في صف القتل وكجوس القصاص  
 او رجم او بغيره على القصاص بمصالحه خارج البيت كذا مشك  
 او محجور لا يرث وكذا التي تنقض وتخرجه اخصارت نفسها ومن  
 طلق ثلثا بامرها وبغير امرها كمن طلق ثم مات ومن ابرئت  
 طلق ثلثا بامرها وبغير امرها كمن طلق ثم مات ومن ابرئت

انما هو في الشرط اذا ما وجد الشرط انتبهت

انما هو في الشرط اذا ما وجد الشرط انتبهت

انما هو في الشرط اذا ما وجد الشرط انتبهت

انما هو في الشرط اذا ما وجد الشرط انتبهت

انما هو في الشرط اذا ما وجد الشرط انتبهت

انما هو في الشرط اذا ما وجد الشرط انتبهت

انما هو في الشرط اذا ما وجد الشرط انتبهت



يعني ان دخلت الدار فلان  
فان قلت طالق دمج

فلان امرأة بابتداء اصبحت اهلته الارث لان المراد  
لا يرث احد اذا سلمت بعده لا يمكن عدد السب شرح رحمه الله

بعد ما بان انما اتمت وكذا مفرقة بسبب اجب وجه العنة اي جابوت كس  
او خيار بلوغ او العلق ولو فعلت ذلك وهي مريضة لا  
على ايقاع بمصالح بينهما ثم ماتت وفي العدة ويرث ولو بانها  
بامرأة مريضة او تصادق انما كانت جعلت في صحة ومضت  
العدة ثم اوصي لها او اقر بين فلان الاق من ارثها وما اوصي  
او اقر وان علق الطلاق بفعل اجبي او بجي الوقت فوجد  
فان كان التعليق والراط مريض ورثت وان كان صالحة الطلاق  
احدهما في الصحة لا يرث وان علق بفعل فيهما في المرض  
او الشرط فقط ورثت وكذا لو علق بفعلها ولا بد لهما منه فيهما  
في مرضه وكذا لو كان الشرط فقط فيه خلا فالحمد وان كان  
لها منه يد لا يرث على كل حال وان قد فها ولا عى وهو مريض  
ورثت وكذا لو كان القذف في الصحة واللعان في المرض خلا في  
الحمد وان لم يكن بها وبانت به فان كانا في المرض ورثت وان كان  
الايمان في الصحة لا وفي الرجعي ترث في جميع الوجوه ان ماتت في  
العدة والآب لا رجعة هي استدامة النكاح القائم في العدة  
فمن طلق ما دون ذلك بصرح الطلاق او بالثلاث الاول من  
كفايته ولم يفسد من الشدة ولم يكن بينهما مفاصلة بالخل  
ان يرجع وان ايت ما دامت في العدة بقوله راجعت او  
راجعت امرئي او بفعل مما يوجب حرمة المتابعة من وطئ

يعني ان دخلت الدار  
فان قلت طالق دمج

قوله الى يعني كشي خاتمة  
رئيسه كشي بظننه كشي وعلمه  
بند كشي ديسه  
حاكمه وارسله

ومس

اي اعلم الزوج اباعا رجعة لانه لو لم يعلم عليها سرجا تقع المرأة  
في المعصية لانها قد تزوجت بناء على علمها ان الزوج لم يرجعها وقد انقضت عدتها  
ويظهر الزوج انها في مكان حاضنة وزوجها الذي اوقعها فيه شيئا يترك الاعلان ولكن مع ذلك

ومسوخة من احد الى نين ونيت الاشهر عليها واعلم  
كما قيل والنقل الى داخل الزمان بشبهة  
سرا ولو قال بعد العدة كنت راجعتك فيما قصدت صحته  
والا فلا ولو قال راجعتك فقلت بحسنة لم انقضت عدتي  
فانقول لها ولا تصح الرجعة خلا في لهما وان قال زوج الامة  
بعد العدة كنت راجعتك فيما قصدت صحته وكنته فانقول لها  
وعندك ما تريد في علق القول بشرط اتفاق في الصحيح وان قال  
راجعتك فقلت مضت عدتي وانك قال قولك لهما او ا  
ظهرت من الحيض الا في العدة انقطعت الرجعة وان لم يفسد  
وان انقطع الا في العدة انقطعت الرجعة وان لم يفسد  
وتفعل وعندك تحقظ بالبينهم وان لم يفسد في الاقطار  
ولا غنست ونيت اقل من عضو انقطعت وان نيت عضو  
الا وكل من المفضضة والاشفاق كالاقل وفي رواية عن ابي ج  
كتم العضو ولو طلق حائلا او من ولدت منه وانك وطئك لم  
ان يرجع وان علق من خلاجه وانك وطئك فليس ان يرجع  
فان راجعتك ثم ولدت بعد الرجعة لاق من عامين صحته  
وقال لامرأته ان ولدت فانت طالق فولدت ولد فماتت  
من بطن اخر فماتت رجعة وان قال كذا ولدت فانت طالق  
فولدت ثلثة في بطن فان في والثلاث رجعة وتتم طلاقها  
بولاية الثلث وعليها العدة بالامة والمطقة الرجعية

للقائم دور  
الرجعة لا انما انما

في صحة تنقضي  
في صحة تنقضي

في صحة تنقضي  
في صحة تنقضي

في صحة تنقضي  
في صحة تنقضي

في صحة تنقضي  
في صحة تنقضي







بأنه لا يملك  
بأنه لا يملك

والواقع به وبالطلاق على مال باين وبينهم المال المسمى وما  
مهر أصلي به لا يملك ان بطل العوض فيه يقع ما يباين  
وفي الطلاق يقع رجعي بلا شيء كما إذا خالها أو طلقها  
وهو سلم على غيره أو غيره مر أو ميتة أو قالت خالعة على ما  
يدي ولا شيء في بدعها وان قالت على ما في يدي من ورائهم  
ولا شيء فيها لم يملكه ورأهم وان قالت من مال لزمها  
مهرها وان خالها على عبد الأبق على ما يريته من ضمان  
لا يملكه ولو لم يملكه سلبه ان امكن والآية فيه ولو قالت  
ثلثا بالف فطلق واحدة ثلثا بالف بابت وفيه يقع  
رجعي بلا شيء وعندها كات ولو قال لها طلقك فقلت  
بالف او على الف فطلقت واحدة لا يقع شيء ولو قال انت  
طالق بالف او على الف فقلت بابت ولم يملك المال وان  
قال انت طالق وعليك الف او قال لعبدك انت مروءتك  
الف فطلقت وعق مجانا وان لم يقبل وعندها لا ما  
لم يقبل واذا قبل لزم المال والخلع معاً ومنه في حقها فصح  
رجوعها قبل قبوله بعد ما اوجبت وشروط الحيا لها وبطل  
بالبقي من الجبيل قبل قبوله وبين في صدق فلا يرجع بعد ما  
او صدق لا يقع شرط الحيا له ولا يبطل بالقيام عن الجبيل قبل  
قبولها وجانب العبد في العتق على مال كجانبها ولو قال لها

لا يملكه ولو لم يملكه سلبه ان امكن والآية فيه ولو قالت  
ثلثا بالف فطلق واحدة ثلثا بالف بابت وفيه يقع  
رجعي بلا شيء وعندها كات ولو قال لها طلقك فقلت  
بالف او على الف فطلقت واحدة لا يقع شيء ولو قال انت  
طالق بالف او على الف فقلت بابت ولم يملك المال وان  
قال انت طالق وعليك الف او قال لعبدك انت مروءتك  
الف فطلقت وعق مجانا وان لم يقبل وعندها لا ما  
لم يقبل واذا قبل لزم المال والخلع معاً ومنه في حقها فصح  
رجوعها قبل قبوله بعد ما اوجبت وشروط الحيا لها وبطل  
بالبقي من الجبيل قبل قبوله وبين في صدق فلا يرجع بعد ما  
او صدق لا يقع شرط الحيا له ولا يبطل بالقيام عن الجبيل قبل  
قبولها وجانب العبد في العتق على مال كجانبها ولو قال لها

لها طلقك امسكك لم يملك قبله فقلت بل قبلت فالتقول له  
ولو قال ابايعك كذا فالتقول للمشرى والبراءة كالمخرج  
ويقطع كذا من كل حق كذا واحد من الزوجين على الآخر  
مما يتعلق بالزواج فلا تطالب بهي بمهر ولا نفقة ما ضمت  
معه ومنه ولا نفقة على كذا ولم تحض منه ولا بمهر سلبه  
وخلع قبل الدخول وعندها لا يقطع الا ما سلبت فيما هو  
وابو يوسف مع الاما في المباشرة ومع كذا في الخلع ولو قال  
مغيرة من زوجي بالمال لا يملك المال ولا يقطع مهرها وطلقت  
في الاصح وفي الكيفية يتوقف على قبولها ولو على الف ضمت  
لزمه المال وطلقت ولو شرط المال عليها طلقك بلا شيء ان  
قلت ولا الا فلا تطلق وخلع البرقة مرض الموت معتبر  
من الثلث **الظاهر** هو تشبه وجهه او عضو منها  
به عن جملتها او من سبغ منها عضو بحرم عليه النظر اليه  
من محارمة ولو رضا فلو قال لا انت على كفرا محي  
او اسك وجهه او نصفك وشبهه او كبطنا او فخذها  
او كفرا حتى او عني ووجهها من عليه وطنا ووجهه  
حتى يكفر فلو وطئ قبل التكفير فليس عليه غير الاستغفار والكفارة  
الاولى ولا يعود حتى يكفر والعود الموجب للكفارة غير  
على وطئ وينبغي لها ان تمنع نفسها ونظايبه بالكفارة

على الكفارة الظاهر فلو كرهت  
فالتقوى احرم صدور الشرع



او نكحها او فحلها  
او انت على كل امر  
ونحوه ما سبق

المعاني عليها واللفظ المذكور لا يحتمل غير الظاهر ولو قال انت  
على مثل امي او كامي فان نوى الكرامة صدق او الظاهر فظاهر  
او الطلاق في ما بين وان لم ينو شيئا فليس بشي ولو قال انت على  
صدام كامي ونوى ظاهرا او طلاقا فكما نوى ولو قال صدام كظلم  
امي ونوى طلاقا او ايلاما فهو ظاهر وعندهما ما نوى ولا ظاهرا  
الا من الزوجية فلا ظاهرا من امته ولا من نكحها امرا فظاهرا  
منها فاجازت النكاح ولو قال انت انت على كظلم امي  
كان مظاهرا منهن وعليه كحل واحدة كفارة وان ظاهرا من  
واحدة مرارا في مجلسي مجلس فعليه كحل ظاهرا كفارة وهي  
عقوبة رقية يكون فيها اسم الكافر والكره والاسخ ولا  
والصغير والكبير والاعور والاعم الذي اذا اصبغ يسبح ويكبر  
ومقطوع احدى اليدين واحدى الرجلين من خلاف  
ومكاتب لم يؤد شيئا ولا يكون الاعى والاعم الذي لا يسبح  
اصلا والارض ومقطوع اليدين او ابراميهما او الرجلين  
او يد ورجل من جانب واحد ومجنون مطبق ومذنب وام  
ولد ومكاتب ادنى بعضا ومقتضا بعضه ولو اشترى مائة  
بنينا صح وكذا الوتر نصف عبده عن ثلث مرت باقية قبل  
وطي من ظاهرهما ولو وتر نصف عبده شرك ومنى باقية  
لا يجوز خلا في لهما وكذا الوتر نصف عبده ثم جامع المظاهر

قوله ايلك يعني فلو قال لا اقبلك  
اربعة اشهر فمظاهرا

منها

او نكحها او فحلها  
او انت على كل امر  
ونحوه ما سبق

منها ثم حرر باقية فان لم يجد ما يعق صدام شهرين  
ليس فيها مضان ولا شيء من الايام الخمسة فان و  
فيها ليس لها مد او نهارا سببا استئناف خلافا  
لابن يوسف وان افطر عبدا وبغيره استئناف  
فان لم يستطع الصوم اطعمه هو او ثمانية شين مكينا  
كل مكين كالقطة او قيمة ذلك ويبيع اعطاه من  
بشر مع منوى شورا وتم وتصح الاباحة في الكفارات  
والقدية دون الصدقات والعشر فلو غداهم عداين  
او عشا بهم عداين وشبههم جاز وان قل ما كوا  
اولاد من الادام في خبر الشور دون الحنطة ولو اطعم  
فقيرا واحدا ستين يوما جزاه وان اعطاه طعام  
الشهرين في يوم لا يجزى الا عن يوم واحد فان جاز  
في خلال الطعام الاستئناف ولو اطعم ستين فقيرا  
كل فقير صاعا عن ظاهرا رين لا يبيع الا عن واحد ولو عن  
ظاهرا و افطر صح عنها وكذا الوتر عشرين عن ظاهرا  
او صام عنها اربعة اشهر او اطعم مائة وعشرين  
فقيرا صح عنها وان لم يعين وان حرر عنها رقية و  
واحدة او صام شهرين ثم عين عن احدهما صح ولو  
عن ظاهرا وقتلا وان ظاهرا بعد لا يجزى الا الصوم

او اذا اطعم من ظاهرا ستين مكينا  
صاعا لم يجزه الا واحد منها عند ابن ح  
وليس عند غيره بخمس عشرة مائة

وعشا لهم وعشا لهم  
في كل واحد من شهرين



وان اعتق عنه سيدة او اطلق <sup>اللعان</sup> <sup>اللعان</sup> هو شهادته  
 مؤكدة باليمين مفروضة باللعن قائمة مقام حد القذف  
 في حق الزوج ومقام حد الزنا في حقها فلو قذف زوجة  
 بآثامها وكل منها اهل الشهادة وهي ممن تحذف قذفها او يفي  
 بحدها وطالبه بموجبه <sup>اللعان</sup> <sup>اللعان</sup> فان اراد  
 حجب يمينه او يكذب نفسه في حجب يمينه لا عين وجب  
 اللعان عليه فان ابى حجب حتى تلعن او تصدق  
 فان لم يكن الزوج من اهل الشهادة مان كان عبدا او  
 اوحى ووافى قذف وهي من اهل الشهادة وان اهل وبي امه  
 او صغيرة او مجنونة او مكرودة في قذف او كافرة او ممن  
 لا يحذف قذفها فلا حد لللعان وخصته ان ساء بالزوج  
 فيقول اربع مرات اشهد بالله اني صادق فيما ربيتها من  
 الزنا وفي الخامسة لعنة الله عليه ان كان كاذبا فيما ربيتها به  
 من الزنا يشر اليها في جميع ذلك ثم تقول هي اربع مرات  
 اشهد بالله انه كاذب فيما راعني به من الزنا وفي الخامسة  
 ان غضب الله عليها ان كان صادقا فيما راعني به من الزنا  
 تشر اليه في جميع ذلك وان كان القذف بنفي الولد ذكره  
 بوضوح عن ذكر الزنا وان كان بالزنا ونفي الولد ذكرها  
 فاذنلا عنها ورفق الحكم بينهما وهو طلاقه بآية ونفي

ذلك القذف اربعون لو طالع  
 وثمانون لغيره واللعن واليمين  
 يصلحان به انهما ليسا من اهل  
 وجوب الحد فيعرض لهما من قاض

نفي له ان كان القذف به ويحلفه بآية فان كذب  
 نفي عنه ذلك حد وحله ان يزوجها خلافا لآية يوسف  
 وكذا ان قذف غيره هاتفي او زنت فحدت ولا لعان  
 بقذف الاخرس ولا يفي بحل وعندها ما عين ان ابى  
 به لا قذف من شدة الشكر ولو قال ربيت وهذا الحمل مني لا عين  
 اتفاقا ولا يفي القاضي بحل ولو نفي الولد عند الشهادة  
 او طالع حاكم ابيه فانه لا يفي بالحد ولا عين وان نفي بعد ذلك  
 او التبع بآية او تور لا عين ولا يفي وعندها يصح النفي في مدة النفاس  
 او اهل ان الرضا فيه وان كان غائبا في حال حكمه كالمراة ولا يفي اول  
 الحكم فبني طالع <sup>الزنا</sup> <sup>الزنا</sup> ثمين والآخر لا يفي وعندها  
 فيها <sup>العين</sup> <sup>العين</sup> هو ممن لا يقدر على الجماع او يقدر  
 على الشيب دون البكر فلو اقرانه لم يقبل الى زوجته بوجله  
 احكام سنة فمته هو الصحيح وحسب فيها رمضان وابا  
 حيفا لا مدة مرضه او مرضها فان لم يقبل فيها فرقه  
 بينهما ان طلبته وهو طلاقه بآية فلو قال طلق  
 وانكرت ان قبلت اقبل فان كانت ثيبا او بكرا  
 فظن البيا فظن هي ثيبا لقول له مع يمينه وان  
 قطن بي بكرا حد وكذا ان نكح وان بعدت اقبل  
 ثيبا او بكرا فظن ثيبا لقول له وان قطن بكرا  
 ثم كيف يعرف انها بكرا وثيب قالوا يدفع في زوجها اصف بيضه  
 من بيض الدجاج فان دخل لا عنف فثيب والا فبكر وقيل ان امكنا ان يقول  
 على المهر فبكر والا فثيب وقيل بكسر البيضة فتثيب في زوجها فان دخلت  
 فثيب

او امرس  
 ربي  
 جوهر  
 او طالع  
 او التبع

او امرس  
 ربي  
 جوهر  
 او طالع  
 او التبع







فولدت ستة اشهر من نكاح الرمة سنة ١٠٠٠ وصرها واذا اقرت  
 او طلق رجلا <sup>او طلق رجلا</sup> المطلقة ما نفقت العدة ثم ولدت لاقل من ستة اشهر من  
 وقت الاقرار بنيت سنة وان ستة لا وان لم تنقض <sup>او طلق رجلا</sup> المطلقة  
 ان ولدت لاقل من سنتين وان سنتين او اكثر لا الا <sup>او طلق رجلا</sup> ان بنيت سنة  
 في الرجعي ويكون رجعة بخلاف البائن الا ان يتبعه <sup>او طلق رجلا</sup> في الرجعي  
 فيه اجاب ويجعل على الوطى بشبهه في العدة وان كانت <sup>او طلق رجلا</sup> في الرجعي  
 او طلق رجلا <sup>او طلق رجلا</sup> او طلق رجلا <sup>او طلق رجلا</sup> او طلق رجلا <sup>او طلق رجلا</sup>

فشهدت بها امرأة لا تطلق ضلوا لها وان اعترف جيل  
تطلق بحجة قولها وعندها لا بد من شهادة امرأة ومن كسها  
انه فظلمها في شدة افعالها لا قبل من سنة الشهادتين  
لزمه الا فلا ومن قال لا منه ان كان في طبعك ولم يزل  
منى فشهدت امرأة بالولادة فبقيت له ولده ومن قال  
لعلي اهو ابني ومات ففككت امه ان امراته وهو ابنه

منى فشهدت امرأة بالولادة فصرى اليه ولده ومن قال  
لعمام هو ابني ومات ففككت امه انا امراته وهو ابنة







الكشوف

بسم الله الرحمن الرحيم









لا يفتقر الى الوفاق  
او بعض اوقات  
عندما لا يفتقر الى الوفاق

والولاية له في اليمين لا في اليمين مع اليمين  
واليمين مع اليمين ولا يرجع اليقين على اليقين  
والولاية له في اليمين ولو شاع كل منهما عاقب شره  
لما كان في ظاهر الولاية بينهما كان وقالا يبيع للمعسر  
لا للمعسر ولو اصابه مولا والارض مولا ابيع للمعسر  
فقط والولاية موقوف في الاصول حتى يتصدق ولو علق  
احدهما علقه ففصل عن الارض فبقي في يده لم يترفع  
نصفه وسعى في نصفه لم يملكه وعندهما ان كانا موزعين  
فلا سعاية وان كانا موزعين في نصف عند ابي يوسف  
عنه نحو وان يفتن في الميراث فقط في ربعه عند فقط  
ابو يوسف ونصفه عند كل واحد كل يفتن عنده والمصلحة  
بالولاية لا يفتن واحد ومن ملك ابنته مع اخر بنه او بنته  
او صدفه او وصية علق فقط ولا يضمن ولشريك يفتن  
او يفتن لواء علم الشريك انه ابنه او لا يضمن الاب  
ان كان مولا او عنات به يبي الابن وكذا الحكم في خلاف  
لو علق علق غيره فبعض ثم انشاه مع اخر او اشترى  
نصف ابنته ممن يملك كله ولو اشترى الاجنبي نصف ثم الالة  
باقية مولا فحق الشريك او استعج وقال لا يفتن فقط  
ولو يملكه بالارش فلا ضمان اجماعا على عسر من بتره اضم

في حال الضمان وحال السعاية وحال الضمان  
فلا يفتن في الميراث ولو اصابه مولا والارض مولا ابيع للمعسر  
فقط والولاية موقوف في الاصول حتى يتصدق ولو علق  
احدهما علقه ففصل عن الارض فبقي في يده لم يترفع  
نصفه وسعى في نصفه لم يملكه وعندهما ان كانا موزعين  
فلا سعاية وان كانا موزعين في نصف عند ابي يوسف  
عنه نحو وان يفتن في الميراث فقط في ربعه عند فقط  
ابو يوسف ونصفه عند كل واحد كل يفتن عنده والمصلحة  
بالولاية لا يفتن واحد ومن ملك ابنته مع اخر بنه او بنته  
او صدفه او وصية علق فقط ولا يضمن ولشريك يفتن  
او يفتن لواء علم الشريك انه ابنه او لا يضمن الاب  
ان كان مولا او عنات به يبي الابن وكذا الحكم في خلاف  
لو علق علق غيره فبعض ثم انشاه مع اخر او اشترى  
نصف ابنته ممن يملك كله ولو اشترى الاجنبي نصف ثم الالة  
باقية مولا فحق الشريك او استعج وقال لا يفتن فقط  
ولو يملكه بالارش فلا ضمان اجماعا على عسر من بتره اضم

قال في الميراث...  
في الميراث...  
في الميراث...

والعقبة اخر ضحى ال كت مدبرة والميراث معتق عليه مدبره  
لا ما ضمن والولاية ثلثه للمدبر ثلثه للمعتق ورفلا ضمن مدبره  
ولو عسر او الولاية كله وفيه المدبر ثلثه قيمته قن ولو كان  
هي اتم ولكن والمدبر ثلثه ووقف يومه قن لا للمدبر ان يستعج  
في حفظه ان شئت تكون حرة ومالاته ولا تقوم فلا يضمن  
مولا علق نصيبه منها وعندهما هي متقومة فيض في نصيبه  
منها **العقبة** الميراث ثلثه ا عبد قال لاثني عشرة  
حر فخرج احدها ودخل الارض فاعاد القول ثم يبت من غير  
بيان علق ثلثه اربع اثبات ونصف الحاج وكذا نصف  
الارض وقال محمد ربيعة ولو في مرضه ولم يجر الوارث ففصل  
عبد بكم **العقبة** وعق من اثبات ثلثه وسعى في  
ومن كل من الاخرين اثبات وسعى كل منهما في حقه وعنده  
يجعل كل ثلثه كسهم **العقبة** عنده ويقتن من اثبات ثلثه  
وسعى في ثلثه ومن الخارج اثبات وسعى في اربعة ومن الارض  
واحد في حقه ولو طلق كذلك قبل الدخول ومات بلا بيان  
سقط ثلثه اثمان مهر الثابت وسعى مهر الخارجة وثمن

مهر الاخرية بالاتفاق واليمين والسعي في العقبة  
وكذا الوض على البيع والموت والتحرير والتدبير والاثبات  
والكرهية والصدقة مستلزمين والوطى ليسان في ضلها  
في الميراث...  
في الميراث...  
في الميراث...

فمنه في العقبة...  
فمنه في العقبة...  
فمنه في العقبة...















والمراد بالآية الكافرة

هذه الآية وهو ركبها ولا يكون هذه الدار وهو سكنها ان  
اخر في النزول والنفوذ والبقية من غير السكن لا يكون والآية  
ثم في لا يكون هذا البيت وهذه الدار لا يكون من غير السكن  
ومما عصى لوبيق وعبد في يوسف بعينه نقل  
الاكثر وعند محمد بن نقل ما تقدم به كذا في الآية وهو الاخر  
والآية في قوله لا يكون نقله الى منزل اخر حتى لا يكون بطلان  
الآية في قوله لا يكون وكذا لا يكون هذه الآية وفي لا يكون  
هذه الآية او القرية بغير خروج وترك اهلها من غير  
فيها وفي لا يخرج فامر من محله واخر من حيث ولو حمل  
واخرج بلا امره مكرها او راضيا لا يكون ومثله لا بد  
في لا يخرج الا الى جنات فيخرج اليها ثم الى حارة اخرى  
لا يكون في لا يخرج الى مكة فيخرج بريد هاتم رجع حيث وفي  
لا ياتيها لا يكون ما لم يدخلها والذهب كالحرج والاصح  
وفي لب تين فلانا فيم يات حيث مات حنظل في اخر الآية  
حيث وان قيد الاتيان عدا بالارادة فلو كان على  
الآيات وعدم الموانع فلو لم يأت ولا مانع من مرض  
او سلطان حيث ولو نوى الحقيقة صدق وبأنه  
لا قطع في المحن وفي لا يخرج الا بآذنه شرط الاذن لكل  
خروج وفي لا يخرج الا ان آذن يكفي الاذن مرة وفي لا

وفي لا يخرج الا بآذنه لو اذن لها فيمن شئت ثم نهاها  
في حيث لا يكون عندي يوسف خلافا لم لو اذن لها فيمن  
فقال ان خرجت او ضرب العبد فقام ان ضربت بغير  
الحق بالغير فلو لم يثبت ثم فعلت لا يكون ولو  
قال لا اخرجك فقلت في فقال ان تغيب فقلت لا يكون  
بالغنى لا موهو في ذلك اليوم الا ان قال ان تغيب  
اليوم وفي لا يركب دابة فلان فركب دابة عبد له  
ما دون لا يكون الا ان نواه وهو غير مستغرق بالدين  
وعند ابي يوسف حيث مطلقا وان نواه وعند محمد حيث  
مطلقا وان لم ينوه **باب** البهائم الاكل والشرب والتبس  
والكل لا يأكل من هذه البهائم فهو على نفسه في سائر  
المطبخ لا يشربها وفسادها وسائر المطبخ او من هذه  
فهو على البهائم دون البهائم والشرب في الاكل من هذه البهائم  
رطب لا يكون وكذا من هذا الرطب او اللبن فاكله ثم  
شرب الحما في الاكل هذا الصبي فاكله او شرب الحما في  
ما كمل ثم هذا الحما فاكله وفي لا يأكل من هذا الرطب  
لا يكون ولو اكل من هذا الرطب فاكله او شرب الحما في  
رطب وقال لا يكون فيها ولو اكله فاكله لا يكون  
ولا يشرب انت اتفاق وفي لا يشرب رطب فاشرب

لا يملك قوله تغيب اي اكل معطية

يعني قوله عتق الرسول

الحق في قوله لا يشرب رطب فاشرب

في قوله لا يشرب رطب فاشرب







لا يجوز في لاسكته شهر اخوه من حين خلفه ويوم اكتمه  
 لطلق الوقت وتصح نيته النهار فقط وليست اكتمه الليل  
 في وقت ان كتمه الا ان يقدم زيدا او حتى يقدم او الا ان ياذن  
 زيدا او حتى ياذن فكله قبل ذلك حث وان سار به سقط الخلف  
 وفي لا ياكلها فلان اولاد خذارة اولاد يثيب اولاد كبر  
 وابته اولادكم عبده ان عين وزال ملكه فصل لا يحن ظفان  
 في العبد والدار وفي المجه ولا يحن اتفاقا وان لم يحن  
 لا يحن بغير الزوال ويحن بالمجه وور لا يكم امراته او صديق  
 يحن في العتق بعد الابانة والمعاودة وفي غيره لا الا في  
 عن محرم ويحن بالمجه وور لا يكم صاحب هذا الطيب في  
 فكله حث لا اكتمه حث او زمانا او الحين او الزمان ولا ينة  
 فهو على سنة شهر ومعه ما نوى وان قال له ابراهم فهو  
 على العود ولو قال دهر افرقتو فالا ما وعنه ما هو كالمات  
 ولو قال اياما او شهرا او سنة فكله ثلثة وان عرق ففي  
 عشرة كايام كثيرة وفي الا على جمعة في الايام وسنة في الشهور  
 والعرف في السنين **البين في الطلاق والعنق في**  
 ان ولدت فانت كذا حث بايت ولو قال فهو حرقوه او  
 ميت ثم جاعني الى خلافها وفي قول عبيد ملكه فهو  
 حرقك عبيد العنق ولو ملكك عبيد مع ما ثم اضر لا يحن

الى ان العبد يفر من ربه  
 طهر العبد من ربه  
 لا يفر من ربه  
 لا يفر من ربه  
 لا يفر من ربه

واحد منهم ولو زاد وور حده عتق الآخر ولو قال اضر  
 عبيدك فانت عبيدك عبيد واحد لا يحن ولو بعد ملك  
 عبيد متفرقين عتق الآخر منه ملكه من كل ما له وعنه ما عتق  
 موته من الثلث وعلى هذا امر امرته ان تزوجها فكلها ثلثا  
 فلا ترض خلافا لها وفي كل عبيد بشرية يكون هو قتر بشرية  
 ثلثة متفرقين عتق الاول وان ينزوه معا عتقوا ولو  
 قال من اضرني عتقوا في الوصية ولو نوى كفارة بشرية  
 ابيه سقطت لانه امرته استولى بها بالكلح او عتق  
 بعنقه الا ان قال اشترتك فانت حرة عن كفارتك وفي  
 ان شربت امه فحره فحق ان شرب من ملكه وقت الخلف  
 عتق وان شرب من ملكه عبده لا يحن وفي كل يملوك  
 في حرق عتق عبده ومدره وامه او لاده لا مكاتبه الا  
 ان نواهم وفي هذه طالق او هذه وهذه طلقت الا في  
 خيرة الاولين وكذا العتق والاقراء **البين في البيع**  
 والشرى والشرع وعنه ذلك يحن بالباشر دون  
 النوكيل في البيع والشراء والاجارة والاشجار والصلح  
 عن مال والقيمة والحضنة وضرب الولد وبيعها في السكاج  
 والطلاق والمخاع والعتق والكفارة والصلح عن دم  
 والهبة والصدقة والقرض والاقتراض وان نوى بالباشر  
 السر والسر والسر

في البيع والشراء  
 في البيع والشراء  
 في البيع والشراء  
 في البيع والشراء  
 في البيع والشراء



۷۵۹

أقول الله أكبر من أن يكون له  
شريك أو شبيه أو كفو أو  
مماثل أو معاد أو متوحد  
أو متساو أو متماثل أو  
متماثل أو متماثل أو متماثل







غيره ليس بيبلا فلا يحكم فيها ان ظن الحكمي موطن معتد به من  
ثلاث او من طلاق على حال او اتم ولا اعتقدا او اتمه الحكم  
وان علما او اتمه زوجة او سيدة وكذا وطى المهر من المهر  
المهرونة في الاصح وشبهة في الحكم وهي قيام دليل في المهر  
في ذمة فلا يحكم فيها وان علم بالجمعة كوطى امة وولده  
وان سفل او مشركته او معتدته بالكسبة دون الثلث  
او البائع امبيعة او الزوج المهرورة قبل تسليمها بالنسب  
يثبت في هذه عند الدعوة لا في الاولى وان ادعاه و  
يحكم بوطى امة اجنبية او عمة وان ظن صحتها وكذا بوطى امه  
وجدها على فراشه وان كان اعلى الا ان ادعاه فقال  
انا زوجتك لا بوطى اجنبية رقت اليه وقلن نكحنا  
وعليه المهر ولا بوطى بهيمة ورني في دار ضرب او بغي  
ولا بوطى حرم تزوجها او من استأجرها لينكح بها  
خلاف لهما ومن وطى او جنبية فيما دون الفرج يوزن  
وكذا لو وطى في الدبر او على عمل قوم لوط ولا عنها  
يحكم وان رني ذمي بحر بنية في دار ناصية الرعي فقط  
وعند ابى يوسف يحكم ان وفي عكس هتت الذمية لا المحرم  
وعند ابى يوسف يكره ان وعنه لا يكره وان رني كلف  
بمجنونة او مغيرة صوف في عكس لا حجة عليها الا في رواية

من

عن ابى يوسف ولا حد بنى المكره ولا ان اقرا احد بها  
بالزنى وادعى الا انكاح ومن رني بامه فقط بامه  
لزمه الحد والقيمة وعنه ابى يوسف القيمة فقط والقيمة  
يؤخذ بالمال وبالقصاص لا بالحد **الشهادة على الزنى**  
والاجماع عنها لا تقبل الشهادة في متفاد من غير عدلين الا  
الا في القذف في الرقة يضمن المال ويقع الاقرار به كونه قاذفا  
غير الشرب بشبهة الاصح والشرب بزوال المرح وعنه يحد  
ايضا وان شهدوا بنزاه بغائبية قبلت بخلاف رقة  
من غائب وان اقرا بالزنى بمجهولة حد وان شهدوا  
كذلك لا يحد وكذا لو اختلفوا في طوع المرأة وعنه يحد  
الرجل ولا يحد احد لو اختلف الشهود في بلد الزنى او شهدوا  
اربعة به في بلد في وقت واربعة في ذلك الوقت ببلد آخر  
وكذا لو شهد اربعة على امرأة به وهي بكر او فمقة او شهود  
على شهود وان شهد به الاصول بعد ذلك وحد الشهود عليه  
لو اختلف شهوده في زوايا البيت والشهود فقط لو  
لو كانوا عبيدا او محرمين في قذف واقبل من اربعة  
او احد هم عبيد او محرمين وكذا لو شهد احد هم عبيد او محرمين  
بعدد الشهود عليه ذمته في بيت المال ان رجم وارثن  
جرح فربه او موته منه يحد وقال في بيت المال ايضا



وكذا الخلاق لو رجع الشهود ولو رجعوا بعد البرم حتى ولو  
 وغرموا الدية وكل واحد رجع حة وغرم ربحها ولو رجع  
 احدى فلا شيء عليه فان رجع احدى او غرم ربحها  
 ولو رجع واحد قبل القضا حة واكثرهم ولو بعده قبل الحة  
 فلكذلك وعنه محمد الرابع فقط ولو شهدوا في حة او في حة  
 ظهر وكفارا او عبيدا فالحبة على المذنبين ان رجعوا عن امر  
 التزكية والآف على بيت المال ولا على بيت المال مطلقا  
 ولو قتل احد الماتوم ربحه فظهر والذالك فالحبة في مال الماتوم  
 القاتل ولو اقر الشهود بتبع النظر لا تشهداتهم ولو انكر  
 الا حصان ثبت بشهادة رجلين او رجل وامرأتين او  
 ولادة زوجة منه **ح** حة الشرب من شرب خمر او قوطر  
 فاضه ويرى بها موجودا او جازا به سكران ولو من بينه  
 شهيد بذلك رجلا او اقر به مرة وعنه ابن يوسف  
 مرتين وعلم شربه طوعا حة اذا صح ثمانية لو طاب  
 للرجل اربعين للعبد مفرقا على بدنه كما في الزنا وان  
 اقر او شهد عليه جدره والريح لا يحد خلافا لمحمد  
 ولا يحد من جدره ريحة الحمى او ثقيها او اقر ثم  
 رجع او اقر سكران والسكر الموجب للحي ان لا يوفى  
 الرجل من المرأة والارض من السماء وعنه ابيان

لهدي

نفعنا سوزن فرستيد جي كسي  
 ان يهدي ويخط كلامه وبه يفتي ولو اريد السكران لا يحد

امراته **ح** حة القذف هو حة الشرب كنية وثبوتها من قذف  
 محصنا او محصنة بهرج الرزق حة يطلب المقتوف متفرقا  
 ولا يترفع عنه غير القزو والحق واحصانه كونه مكافرا  
 مسلما عفيفا عن الرزق ولو نفاه عن ابيه بان قال  
 لا بيك او لست بابن فلان او في غضب حة والآف لا  
 يحد لو نفاه عن جده او سبه اليه او الى عمه او خاله او رتبة  
 او قال يا ابن ماء السماء او قال لعربي يا بنيطي او لست بعربي  
 ويحد بقذف الميت المحصن ان طالب به الوالد او الولد او  
 ولده ولو حر و ماعن الارث وكذا ولد البنت خلافا لمحمد  
 ولا يطالب له اباه ولا عبيده بقذف امه ويظهر موت  
 المقتوف لا بالاجوع عن الاقرار ولا يصح المقتوف ولا العيب  
 عنه ولو قال زنا في حجة او عني الصعود حة خلافا لمحمد  
 وان قال ياناني وعكس حة او لو قال الامرأة وعكس  
 وعكست حة ولا لعان ولو قالت زنت بك بطل  
 حة ايضا وان اقر بولد ثم نفاه بلا عن وان عكس حة  
 الولد له في الوجهين ولا شيء ان قال ليس بي وبني ولا بيك  
 ولا حة بقذف امرأة لها ولد لا يعلم له اب او لا عنت بولد  
 بخلاف من لا عنت بغيره ولا بقذف رجل وطئ حة ما لعنه

حة  
 حة  
 حة







خلافا لابي يوسف عبيد بن رافع في خلاف الصغير وفتوح  
 ولا يرقه كلب فيه ولا يني نه ونهب واختلاس وكذا ينشئ  
 خلافا لابي يوسف ولا يرقه مال عامية او مشركة او مثل دينه او  
 او ان يذبح الا كان او موقلا وان كان دينه نقد او في عدا  
 قطع خلافا لابي يوسف وان كان دراهم فرق دينار او  
 او بالعكس لا يقطع ولا يبا قطع فيه ولم يتغير وان كان قد  
 تغير قطع في كبره **فصل في الخبز يوقى بكماله**  
 كبت ولو تلاه او ناله مفتوحا وكسره وفيه وفي قطع  
 كمن هو عند مال ولو ناله او في كبره بالكماله لا يقطع  
 ولا يقطع برقة مال من بينهما قرانه ولا ولا برقة من  
 بيت ذي رحم محرم ولو مال غنيه ويقطع برقة مال من  
 بيت غنيه وكذا برقة من بيت محرم رصا خلافا لابي  
 يوسف في الاعم ولا يقطع برقة مال نه وجنه او زوجه ولو  
 من حره خاصي وكذا لو سرق من بيده او زوجه بيده او  
 مكاتبه او خسته او صهره خلافا لهما فيها او من مقيم او قبا  
 نكرا وان كان به به عنده او من بيت اذن في دخوله  
 او مضيفا و قطع لو سرق من تمام ليلة او من المسجد  
 ورتبه عنده او ادخل بيده في صندوق غنيه او كره او جيبه  
 جواثيا فيه متاع ورتبه يحفظ او ناله عليه سرق الجور  
 من

اذا كان  
 او لا يرقه

و من غنم على نقد المثل

كبت ولو تلاه او ناله مفتوحا

كمن هو عند مال

ولا يقطع برقة مال

بيت ذي رحم محرم

بيت غنيه

يوقى في الاعم

من حره خاصي

مكاتبه او خسته

نكرا وان كان

او مضيفا

ورتبه عنده

جواثيا فيه

من

من البيت الساج خلافا لهما ولو سرق شيئا ولم يخرج من  
 الدار لا يقطع بخلافه لو اخرج من حجرة الى الدار او سرق  
 بعض اهل حجره او من حجرة اخرى فيها او اخذ شيئا من  
 من قاله في الطريق ثم خرج فاخذه او حمله على حمار  
 فاقه فاخرج من حجره ولو دخل بيتا فاخذ ناول من  
 خارج لا يقطعان وكذا لو ادخل الخراج بيده فتناول  
 ووقوف ابو يوسف يقطع الداخل في الاولى ويقطعان في  
 في الثانية وكذا لا يقطع لو نقب بيتا وادخل به فيه  
 واخذ شيئا او طرقة خارجة من كم غيرة خلافا له وان  
 حنك واخذ من داخل كم قطع اتفاقا ولو سرق من قطع  
 جملا او جملا لا يقطع وان شق ليل واخذ منه شيئا قطع  
 والف طحا كما بيت **فصل في كيفية القطع والاثبات**  
 يقطع عيين اثار رقي من زنده وخرم ورجله اليسرى ان  
 عاد فان سرق ثانيا لا يقطع بل يجس حتى يتوب وطلب  
 على سرق من شرط القطع ولو مودعا او غاصا صاحب او صاحب  
 الربوا او مستعرا او متاجرا او مضاربا او مسفها فبالله  
 او في بضاعه على سوم الشراء او مرقنا و يقطع بطلان  
 ايضا في السرقة من هؤلاء لا يقطع لثبوت رقي او ان كان لو  
 سرق من اثار رقي بعد القطع بخلافه لو سرق  
 سارق

على سرق من شرط القطع  
 الربوا او مستعرا او متاجرا  
 او في بضاعه على سوم الشراء

ايضا في السرقة من هؤلاء

سرق من اثار رقي بعد القطع

سارق

سارق  
 سارق  
 سارق



منه قبل القطع او بعدد و ان لم يقطع احد الاصلين  
وان اقر بوجوبها ولا بد من حضوره عند الاقرار والشهادة و  
والقطع ولو كانت يده اليسرى او ايهاهما مقطوعا او شللا  
او اصبهان لوى الابن كذا لا يقطع منه شيء بل يحبس كذا  
لو كانت رجله اليمنى مقطوعة او شللا ولا يضمن المأثور بقطع  
اليمنى لو قطع اليسرى وعندهما يضمن ان تعذر ومن سرق ثيابا  
و ثروة قبل الحضور الى مالكة لا يقطع وكذا لو نقصت قيمة من  
النصيب قبل القطع او ملكه بعد القضاء او ادعى انه ملكه ان لم  
يثبت وكذا لو ادعاه احد الشريكين ولو سرقا و يجب احدهما  
و شهد على سرقتهما فقطع الاثر ولو اقر العبد ذون سرقته  
بقطع و ردت وكذا المجرم عند الاما وعند ابي يوسف يقطع  
ولا ترد وعند محمد لا يقطع ولا ترد ومن قطع سرقته والعين  
قائمة ردها وان لم تكن قائمة فلا ضمان عليه وان استهلكها  
وان سرق سرقا ففقط بكمائها وبعضه لا يضمن شيئا منها وقال  
يضمن ما لم يقطع به ولو سرق ثوبا ففقط في الدار ثم اضره فقطع  
لان سرقته ففقط بكمائها ثم اضره ولو ضرب المروق دراهم او  
دنانير قطع و ردها وعند محمد لا يرد لها ولو صبغها لايؤخذ  
منه ولا يضمنه وعند محمد يؤخذ منه ويعطى ما زاد الصنيع وان  
صبغها لود اخذ منه ولا يعطى شيئا وحكامه حكمه في الامر

منه قبل القطع او بعدد  
لو كانت رجله اليمنى مقطوعة  
اليمنى لو قطع اليسرى  
و ثروة قبل الحضور  
النصيب قبل القطع  
ثبت وكذا لو ادعاه  
وشهد على سرقتهما  
بقطع و ردت  
ولا ترد  
قائمة ردها  
وان سرق سرقا  
يضمن ما لم يقطع  
لان سرقته ففقط  
دنانير قطع  
منه ولا يضمنه  
صبغها لود اخذ منه

المسارعة

الطريق من قصد قطع الطريق من مسلم او ذمي على  
او ذمي فاخذ قبله جبر حتى يتوب وان اخذ ما لا يحصل كذا  
واحد نصيب السرقه قطع يده اليمنى ورجله اليسرى وان قتل  
فقط ولو بعضا او جرح قتل جرحا فلا يعتبر عضو العلى وان قتل  
واخذ ما لا قطع و قتل و صلب و قتل و صلب و قتل و صلب  
في القطع و يصب صبا ويبيع بطنه ربع حتى يموت ويترك  
ثلاثة ايام فقط ويرد ما اخذ الى مالكة ان باقى والا فلا ضمان  
ولو باشر الفاعل بعضهم حدوا كلهم وان اخذ ما لا و جرح قطع  
من خلاف و يخرج به ذنبا ان جرح فقط او قتل فقط قبل ان  
يؤخذ فلا حد و الحق للمولى ان شاء عفا وان شاء اخذ بوجوب  
لجنيته كذا لو كان فيهم صبي مجنون او زور محرم من المقتول  
عليه او قطع بعض العاقلة على بعض و قطع الطريق ليل  
او نهارا بغير او بين مصرين ومن ضيق في المعصرة قتل  
به والا فلا تقتل بالمتفصل كذا و بدأضا و قتل كفاية  
اذا قاتل به بعض لقطع على الكل وان شره الكفاية او لا يجب على  
صبي امرأة وعبد اعلى ومقعد و اقطع فان جرح العدة وقضى  
عين فتخرج المرأة والعبد بلا اذن الزوج والمولى وكذا الجرح  
ان كان في والآفلا واذا حاصرتهم ندعوهم الى الاسلام فان  
اسلوا والآفلا في الجنة ان كانوا من اهلها ويبين لهم قديما ومعنى

يعني مال المفقود  
بارشاه

قوله هدر هدر  
بمعنى علق القتل

قوله ضيق يعني  
بمعنى ضيق



في ان قتلوا قتلهم ما لنا وعليهم عينا ودم قتال من لم يلق  
 الدعوة قبل ان يدعى ونذب دعوة من بلفته فان ابوا اسر  
 بالله ونقاتلهم بنصيب الجانيق والتمريق والتفريق وقطع  
 الاشجار وافر الزرع ولزمهم وان تتركوا اباسرى  
 المسجون ونقصهم به ويكروا اخرج النسا والمصاف في  
 سرية لا يؤمن عينا لا في عكبر ومن عليه لا دخول لمن  
 اليهم بحسب ان كانوا يؤمن العهد ونهي عن الغدر والفتول  
 البني الا ان يكون احدهم قادرا على القتال او زاريا في الحرب  
 او ذامال بحيث به او مكاف عن قتل اب كافر بل ياتي الابن  
 ليقتله بغيره الا ان قصد الاب قتله ولا يمكن دفعه الا بالقتل  
 ويجوز صلحهم ان كانوا مصلحة لنا واخذ مال الاجل ان لنا  
 حاجة وهو كالجنية ان كان قبل الشراء لم يباحصهم وكا  
 وكالفى لو بعده ودفع المال ليصلحوا الا بحرب الا خوف  
 الهلاك ويصلح المرتدون بدون اخذ المال وان اخذ  
 لا يردنم ان ترجع النبيذ اليهم ومن بدا منهم جناية  
 قتل فقط وان باثفاقهم او باذن ملكهم قتل الجميع  
 بلا نبد ولا يباع منهم سلاح ولا فضيل ولا صيد ولو وجد  
 الصالح ولا يجزى اليهم وضع امان راو حرة كافرا او جماعة

او اهل



او اهل حصن ودم قتلهم فان كان فيه ضرر نبد اليهم او ب  
 ونفا امان ذمي او اسير او تاجر عندهم كذا امان من مسلم ولم  
 بها جرحون او صبي او عبيد ما ذنوبين بالقتال عندهم  
 يجوز امانها ولو يوفى في رواية الفنائم وقسمها  
 فتح الاما عنوة قبيح المسلمين او قواصة عليه وضع الجية  
 عليهم واخراج على اراضيهم وقتل الاسرى او اسرقهم او  
 تركهم احرار اذمة للمسلمين والمسلم لا يمنع اسرقا قهرهم لم  
 يكن قبل الاخذ ولا يجوز تدبيرهم الى دارهم ولا المكن والقدرا  
 بالمال وقيل لا يملك به عندى جنة اليه يجوز بالمال كعنهما و  
 وتخرج موثقتي نكاحا وتحرق ولا تعقد ويحرق سلاح شتى  
 نكاح ولا تقسم غنيمته في دار الحرب الا لا بد ارج ثم شره ولا تباع  
 قبل الفدية والمقاتل والرفوة سواء في الفدية وكذا امدد طعام  
 قبل اصرانها بدارتنا ولا حق فيها سوى قتلهم بقتلهم ولا  
 ملك في دار الحرب قبل الاصران بدارتنا ولو بعد الاصران  
 يورث نصيبه وينتفع منها بلا قسمة بالسلاح والركوب و  
 والاسبان ارجح وبالعلف والحطب والدين والطيب مطلقا  
 وقيل ان اصبح لابل بيع اصلا ولا التمول ولا بعد الخروج  
 بل يرد ما فضل الى الفدية وان انتفع به او قيمته وان  
 قسنت قبل الرد تصدق به غنم ومن لم يملك منهم قبل اخذه



احزن نفوس طوفان كل مال يومه او وديعه عند مسلم او دمي  
 وعقار في يدي وبقيل في خلافا لحياتي يوسف في قوله الاول  
 وولده الكبير وجهه وحملها وعبدته المقاتل وما رجع حتى  
 بغضب وديعه في وكذا اماله مع مسلم اذ في غضب خلافا لها  
 وقيل ابو يوسف مع الامام وتقيم الغنيمة للراجل ام  
 والفراس سها وعندهما ثلثة له سها ولفرس سها و  
 ولايسهم اكثر من فرس عند ابو يوسف سها لفرسين و  
 والبراذين كالعناق ولايسهم لراجل ولا بغل والعبرة تكون  
 فارس او راجلا عند الحجازة فينبغي للامام ان يعرض لحيث  
 عند دونه دار الحرب ليعلم الفارس من الراجل من جاور  
 راجلا فاشترى فرسا فله سهم راجل ومن جاور فارس  
 فينقح فرسه فله سهم فارس ولو باع قبل القتال او وهبه  
 او اجهه او رهنه فله سهم راجل في ظاهر الرواية وكذا لو كان  
 مريضا او مريضا لا يقاتل عليه لايسهم مملوك او مكاتب الخ  
 او حتى او امرأة او ذمي بل يرضخ لهم كما يرى ان قاتل  
 او داوت المرأة لحي او ذل الذي على عورتهم وعلى الطريق  
 والتمسوا بالتمسك والتمسوا بالتمسك والتمسوا بالتمسك  
 الفقراء ولا حق في لا غنياتهم وذكره تعالى للبرك و  
 وسهم النبي صلى الله عليه وسلم سقط بونه كالصبي وان  
 دار الحرب

دار الحرب  
 من لا منفعة له

دار الحرب من لا منفعة له بلا ادن الاما لا يحسن اخذوا وان  
 ياؤنه اولهم منفعة خذ الاما ان ينضل قبل اضرار الغنيمة  
 ان تضع حرب او زار فيقول امن قتل قتلا فله سهم ومن  
 اصحاب شيئا فله ربعه او يقول لسيبة جعلت لكم الربع بعد  
 الحق لا ينضل بكم تاخوذ ولا بعد الاضرار الامن الحسني  
 والسب للكل ان لم ينضل ويومر بكم وما عليه ثيابه وسلاحه  
 وما معه الا ما مع علامه على دابة اخرى والتفصيل لقطع  
 حق الغير للملك خلافا لحياتي فلو قال من اصحاب جارية فها  
 له لا يحل كمن اصحاب الوطى ولا السبع قبل الاضرار خلافا  
 استيلاء الكفار اذ السبي الترك الروم واخذوا المولود  
 ملكوها ونكحها ما وجدنا من ذلك اذ اعطنا عليهم وان  
 غلبوا على اموالنا وارضوا بها بدارهم ملكوها وكذا لو  
 اليهم بغير فاذا نظرنا عليهم فمن وجد ملكه اخذه قبل القسمة  
 مجانا وبعد ما ان كان ملكه لا يأخذه وان قيمته اخذه  
 بالقيمة وان اشتراه منهم تاجر واخذه وهو قيمته بالقيمة  
 ان اشتراه به وان اشتراه بغيره بقيمة الوطى وان  
 له بقيمة ومثله النخل في اشتراكه ثمن او عرض وان اشتراه  
 بجنه او وهبه له لا يأخذه وان كان عبد انقضت عينه كونه  
 في يد التاجر واخذ ارضه باخذه بكم الثمن ان شاء وان

ملكوها ونكحها ما وجدنا من ذلك اذ اعطنا عليهم وان  
 غلبوا على اموالنا وارضوا بها بدارهم ملكوها وكذا لو

بالقيمة وان اشتراه منهم تاجر واخذه وهو قيمته بالقيمة  
 ان اشتراه به وان اشتراه بغيره بقيمة الوطى وان

بجنه او وهبه له لا يأخذه وان كان عبد انقضت عينه كونه



فيما كان من بين يديه

وان اشره من يد الناصر فاشراه اضر باخذه المشتري الاول  
منه بيمينه ثم المالك منه باليمين وليس اخذه من المشتري الثاني  
ولا يكون حرقا ومديونا وام ولدنا ومكاتبنا ونملك عليهم  
كل ذلك ولا يكون عبد البقي البهيم في اخذه ما لك عبد القنينة  
يجي تا ايضا لكن يعوض عنه من بيت المال وعندها هو ك  
كالنور وان ابقى بفرس ومثله في شراي رجل ذلك  
كله واخره اخذ المالك ما سوى العبد باليمن والعبد جانا او قيمت شرا  
وعندها باليمن ايضا وان اشترى من عبد امسا او  
واذله بيمينهم عتق خلافا له وان عتق عبد لهم ثم في ثانيا  
او ظهر عليهم او خرج الى عسكر فهو حر المستامن اذا  
دخل ثانيا اليهم بايمان لا يحل له ان يتوضا شي من مالهم ولا يورث  
او يورثهم فان اخذ شيئا واخره ملكه مخطويا فيصدق به  
ملكهم وان عتق به ملكهم فاخذ ماله وحده او فعل ذلك غيره  
جعله حله حل له التوضا لا يبر وان اذانه ثم حربي او اذان  
حربي او عتق احد هما الآخر وخرجا البنا لا يقضي شي وكذا فاني  
في فعل ذلك حربيان وخرجات متامين وان خرج مسلمين  
قضى بالدين لا بالفضب ولو سلم الحربي بعد غصبه المسلم ثم خرجا  
بقي بالدين وديانه وان قتل احد المسلمين المتامين  
الاخر ثم فعله الدين في ماله والكفارة ايضا في مخطا وان

سبعة ايام

بقي حرك

في ظهورين

لا بد من

في ماله

وان كانا اسيرين فلا شيء الا الكفارة في الخطا في عتقهما كالمستامن  
ولا شيء في قتل المسلم ثم مسلما لم يجر سوى الكفارة في  
خطا اتفاقا لا يمكن ضمانا من ان يقيم  
في دارنا سنة ويقال ان اوت سنة تضع عليك الجزية في  
اقا سنة صار دينا ولا يمكن من العود الى داره وكذا لو قيل  
ان اقيم شهرا وكذا ذلك فاقا او اشترى ارضا او  
وضع عليه خراجها وعليه جزية سنة من حين وضع الخراج  
او كنت المستامنة ذميا لا لو نكح هو ذميه فان رجع  
الى داره حل دمه وان كان له وديعة عند مسلم او ذميا او  
دين عليه فاقرا او ظهر عليهم سقط دينه وصارت  
وديعته فيا وان قيل لم يظهر عليهم او مات فها لونه  
فالجاء حربي بايمان وله زوجة هناك وولد وماله  
مسلم او ذميا او حربي فاسلم منها ثم ظهر عليهم فلكل في يعفو بيت المال  
وان سلمت ثم جاء ثم ظهر عليهم فطفله مسلم ووديعته  
عند مسلم او ذميا له وغير ذلك في لو اذ قتل مسلم لا ولى له  
خطا او مستامن سلم منها فلما ما اخذ الدين من عاقلة  
القاتل وفي العبد ان يقتض او ياخذ الدين وليس العفو  
فيما العتق والخراج ارض العرب عشرة وبعين ما بين  
الغديب الى اقصى بحر باليمن بمرقة الى حدان وكذا

في ماله

او البيان عرفه في العود واثمنا







وغيره من غير ما ذكره  
انما هي من غير ما ذكره

يقول ويؤخذ من بني تغلب حالهم وسائرهم ضعفاء كرهه  
لا من جبايتهم ويؤخذ من مواليهم جبايتهم والخراج كماله  
ويؤخذ من الجباية وما اخذ من بني تغلب من ارضها الى قريش  
اجلها عليها عنها او اهداه اهلها او اخذ منهم بلا قال  
القول في مصالح المسلمين كشغلهم ببناء القضاة والحوادث وكفالة  
العلماء والاعمال والنفقات والقضاة والعمال والمقاتلين  
وذراريهم ومن كان في نصف السنة صرم من العطاء المدة  
من ارتد والعياذ بالله يؤخذ عليه السلام وتكف شهادته  
ان كانت فان استعمل جليل ايا فان تاب والا قتل وتوبة  
بالبرية عن كل دين سوى الاسلام او عا انتقل اليه قبل الوفاة  
ترك ندب لاضمان فيه ونزول ملكه عن ماله موقوف فان لم  
عاد وان مات او قتل او عجز عن الجباية وحكمه عن عتق  
توفيق الاولاد بالعودت ابدانهم في ماله في كل سنة لوارثه  
مدبره وامره او لاده وحك وديونه وكسب لوارثه  
المسلم وكسبته في وقفي دين الاسلام من كسبه دين  
رشته من كسبه او يوافق بغيره وشراة واجارته وحبته  
وربته وعتقه وندبه وكنيته ووصيته فان لم يصح  
وان مات او قتل او عجز عن الجباية طلت وق لا لارثه ملكه  
عن ماله وتقضي ديونه مطلقا من كل كسبه وكسبه لوارثه  
المسلم ومحمد اعتبر كونه وارثا عند الحياق وابو يوسف عند  
الاولاد

قوله فذهب به مقتضى  
معناه بالترك كقولك لا كذا  
معنا سيمه دكل

عند الحكمه ونصح تصرفاته ولا توقف غير ما ذكره لكن كنف  
الصحيح عند ابو يوسف وكنف الميراث عند محمد وبصح اتفاقا  
استلزامه ووطاؤه وبطلان كراهه وبسجته وتوقف مفاوضه  
ورثته او انه المنة ان يمت او قتل وبهي في العدة وان  
عاد مسلما بعد الحكم يلحقه اخذ ما وجده باقيا في يد وارثه و  
ولا ينقص عتق مدبره وام ولده وان عاد قبله فكله لم يرد  
والمرأة لا تنقل بل تجس حتى تتوب وتزني بغيرها والامه  
يجزها مولاهما وينفذ جميع تصرفها في ماله وجميع كسبه لوارثه  
لو ارثها المسلم اذا ماتت ويرثها زوجها ان ارثت مريضة  
لا ان ارثت صحيحة وقا لها بقدر فقط وسائر احوالها كالحق  
فان ولدك امته فدعاه ثبت نسبه وامه مقيما والولد  
غيره مطلقا ان كانت مسلمة وكذا ان كانت نصرانية  
الا ان ولدته لاكثر من نصف حول منذ ارتدت وان لم يلد  
فقط عليه فهو في فان لم يلد فخرج فذهب به فطرح عليه  
لو ارثته قبل القسمة وان لم يلد فذهب به فطرح عليه  
الا ان في الله ثم مسلما فيل اكن به والولادة ومن قبله  
فان عتقه خطاه فقتل على ردة او لم يلد فذهب به فطرح عليه  
وكسبه مطلقا ومن قطعت يده عدا فارتد والعياذ بالله  
ومات منه او لم يلد فذهب به فطرح عليه

قوله فذهب به مقتضى  
معناه بالترك كقولك لا كذا  
معنا سيمه دكل

قوله فذهب به مقتضى  
معناه بالترك كقولك لا كذا  
معنا سيمه دكل







الاول من ثمنه البعد (معدود اوله) عبيد

ان باقية واقطة لكل واحد من سواها ويجوز التقاط الباقية ولا  
يشترط في التقاطها ان يكون حاكم وان ما دونه شرط البيع  
فمن عثر على ان يحبس عنه حتى يباذله فان اشبع بيعت  
فان اشبع فان اشبع بعد حبس وان قبله لا وجه  
ان اشبع بالشفقة وينفق منها وما لا شفقة له يابون لا ينفق  
ان اشبع او اقيم التبعة انما لاقطة وان قال لا يشترط في قول  
له انفق عليه ان كنت ضاذا فالأمانة وأمر حفظ عنه  
واللنفق ان يشفع باللفظ بعد التعريف لو فو ان غيب  
تصدق بها ولو على ابويه او له او زوجته لو فقراء وان  
حقرة كالنوى وفرضه الى مان والتمس بعد الحصاد وشفقة  
بما يدون يعرف وما لا ملك اضحا ولا يجب في اللقطة  
الى مدعيه الآتية ويجوز ان يتن علا منها من غير  
نذب اضده من قولي عليه وكذا الفضال وقيل له افضل  
الى الحكم فيجب الا بقاء دون الفضال ولكن رده من مدة لفر  
اربعون ورعيها وان كانت قيمة اقل من اربعون فقيمة  
الادوية عتق محمد وعذابي يوسف اربعون وان رده او شدي  
من دونها فعتق به وان ابقى منه لا يضمن ان يشهد  
برده والآفاق التي لا يضمن ان ابقى منه وجعل الرهن اذهب الرهن  
على الرهن وجعل الجاني على المولى ان فداه وعلى الجاني  
الاولى للعتاق

قوله وكذا الفضال يعني يؤول  
شأنا شيرا ان كوله يمكنه

ان اشهر ان دفعه وجعل من ثمنه ويقدم على الدين ان بيع فيه وعلى المولى  
ان اذاه عنه وجعل الموهوب على الموهوب له وان رجع الموهوب  
في ماله بعد الرق وامر بشفقة كاللقطة وانما المولى كالتق  
وان كان الرق ادب المولى او ابنته وهو في عياله او وصيه  
الزوجين فلا شيء له والملك النصف كالباع المفقود هو  
غائب لا يدرى مكانه ولا حبه ولا موته فينبغي ان يقوم  
بمحافظة ماله ويشتري في نفسه مالا ويكفله فيه ويبيع ما يفي  
عليه من ماله وينفق على زوجته وقريبه ولا اذا هو في حق  
نفسه لا تلحق امراته ولا نفقته ولا يضمن اجارته ميت في حق  
غيره فلا يثبت من مات حال فقره ان حكم بموته فيوقف  
نصيبه منه كالا او بعضا الى ان يحكم بموته فان جاء قبل الحكم  
او مرقوا او اوفوا فلا يثبت ذلك كالا لولاه واذا مضى من عمره  
او لم يضمن اليه اقرانه وقيل نعمون سنة وقيل مائة وعشرون  
سنة حكم بموته في حق ماله فلا يدرى من مات قبل ذلك وقيل  
زوجته للموت عنه ذلك الشك في امره بان يشك ملكه  
عقفا لاولي ان يملك ان يملك ان يملك او ان يملك او ان يملك  
او ان يملك او ان يملك او ان يملك او ان يملك او ان يملك  
اجنبي في نصيب الاخر ويجوز بيع نصيبه من تركته في جميع الصور  
ومن غيره بغير اذنه فاما عدا الخلط والاختلاط فلا يجوز بل اذنه  
من يدرى



مشاركه قبل

والشركة ان يقول احد هات شركتك في كذا او يقبل الآخر و  
وركنها الايج. والقبول بشرط عدم ما يقطعه الشركة والام  
معيضة من الربح لاحدهما وهي اربعة انواع شركة مفادضة  
وهي ان يشترك متساويان تقرقا ودينيا ومالا وربحيا  
وتتضمن الوكالة والكفالة فلا يكون بين مسلم وفضي خلافا  
لا في يوسف ولا بين مروجي وبالغ وصبي ولا بين صبيين  
او عبيدين او مكاتبين ولا بد من لفظ المفادضة او بيان  
جميع مقتضياتها ولا يشترط تسليم المال ولا الخلط وما اشبهه  
كل منها سوى مطالعته وكسوتهم فكلها وكل دين لازم اصحابها  
بما تصح فيه الشركة كبيع وشراء واستيجار لزوم الآخر وان  
لزم بكفالة بامر لزم الآخر خلافا لهما وكذا ان لزم بغير  
خلافا لابي يوسف وفي الكفالة بلا امر لا يلزم من الصحيح وان  
ورث احد هات بما تصح به الشركة او وهب له وقبضه صارت  
عنا وكذا ان فقد فيها شرط لا يشترط في العنان وان  
عرضا وعقارا بقيت مفادضة لاتصح مفادضة ولا  
الابال ساهم او الدنانير او بالفلوس الناقصة عند المي او بالتر  
والنقمة لمن تعامل الناس بهما ولا تصح بالعرض الا  
ان يبيع بنصف عرضه بنصف عرض الاخر ثم يعقد  
الشركة ولا بالكيل والنورون والعدي المنفارب

مشاركه

بشرط ان يكونا اولاد

كسوتهم او ماله

قبل

قبل الخلط وان خلط احد وانما الشركة كاشفة عقد  
عند مح وممكن عند ابي يوسف وان خلط جانب لا  
اتفاقا وشركة عنان وهي شركة كامت ودين  
فيما ذكره او غير متساويين وتتضمن الوكالة دون الكفالة  
وتصح في نوع من التجرية وفي غيرها ويقتضي لكل  
منهما وبكامله مع التقاض في رهن المال والربح ومع التجرية  
فيما اوفى احد هات دون الآخر عنه على ما ومع زيادة الربح  
للمعامل عنه على احد هات ومع كون مال احد هات دراهم والا  
ونانية ولا يشترط الخلط فيها ايضا والوضعية على قدر المال  
وان شرط غير ذلك وما شابه كل منها المطلوب فيمنع فاعلم  
فقط ورجع على شركة بخصته منه ان اداه من ماله بطل  
الشركة بهلاك المالين او احد هات قبل الشراء وهو على ما  
قبل الخلط بملك في يده او في يد الآخر وعليهما بعده وان  
هلك قبل الشراء الاخر فان كان وكما حين ان كانت مريضا  
فالشركة لهما ان كانت ملكه ورجع بخصته والا فلهما  
فقط وكل من شرك في المفادضة والعنان ان يبيع ويشتري  
ويستاجر ويوكل ويودع ويدفع في امانة وشركة  
الصناع والتقبل وهي ان يشترك خياطان او صباغ  
او ضياط على ان يتقبلا الاعمال ويكون الكسب ولو

بشرط ان يكونا اولاد

بشرط ان يكونا اولاد

بشرط ان يكونا اولاد

بشرط ان يكونا اولاد

بشرط ان يكونا اولاد



العن نصفين والبرج اثنا عشر وكل على قبله اصدى بزمها  
 فكل كل منها الطلب بالعلم وكل منها طلب الجبر ويبرء الادع  
 بالادع الى اصدىها والكسب بينهما وان على اصدىها فقط وشركة  
 الوجه وهي ان يشركا ولا مال لهما على ان يشركا لو جازا  
 ويبعان والبرج بينهما فان شرط صافا وضعت وصحت  
 ومطلقا عين ويتضمن الوكالة فيا يشركا به وان شرط  
 مناصبه **مفوضة** للمشتري او مثله فالرجح كذلك وشرط الفضل  
 باطل **فصل** في البيع بشركة فيما لا يصح الوكالة به كالقطاب  
 والاصناف والاصطفا والاشياء وما مجموع كل فله  
 وان عانته الاخر فله اجر مثله لا يزداد على نصف شئ من  
 عند ابي يوسف خلا فالجهد وما اخذاه من فلهما نصفين  
 وان كان لاصدبها فضل ولا اخر وادوية فلتسحق  
 اصدىها فالكسب ولا اخر اجر مثل ماله والبرج في الشركة  
 الفاسدة على قدر المال ويبطل شرط الفضل ويبطل الشركة  
 بموت اصدىها ويبطل شرط ان حكم ولا يبرك اصدىها  
 مال الاخر بغير اذنه فان اذن كل لصاحبه فادى  
 مع ضمير كل حصته صاحبه وان اشترى قاضي الثاني  
 علم باداء الاول اقولا ولا لا يصح ان لم يعلم وان  
 اذن اصدىها وصديق بشركة ان يشترى امة ليطاها

بربو  
 يوزن  
 بربو

في بيع  
 في بيع  
 في بيع

ففعل

ففعل  
 ففعل

ففعل ففعل له خاصة بلا شئ ولو خذ كل شئها وقالا لا يضمن حصته  
 شركة الوقف هو جبر العين على ملك الوقف والتفريق  
 بالمنفعة كالعارية فلا يبرم ولا يبرول ملكه الا ان يحكم حكم  
 وقيل او يعلقه بموته بان يقول اذامت فقد وفقت و  
 عند ابي يوسف العين على ملك الله على وجهه فهو ذنفة للعبا  
 فيلزم ويزول ملكه بمجرد القول عند ابي يوسف وعند محمد  
 لا مال له اليه او في الوقف على الفقراء او بني سفيان او  
 او بنات علي السبيل او جعل ارضه مقبرة لابرول ملكه عند  
 الا بأكبره عند ابي يوسف بيزول بمجرد القول عند محمد  
 واذا سلمه الى المتول وسبق الناس من السقاية وسكنوا  
 الى ان والرباط ودونوا في المقبرة وشرط ان يبرك في الوقف  
 مؤبد وعند ابي يوسف يصح بدونه واذا انقطع صرف الى الفقراء  
 وصح عند ابي يوسف وقف اشاع وجعل عليه الوقف اول  
 او الولاية لنفسه وجعل الكل او البعض لامه او متبرية  
 فاداموا احياء وبعدهم للفقراء وشرط ان يستبدل به غيره  
 اذا اشاع خلا فالجهد في الكا وصح وقف الفقراء وكذا النقول  
 المتعارف وقفه عند محمد كالفقراء والفقراء والفقراء  
 والمجنون وثيابه والفقراء والمجاهدين والمصالح والكتب  
 وابي يوسف معترف وقف السلاح والكراس كالحديد والابل

مثلا  
 ايدى

قيو

ففعل

ففعل

ففعل



ولا محالة

في سبيل الله تعالى وبه يفتي وكذا البيع عن أبي يوسف وقفة تقا  
 كن وقفه ما واكثر ما وعنده الات الحرة واذا وقف  
 فلا يملك الا ان يكون في ملكه عتق ابني يوسف وبه انه من  
 ارتفاع الوقف بقدرته وان لم يمتد له ما الواقف ان  
 وقف على الفقراء وان على معين فعليه فان امتنع وكا  
 فقير اجره الى كم وقعة من اجرته ثم رده اليه ونقص الوقف  
 يعرف الى عي رته ان احتاج والا حفظ الى وقت الحاجة  
 وان تقدر طرف عينة يباع ويصرف ثمنه اليها ولا يبيع  
 بين مسكي الوقف اذا بنى مسكيا الا يزول ملكه عنه حتى يفرغه من  
 ملكه بطريقه وياؤن بالصلوة فيه ويصل فيه واحد في رواية  
 شرط صلوة جماعة ولا يفرج عنه حتى سددت المصالح وان  
 جعله لغير مصالح او جعله فورة بيتا وجعل بابا الى الطريق و  
 وعمله او مخزن وسط داره مسكيا او اذن بالصلوة فيه  
 لا يزول ملكه عنه ولا يبيع ويورث عنه وعن أبي يوسف يزول  
 ملكه بمجرد القول مطلقا ولو ضاق المسك بجنبه طريق العام  
 يوسع فيه وبالعكس رباط استق عنه يفرق وقفة الى قرب  
 رباط اليه والوقف في الأرض يمتد ويتبع شرط الواقف  
 في اجارة الوقف ان وجد والا فخير ان لا يتوجه اليه  
 اكثر من ثلث سنين ولا يغيرها اكثر من سنة ولا يورث الا بغير

المثل لا ينقض ان ذوات الاجرة كثيرة الرغبة وليس وقف  
 عليه ان يوجه الا بانه او لاية ولا يورثه وان  
 عتق ابني يوسف وبه انه من ارتفاع الوقف بقدرته  
 وان لم يمتد له ما الواقف ان وقف على الفقراء وان  
 على معين فعليه فان امتنع وكا فقير اجره الى كم  
 وقعة من اجرته ثم رده اليه ونقص الوقف يعرف الى  
 عي رته ان احتاج والا حفظ الى وقت الحاجة وان  
 تقدر طرف عينة يباع ويصرف ثمنه اليها ولا يبيع  
 بين مسكي الوقف اذا بنى مسكيا الا يزول ملكه عنه  
 حتى يفرغه من ملكه بطريقه وياؤن بالصلوة فيه  
 ويصل فيه واحد في رواية شرط صلوة جماعة ولا  
 يفرج عنه حتى سددت المصالح وان جعله لغير مصالح  
 او جعله فورة بيتا وجعل بابا الى الطريق وعمله  
 او مخزن وسط داره مسكيا او اذن بالصلوة فيه لا  
 يزول ملكه عنه ولا يبيع ويورث عنه وعن أبي يوسف  
 يزول ملكه بمجرد القول مطلقا ولو ضاق المسك  
 بجنبه طريق العام يوسع فيه وبالعكس رباط استق  
 عنه يفرق وقفة الى قرب رباط اليه والوقف في  
 الأرض يمتد ويتبع شرط الواقف في اجارة الوقف  
 ان وجد والا فخير ان لا يتوجه اليه اكثر من ثلث  
 سنين ولا يغيرها اكثر من سنة ولا يورث الا بغير

عبدية عن الشذوذ فرب  
 انما لا ينقض ان ذوات الاجرة كثيرة الرغبة وليس وقف  
 عليه ان يوجه الا بانه او لاية ولا يورثه وان عتق  
 ابني يوسف وبه انه من ارتفاع الوقف بقدرته وان لم  
 يمتد له ما الواقف ان وقف على الفقراء وان على معين  
 فعليه فان امتنع وكا فقير اجره الى كم وقعة من اجرته  
 ثم رده اليه ونقص الوقف يعرف الى عي رته ان احتاج  
 والا حفظ الى وقت الحاجة وان تقدر طرف عينة يباع  
 ويصرف ثمنه اليها ولا يبيع بين مسكي الوقف اذا بنى  
 مسكيا الا يزول ملكه عنه حتى يفرغه من ملكه بطريقه  
 وياؤن بالصلوة فيه ويصل فيه واحد في رواية شرط  
 صلوة جماعة ولا يفرج عنه حتى سددت المصالح وان  
 جعله لغير مصالح او جعله فورة بيتا وجعل بابا الى  
 الطريق وعمله او مخزن وسط داره مسكيا او اذن بالصلوة  
 فيه لا يزول ملكه عنه ولا يبيع ويورث عنه وعن أبي يوسف  
 يزول ملكه بمجرد القول مطلقا ولو ضاق المسك بجنبه  
 طريق العام يوسع فيه وبالعكس رباط استق عنه يفرق  
 وقفة الى قرب رباط اليه والوقف في الأرض يمتد ويتبع  
 شرط الواقف في اجارة الوقف ان وجد والا فخير ان لا  
 يتوجه اليه اكثر من ثلث سنين ولا يغيرها اكثر من سنة  
 ولا يورث الا بغير



طالع العبد على النجم  
الملكوت في النجم  
الملكوت في النجم  
الملكوت في النجم

وان كبر او ربح في المبيع ذلك من باع قطع غنم كل  
شاة بدرهم لا يبيع في شاة ولو باع ثوبا كل ربيع  
كل موهود متفاوت وعند بائع الكد في بيع ذلك وان  
باع حبة على اربعة مائة قفيرة باية درهم فوجبت اقل  
اخذ المشتري الاقل حصته او في بيع الزائد للبايع وفي المبيع  
ياخذ الاقل بكل الثمن او يبيع او يبيع او يبيع او يبيع

بمعنى بركته جيبي

وان سعى كل ربيع فطاه الاقل حصته وكذا الزائدة  
لجبار في الوضوء وفي بيع عشرة اسهم من مائة سهام  
من ديار لا يبيع عشرة اربع من مائة ذراع ومنها عند بائع  
يبيع فيها ولو باع عذرا على انه عشرة اشوا باذا هو اقل  
او اكثر فبيع ولو فصل فكذا في الاكثر ويبيع في الاقل حصته

البناء والبناء في العقد  
العرف بينا ولا البناء  
قرار وقرار بالبناء  
مرتبته فيها مثل الجمل  
تبعها باخذ من الثمن

ويجوز بيع المشتري وان باع ثوبا على انه عشرة اذرع  
كل ربيع بدرهم اخذه المشتري بعشرة او عشرة ونصف  
بلا خيار وبعثه لونه ونصفا بخيار وعذابي  
تخبر اخذه باذنه عشرة الاول وعشرة في الثاني نصف  
ونصف في الثالث نصف في الرابع نصف في سابع الدار

بلا ذكركه وكذا الشجر في بيع الارض ولو اطلق ثمانية  
دخل كانا عند محو وهو المختار خلافا لابي يوسف  
ولا يخل الدرع في بيع الارض ولا التمر في بيع الشجر

ولا يخل الدرع في بيع الارض  
ولا التمر في بيع الشجر  
ولا يخل الدرع في بيع الارض

كما ان يبيع في المبيع  
الملكوت في النجم  
الملكوت في النجم  
الملكوت في النجم

الابا بشرطه وان ذكر حقوق والمرافق ويقال للبايع اقله  
واقطعوا وول المبيع وكذا الاصل جرت بدو ولم يثبت  
وان يثبت ولم يثبت فتمت دخل وقيل لا ومن باع ثوبا  
اصلا ولم يبيع او يبيع او يبيع او يبيع او يبيع او يبيع  
شركا على الشفعة فله ان يبيع او يبيع او يبيع او يبيع  
شراء الارض وان شركا باذن البايع فلا خلاف في ذلك  
له الزيادة وان يغير اذنه تصديق ما زاد في رافق وان

ما شئت لا يصدق بشي وان لم تاجر الشجر الى وقت الا  
بطلت الاجارة طالت الزيادة وان استأجر الارض له  
لشرك الارض فليس ولا تطالب الزيادة ولو اتمرت  
ثم اخرج قبل القبض فله ان يبيع او يبيع او يبيع او يبيع  
والقبول في قدر الخواتم المشتري ولو باع ثوبا او

استثنى منها ارضا لا معلومة صح وقيل لا وجوب البيع  
في سبلان بيع بغير جنس وكذا الباقي فقهه والاشارة  
والسكك والبوز والفتق والجوز في ثوبه الاول  
المكيال وعده المبيع ووزنه ووزنه على البايع واجره  
الثلث ووزنه على المشتري وان بيع سبعة ثمن ستم

هو او لا ان لم يكن مواجلا وفي بيع سبعة او ثمن ثمن  
سكنا معا لحيات من فخر الشراط كل من العاقبة

بمعنى بركته جيبي

ولا



مفعول فيه استفاد من ولها اعني كائنه

الآن ينفذ في ثلثه وعند محمد بن يحيى من الاربعة واثنتون وفي  
ابا يعين بيع فزوج المبيع عن ملكه فان قبضه المشتري في الاوقات  
ملك الزم قيمته وخياره لا ينفع فان طلق  
المشترى

في يده لزم الثمن وكذا الوقيف الا انه لا يدخل في ملك  
الزوجه بل في ملك الزوج والنفقة هي على الزوج  
ولا في المهر فلو اشترى زوجته بائنا رايقة النكاح وان كان المهر  
ظاهرا في ردحها لانه بالنكاح الاتي الكسر ولو ولدت في وقت  
النفقة هي على المهر والنفقة هي على الزوج

كنت عبد افرور لا يفتقن في مدته ولا تفرغ  
 من مدته من الاستاء ولا الاستاء على ابي  
 روت له ولا تفرغ من الاستاء له المستاء باؤام المستاء

م اودعه عنده فتركه فمرو على ابيها فصار لارتفاعه  
تقصي باله لعدم الملك ولو استمر في المأذون شيئا  
ابراهام يرفع عن عهده عن بيع حيا ولله الدلالة في

دم التمسك ولو ان شئ من دمي خرابه فاسلم في شئ من  
 ثم بطل شاه كسله تملكها مسلما بلا حازه خلافا لهما في  
 مع من له اخبيا ر كيز كفرة صاحبه ونسبه ولا

البرهان على صحة ما تقدم ذكره

يقال نقذت الرجل الدائم بمجرع عطشه اياها فيقذ  
الامفعولين ونقذت بالهمزة الزيادة ايضا فانقذها  
ام قبضت بالهمزة المعصية ان لم يعط المسترعى البالغ  
وصلى

تلك القصة المعلومه ولو سئس امانه بقي من مجهول  
كايام فلا يجوز اتقاها وكذا جعل الحيار متبادلا  
الحل صحت لو اشت الحيار ولم يذكر وقتا فلم الحيار ما دلم  
الحيار

في المجلس كذا في جميع  
الشرط والبيع فان نقد قبل مضى او لا انفسح في  
وليس هذا ضمان النقد كما في القرض واما ضمان الشرط  
فانه ضمان النقد لان بيعه قبل ان يدرج في ضمانه لا يقدر

فان لم يجدوا الفصحى الا بغيره  
فان لم يجدوا الفصحى الا بغيره  
فان لم يجدوا الفصحى الا بغيره

[illegible]

حال کونہ مسلمان

وعدم الخیار وبقول الزائر

ولا يفتح المحفظة خلافا لابي يوسف فان فتح وعلم  
به في المدة انفتح الآتم العقد ويتم العقد ايضا بموت  
من له الخيار وكذا يحكى آية وبالاضافة في البيع

وبكل ما يدل على الرضا كالركوب لغير الاختيار والوقوف  
والاعتناق وتوابعه ولو شرط المشتري ان يرفع يده  
روايتها اجاز او فسخ صحت وان اجاز واحد وفسخ الآخر

اعني ان يكون ان كانا معا ففتح في كل باع  
عبد بن باجي في اصد بها فان عتبه وفصل بين  
كل صح والافلا ويجوز خيار التعتين وهو بيع اصد  
او ثلثة عدا ارم اخذ المنة في انا شئ محرم في ارم

من ثلثة ويتقيد بحجة بده خیار الشرط على الاختلاف  
والبسوع واحد والباقي امانة فلو قبض الكل فلهنك واحد  
او تمت لزم البسوع وتعين الباقي للامانة وان

الكل لازم نصف ثم كل أو ثلثه وليس ذلك إلا أن  
ضم إليه خيار الشرط ويوزع خيار التيقن <sup>أو التيقن</sup> واللفظ  
والغيب لا الشرط والرؤية ولو اشترى ما على أنه ما

بالخير فوضي احدتهما ليد الاخرة خلافا لهما وعلى  
هذا ضار العيب والرؤية ولو بشرى عبد على انه  
ضار او كانت فظهر بخلافه اخذه بكل الشئ وترك

وَضَعْتُ يَدِي عَلَى خَدِّهِ

لون العاقد  
تري دار بشرط الجدار فقيه  
كان دار أخرى استثنى قريه  
نه البقا اذ لا اول اجني  
لانه غير جائز مشرا  
هذه  
محرر

بين علي عليه  
السلام



**فصل** من اشترى مال بره جان وله رقة اذا اراد ما  
 مالم يوجد ما يبطله وان رضى قبلها ولا خيار لمن باع  
 مالم يره ويبطل خيار الرؤية ما يبطل خيار الشرط من  
 لا يقبله في يده وتعيب وتغير بره بعضه وتعرف لا  
 لا يقبله كالاعتاق وتوابعه او يوجب المبيع  
 المطلق والرهن والاحارة قبل الرؤية ويصحها وما  
 لا يوجب حق المبيع بالبيع والرهن والرهنة  
 لا يسلم يبطل بعدها لا قبلها وكفت رؤية وجه التريق  
 والآية كفلها وفي شاة الامانة من الحسرة في شاة  
 القنية لا بد من رؤية النزع ورؤية ظاهر الثوب  
 ان لم يكن مفعلا كافي ورؤية عليه ان مفعلا ورؤية  
 داخل الدار وان لم يشاهد بيوتها وعند رقة لا بد من  
 البيوت وعليه الفتوى اليوم وان راى بعض المبيع  
 فله الخيار اذا راحا ببقه وما يعرض بالتودج كالجشنى  
 كالمكيل والموزون ورؤية بعضه كروية كلة وفيما لم  
 لا بد من الرزوق ونظر الوكيل بالشرء والقبض كاف  
 لانظر الرسول وعندهما هو كالمكيل وبيع الاعى وشاه  
 صحيح وله الخيار اذا اشترى ويبطل خيار البيع او شرط  
 او ذوق فيما يعرف بذلك ويوصف العقار له ومن

من اشترى مال بره جان وله رقة اذا اراد ما  
 مالم يوجد ما يبطله وان رضى قبلها ولا خيار لمن باع  
 مالم يره ويبطل خيار الرؤية ما يبطل خيار الشرط من  
 لا يقبله في يده وتعيب وتغير بره بعضه وتعرف لا  
 لا يقبله كالاعتاق وتوابعه او يوجب المبيع  
 المطلق والرهن والاحارة قبل الرؤية ويصحها وما  
 لا يوجب حق المبيع بالبيع والرهن والرهنة  
 لا يسلم يبطل بعدها لا قبلها وكفت رؤية وجه التريق  
 والآية كفلها وفي شاة الامانة من الحسرة في شاة  
 القنية لا بد من رؤية النزع ورؤية ظاهر الثوب  
 ان لم يكن مفعلا كافي ورؤية عليه ان مفعلا ورؤية  
 داخل الدار وان لم يشاهد بيوتها وعند رقة لا بد من  
 البيوت وعليه الفتوى اليوم وان راى بعض المبيع  
 فله الخيار اذا راحا ببقه وما يعرض بالتودج كالجشنى  
 كالمكيل والموزون ورؤية بعضه كروية كلة وفيما لم  
 لا بد من الرزوق ونظر الوكيل بالشرء والقبض كاف  
 لانظر الرسول وعندهما هو كالمكيل وبيع الاعى وشاه  
 صحيح وله الخيار اذا اشترى ويبطل خيار البيع او شرط  
 او ذوق فيما يعرف بذلك ويوصف العقار له ومن

انظر المفسر  
 في المفسر  
 انظر المفسر

من اشترى مال بره جان وله رقة اذا اراد ما  
 مالم يوجد ما يبطله وان رضى قبلها ولا خيار لمن باع  
 مالم يره ويبطل خيار الرؤية ما يبطل خيار الشرط من  
 لا يقبله في يده وتعيب وتغير بره بعضه وتعرف لا  
 لا يقبله كالاعتاق وتوابعه او يوجب المبيع  
 المطلق والرهن والاحارة قبل الرؤية ويصحها وما  
 لا يوجب حق المبيع بالبيع والرهن والرهنة  
 لا يسلم يبطل بعدها لا قبلها وكفت رؤية وجه التريق  
 والآية كفلها وفي شاة الامانة من الحسرة في شاة  
 القنية لا بد من رؤية النزع ورؤية ظاهر الثوب  
 ان لم يكن مفعلا كافي ورؤية عليه ان مفعلا ورؤية  
 داخل الدار وان لم يشاهد بيوتها وعند رقة لا بد من  
 البيوت وعليه الفتوى اليوم وان راى بعض المبيع  
 فله الخيار اذا راحا ببقه وما يعرض بالتودج كالجشنى  
 كالمكيل والموزون ورؤية بعضه كروية كلة وفيما لم  
 لا بد من الرزوق ونظر الوكيل بالشرء والقبض كاف  
 لانظر الرسول وعندهما هو كالمكيل وبيع الاعى وشاه  
 صحيح وله الخيار اذا اشترى ويبطل خيار البيع او شرط  
 او ذوق فيما يعرف بذلك ويوصف العقار له ومن

ومن رأى احد الثوبين في ثيابهم الاخره اخضا او رقة تهاج

لارد احدهما ومن رأى ثيابه ثم شراه فوجده متغيرا

والا فلا وان اختلف في تغيره فليقول للمبايع و

وان في الرؤية فليست بشي ومن اشترى عدل رطل

فباع منه ثوبا او وبيع او لم يبع فله ان يره وتعيب

لا يجرى رؤية او شرط **فصل** مطلق البيع يقضي

بشاة المبيع فليكن وجدي مشريه عيب رقة او اذ

بكمية لا اقل من ثلثه ونقص منه الا يرضى بايه وكل ما

اوجب من مبيع يرضى عليه وكذا الرقة والبول

في الفرائض وهي في الكسب عيب خرقه او سرق

او مال في طوقه ثم عاوده عند المشري فيه يرضى

بكمية رقة فان عاوده عند البلوغ لا او يكون

عيب مطلق فلو ضمن في طوقه وعادوه عند المشري

فيه او في كبره ردية والنجس والذوق والبول

منه عيب في حجارة لا في الفخار الا ان يكون من ارضه

والاستحاضة عيب كذا عدم حيض بنت سبع عشرة

سنة لا قبل ويوفى ذلك بقول الامم فتدوا او اظم

من اشترى مال بره جان وله رقة اذا اراد ما  
 مالم يوجد ما يبطله وان رضى قبلها ولا خيار لمن باع  
 مالم يره ويبطل خيار الرؤية ما يبطل خيار الشرط من  
 لا يقبله في يده وتعيب وتغير بره بعضه وتعرف لا  
 لا يقبله كالاعتاق وتوابعه او يوجب المبيع  
 المطلق والرهن والاحارة قبل الرؤية ويصحها وما  
 لا يوجب حق المبيع بالبيع والرهن والرهنة  
 لا يسلم يبطل بعدها لا قبلها وكفت رؤية وجه التريق  
 والآية كفلها وفي شاة الامانة من الحسرة في شاة  
 القنية لا بد من رؤية النزع ورؤية ظاهر الثوب  
 ان لم يكن مفعلا كافي ورؤية عليه ان مفعلا ورؤية  
 داخل الدار وان لم يشاهد بيوتها وعند رقة لا بد من  
 البيوت وعليه الفتوى اليوم وان راى بعض المبيع  
 فله الخيار اذا راحا ببقه وما يعرض بالتودج كالجشنى  
 كالمكيل والموزون ورؤية بعضه كروية كلة وفيما لم  
 لا بد من الرزوق ونظر الوكيل بالشرء والقبض كاف  
 لانظر الرسول وعندهما هو كالمكيل وبيع الاعى وشاه  
 صحيح وله الخيار اذا اشترى ويبطل خيار البيع او شرط  
 او ذوق فيما يعرف بذلك ويوصف العقار له ومن



والشراء في العين فان ظهر عيب في يوم بعد ما حدث  
عند المشتري اخرج بالقبض ان يثوب بشراة فقطعه  
فاطلع على عيب وليس له الرد الا ان يرضى اياها بغير باخذ  
كذلك فله ذلك حتى يوافق المشتري سقط رجوعه فان  
خاطرت او صعدا او اتى السوق يثنى ثم ظهر عيب  
رجع بنقصانه وليس لبايعه ان ياخذ حتى لو باعه بعد  
روية عليه لا بسقط الرجوع ولو اعتق بلا مال او بغيره او  
استوله ثم ظهر العيب رجع وكذا ان ظهر عيب موهبة المشتري  
وان اعتق على مال او قتل لا يرجع بشئ وكذا لو اكل الطعم  
كله او بعضه او لبس الثوب فتحرق لا يرجع خلافا لهما و  
وان اشترى بغيره او جوارا او بطيخا او قنارا او خبزا  
فكسره فوجه فاسد فان كان يتوقع به يرجع بنقصانه  
والا فكل ثمنه ولو وجد البعض فاسدا وهو قليل كالوا  
والاثنين في المائة صح البيع والاف ورجع بكل ثمنه  
ومن باع ماشراة فرد عليه عيب بقضاء باقرا او كوكا  
او بنية رده على بايعه ولو قبله بغيره لا يردده عليه ومن  
قبض ماشراة ثم ادعى عيبا حتى لا يجز على وقع ثمنه وكذا  
يبرهن او يحلف بايعه فان قال شهودي غيب في المشتري  
ان حلف بايعه ونرم العيب ان يحلف من ادعى اياها

المشتري ان يقيم البينة لان البينة العيب بايعه في يوم او قبله البينة  
على ان البينة التي يقيمها المشتري هي التي يبيعها المشتري في يوم او قبله البينة  
التي يبيعها المشتري في يوم او قبله البينة التي يبيعها المشتري في يوم او قبله البينة  
في الجارية كانت في يوم او قبله البينة التي يبيعها المشتري في يوم او قبله البينة  
العيب كان عند البائع لا احتمال صدق عند المشتري  
بعد ان لم يكن عند البائع واذا ثبت كذلك فسخ  
القضاء العقد كذا في الدرر

مشبه  
بوجوده عند البائع  
بوجوده عند المشتري  
بوجوده عند البائع  
بوجوده عند المشتري  
بوجوده عند البائع  
بوجوده عند المشتري

من قبل خليفه البائع على الباقين  
انما يكون البائع رجوعا الى باقيه

مشبه بغيره ان لا اية ابق عنده ثم يحلف بايعه بانه  
لقد باعه وسلم وما ابق قط او بانه ما له حتى الرد عليك  
من الوجه الذي يدعي او بانه ما ابق عنك قط لا ما له  
بانه وما به هذا العيب لقد باعه وسلم وما به هذا  
العيب في اياها كغيره تحلف بايعه ما ابق من مبلغ مبلغ  
الرجال وعند عدم بينة المشتري على اياها عند تحلف  
البائع عندها ما انما يعلم انه ابق عنده واخلفوا  
على قول الاما فان يحلف على قولها حلف ثانيا كما مر  
ولو قال بايعه بعد التقاضي بفسخك بغيره مع اخر  
قال المشتري بل وصدقه فيقول له وكذا لو اتفقا وقد  
البيع واخلفا في القبض ولو اشترى عدي حقة  
صفقة وكيفية احدهما ووجد بالقبض او بالاف  
عيبا دديها او اخذها ولا يرد العيب صد الا ان  
ظهر العيب بعد قبضها ولو وجد بفسخ الكسبي او  
الوزن في موعا القبض رده وكذا او اخذه ووجد  
بذا ان لم يكن في وعائين والاف فهو كالعدين ولو تحقق  
بعضه بعد القبض ليس رده ما بقي بخلاف الثوب  
ومداواة العيب بعد روية العيب وركوبه رضاء ولو  
ركبه لردده او رقيه او شره عليه ولا بد له منه فلا ولو

مشبه  
بوجوده عند البائع  
بوجوده عند المشتري  
بوجوده عند البائع  
بوجوده عند المشتري  
بوجوده عند البائع  
بوجوده عند المشتري

المشتري ان يقيم البينة لان البينة العيب بايعه في يوم او قبله البينة  
على ان البينة التي يقيمها المشتري هي التي يبيعها المشتري في يوم او قبله البينة  
التي يبيعها المشتري في يوم او قبله البينة التي يبيعها المشتري في يوم او قبله البينة  
في الجارية كانت في يوم او قبله البينة التي يبيعها المشتري في يوم او قبله البينة  
العيب كان عند البائع لا احتمال صدق عند المشتري  
بعد ان لم يكن عند البائع واذا ثبت كذلك فسخ  
القضاء العقد كذا في الدرر

مشبه  
بوجوده عند البائع  
بوجوده عند المشتري  
بوجوده عند البائع  
بوجوده عند المشتري  
بوجوده عند البائع  
بوجوده عند المشتري







صورتها يعني برآدم برآدم  
قله برآدم بيع الله  
باري يني اخذ الله مقدم تكلر  
اقل ياره صا تون الله فاسيد

ويستفيع به ويبيع عظمه ويتفيع به وكذا عصبها وقولها  
وصوفها وشعرها ووبرها وكذا عظم القمل خلاف الجمل  
ولا يجوز بيع عظمه ولا المسيل ولا يبيع في الطريق  
ولا يبيع شخص على انه في ذمته ولو باع كذا  
فادى بوجهه فصح ولا يبيع ما باع باق من باع قبل  
نقد الثمن وكذا اشراؤه مع غيره ثمه الاول قد يقره  
يبيع في الف بكمية ولا يبيع على ان يتره بكمية  
ويطرح عنه كل طرف مقدار معين وان شرطه

سقط العلق فان كان العلق لصل والمفضل لا يفسط او  
سقط العلق من فباع ما صاب العلق بطل البيع  
السقط طهيق الاصل العلق وهو ليس كالقايه  
لان حق يتعلق بالهواه ليس كاللانه الماله ما يتره  
اجزاء كانه الزهارة وان سقط العلق بطل البيع قبل القبض  
البيع كانه للمكينة وصلى

طرح مثل وزن الطرف يبيع وان اختلفا في الطرف  
وقدره فالقول للمشتري ولو امر مسلم وميا يبيع  
او شرطه في خلافها وكذا لو امر لم يبيع فيه  
ولو شرطه في غير ذلك لم يبيع على امره من ملكه البيع  
بشرط يقتضيه العقد صح كشرط الملك للمشتري  
وكذا بشرط لا يقتضيه العقد فلا يقع فيه لاحد شرطان  
لا يبيع الدابة المبيعة ولو بشرط لا يقتضيه العقد وفيه  
تقع لاحد العاقلين او يبيع بيمينه فهو كبيع  
عبد على ان يتيقنه المشتري او يديره او يكاتبه او امه  
على ان يتولاه فلو اعققه المشتري عاد البيع صحيح  
فيكلم الثمن وعندها لا يعود ويلزم القيمة وكشرط

وهي ان يفي الضمان كانه المصبا وصح ويختير المشتري  
في البيع ويختير كانه اوفى لما قبله اعلم انه الذكر والاشي  
فيلو ان يفسد الفسخ والتفريق بينهما وقد يكونان هنا  
وامر العلقه والفلان والجارية حبالة الفلانة يبيع  
لمزنة خارج البيت كالنجان والزراعة وغيرها الجارية  
لمزنة داخل البيت والاشتراف والاستيلاء والذين لم  
يبيعوا لها الفلانة بالكنية والكنية والنفق جنس واحد  
لان الفسخ كالميراث الا ان الميراث والذكر والذكر  
في الذكر سواء اعتبر في اختلاف الجنس وانما هو تفاوت  
ان يفسد دونه الاصل كالحل والبيع فانها جنس واحد  
اتحاد اصلها لعظم التفاوت وصلى

فان قيل ما الفرق بين الثمن  
والقيمة اعلم ان الثمن  
والثمن في البيع لا يفسد  
والثمن في البيع لا يفسد

او كان له

ان يستخذه البائع لشرا او يكتفها او لا يسله اليه  
الشرا او يوقفه المشتري ورهها او يهدي له يديه او يقطع  
البائع الثوب ويخطه او يوقصها او يجرها او يقطعها  
يشترها ويبيع في النعل تحتها ولا يجوز بيع امره الا  
ولا يبيع الى الغير في المهر حان وضوم النصارى ومن لا يجوز بيع الاعنة  
وفطر اليهود ان لم يعلم العاقبة ان ذلك ولا البيع الى  
احصاء ولا يبيع القطاف والحراز وقدم الحاج  
ويصح الكفالة الى هذه الاوقات فان سقط الاجل قبل  
حلوله صح وكذا الوبايع مطلقا ثم اجل الى هذه الاوقات

حاصيله كلاله قدر ريس فاسيد

ومن باع نصيبه من دار يكون ان علم المتعاقد ان خلافا  
لا يبولف ويكفي علم المشتري عند محمد  
المبيع يبيع باطلا باذن بايعه لا يملكه ويبيع او يامة في يده  
عند البعض ومضمون عند البعض قبل الاول قول الامام  
واشك في قوله اذا من الاختلاف في ما يبيع مديراوم  
ولا فاق في يده فشره حيث لا يبيع عنده خلافا له او  
ولو قبض المبيع بغير فاسد اذن بايعه صريحا او دلالة  
كقبضه في محله وكل من عوفه مال ملكه ولو امره  
ملكه حقيقة او معنى كالحقبة في القبي وكل من عوفه  
قبل القبض وبعده مادام في ملكه المشتري اذا كان

فان قيل ما الفرق بين الثمن  
والقيمة اعلم ان الثمن  
والثمن في البيع لا يفسد  
والثمن في البيع لا يفسد

فان قيل ما الفرق بين الثمن  
والقيمة اعلم ان الثمن  
والثمن في البيع لا يفسد  
والثمن في البيع لا يفسد



الاقبال

كسر ط ان يهدى له هدية فكذا قيل القضا واما بعد فافسخ  
 لمن له الشرط الامن عليه ولا ياضاه البائع حتى يرد منه في  
 ما البائع فالمشترى اصبحت يخذ منه وطالب البائع  
 ربح ثمنه بعد التقاضي لا للمشتري ربح مبيعاً وتصديق  
 بربح ما لا اوقعه فقط في تصادق على علمه  
 بعد ما ربح فيه المدي فان يابح المشتري ما شاء شاء

فلا تضحك ولا الواعظ او يهيبه وسلكه ولفظ حق  
الف وعلية قيمة ولو نبي في دار الشرايع كما هو العرس  
فعلية قيمته واما لانقض البناء والقرى تزداد ونكاح  
ابن يوسف وروايتهم عن الامام الزوم فتمت ولم يترك محمد  
النخس والسمو على سوا غيره اذ ارضاهن وتلقى الحب  
المضربا صلا البتة وبيع الحاضر للبادي فلهما في غلة الثمن  
من القطر والبيع عند اذان الجمعة لايبيع من يزداد  
البيع في الجمع ومن ملك مملوكين صغيرا او كبيرا  
وصغيرا اصدما ذورحم محرم من الاخر كره له ان  
يقرب بينهما بدون حق مباح ويصح البيع خلافا  
لابن يوسف في قرابة الاولاد في روايته في الجمع في ارضي  
فان كانا كبيرين فلا يثن بالتفريق **باب** الاقالة بفتح

ط  
يقع اذا باج في فناء سباعا فاسدا و قد  
تفاح البسوق فماذا باليد في القلعة  
من حبل في صفي ياخذ النور والكمون  
است الغم والباج في يد الشفة وهذا

1557

١ / الأولى حيدر

يعني اهدما  
اقبلي ولاص  
اقلت ديلم

الاقالة بلقيطين احد هما مستقبل حلا فالجيم وتتوقف  
 على القبول في الجدل كالمسح وبي بيع جدي في حق غير العاوين  
 اجماعا وفي حقها بعد القبض فسخ فان تعذر جعلها <sup>فاعل</sup>  
 فسخ بطلت وعند محمد وابي يوسف رحمهم الله بيع  
 فان تعذر ففسخ وعند محمد فسخ فبيع فان تعذر بطلت  
 وقبل القبض فسخ في النكاح وغيره وعند ابي يوسف في  
 العقار بيع فلو شرط فيها اكثر من الثمن الاول او خلافا  
 الجنب بطل الشرط ولو لم يضمن الثمن الاول وعندهما يصح الشرط

[illegible]

نقص منه ولا ينجح ذلك ما لم يكن الثمن الاول مثلك او  
ملك من يري ذلك انما الربح معلوم ما ويصح الى يقر  
اج القصار والصنع والطرز والفصل والحمل ونحو

صورتہ یعنی برکسہ بخاریتہ  
اللہ اولیٰ بخاریتہ  
برجوتہ اولیٰ بخاریتہ  
اقالہ ایدہ بخاریتہ  
کری دوتہ  
بلاغ شریٰ ایلہ

رُجِعَ إِلَى مَا شَرَوْا

1895

قوله من كان

بسم الله الرحمن الرحيم



الفتح والسمار لكن يقول قدامه على كذا الا اشتريته ولا  
نفقة ولا اجر الرابع والطيب والمعلم وبسبب الحفظ فان  
ظهر المشتري خيانه في المراكب خسر في اخذه بكل ثمنه  
او تركه في التولية يحط من ثمنه قدر ثمنه وهو  
في الوضعية من الرجح في المراكب عند محمد بن حنفية فلو  
هلك قبل التروا وامنع الفسخ لزم كل الثمن اتفاقا ومن  
شتر شيئا بعشرة فيا عيه ثمنه عشرة ثم شرا ثانيا  
بعشرة يراج على الثمن الا في مطلقا ومن شتر شيئا  
مديون بعشرة وباع من سيده ثمنه عشرة ثم شرا ثانيا  
بعشرة يراج على ثمنه وان شرا ثانيا ثمنه ولا يراج  
وعند يراج على الثمن الا في مطلقا وان شتر شيئا  
مديون بعشرة وباع من سيده ثمنه عشرة او باع ثمنه  
على عشرة وانما يراج بالنصف لو شتر بعشرة و  
وباع من ربه المال بثمانية عشرة يراج ربه المال على  
اشي عشرة وهو نصف ويراج بلا بيان لو اعيوت  
البيع او طئت وهو شئ اصاب الثوب فوض  
فأر او حرق ناري وان هبت عينا او وطئت  
وهي كبر او كسر الثوب من طيته وشره لزم البيان  
وان شتر بثمانية وراج بلا بيان خسر ثمنه شتر

وعند أبي يوسف في بيع ثمنه ثمانية وعشرين  
وعند أبي حنيفة في بيع ثمنه ثمانية وعشرين

حكم أبي حنيفة بثمانية وعشرين

ان يفتى الى هكذا في سائر  
فانك كسوكي

فانه قال لا يجوز بيع العقار قبل القبض كالمنقول كانه شرع المحرم ولا يجوز في عبارته ولا في الظاهر ان يقول لا يصح البيع قبل القبض في المنقول اتفاقا في بيع العقار  
فان قال المحرم ولو ابر ما شرا من العقار قبل قبضه فالعقار لا يجوز اتفاقا ولو وقفه فالامر موقوف ان قبضه ولا فلا في شرع اعراف الكافي وغيره  
انما الكيل بالابنة الكمال فلو شرا من العقار قبل قبضه كالمسكن وغيره من غير متناه كذا في هذا الحديث كونه في اليد ولا بد من قبضه ما اخصه من غير متناه  
فان ائتمنه ثم علم لزم كل ثمنه وكذا العولية ولو شتر  
ثوبين صفقة بثمانية عشرة بيع احدهما مراكب بثمانية  
ومن وثي بما قال عليه ولم يعلم ثمنه فبشره فبشره  
علم في المحل في البيع لا يصح بيع المنقول قبل قبضه وصح  
في النقص خلافا له ومن شتر شيئا بثمانية وعشرين  
لم يبق له الا ثمنه حتى يملكه وفي كل البيع بعد العقد  
بجفته هو التجميع ومثله الوضعية والعهد في الاكتمال  
ومع التفرقة في الثمن قبل قبضه في كل من يراه  
في حال في البيع لا بعد بطلان كذا الزيادة في البيع  
وتعلق الاستحقاق كذا في راجح ويؤتى على كل من  
في حال في البيع لا بعد بطلان كذا الزيادة في البيع  
الفصلين ومن قال ببيع عبدك من زيد يالف على  
ضامن كذا من الثمن سوى الالف اخذ الالف من زيد  
والزيادة منه وان لم يقبل من الثمن فالالف على زيد  
والاشي عليه وكذا دين احد باجل معلوم فتح تأجيله لا اثر  
الا في الوضعية ولا يصح التأجيل الى مجهول متفاضل  
كسوة الرجز ويصح في التقارب كالحصاد وخونه  
المجهول الربوا هو فضل خال عن عوض شرط لاصح في  
وفقه ووضعه مال مال وعلة القدر والجنس وضم بيع  
في كل من يراه

ولا يجوز في عبارته ولا في الظاهر ان يقول لا يصح البيع قبل القبض في المنقول اتفاقا في بيع العقار  
وبقي في العقار عند من يراه في اليد ولا بد من قبضه ما اخصه من غير متناه  
والا يابنه في بيعه من غير متناه كذا في هذا الحديث كونه في اليد ولا بد من قبضه ما اخصه من غير متناه  
في بيعه من غير متناه كذا في هذا الحديث كونه في اليد ولا بد من قبضه ما اخصه من غير متناه  
فان ائتمنه ثم علم لزم كل ثمنه وكذا العولية ولو شتر  
ثوبين صفقة بثمانية عشرة بيع احدهما مراكب بثمانية  
ومن وثي بما قال عليه ولم يعلم ثمنه فبشره فبشره  
علم في المحل في البيع لا يصح بيع المنقول قبل قبضه وصح  
في النقص خلافا له ومن شتر شيئا بثمانية وعشرين  
لم يبق له الا ثمنه حتى يملكه وفي كل البيع بعد العقد  
بجفته هو التجميع ومثله الوضعية والعهد في الاكتمال  
ومع التفرقة في الثمن قبل قبضه في كل من يراه  
في حال في البيع لا بعد بطلان كذا الزيادة في البيع  
وتعلق الاستحقاق كذا في راجح ويؤتى على كل من  
في حال في البيع لا بعد بطلان كذا الزيادة في البيع  
الفصلين ومن قال ببيع عبدك من زيد يالف على  
ضامن كذا من الثمن سوى الالف اخذ الالف من زيد  
والزيادة منه وان لم يقبل من الثمن فالالف على زيد  
والاشي عليه وكذا دين احد باجل معلوم فتح تأجيله لا اثر  
الا في الوضعية ولا يصح التأجيل الى مجهول متفاضل  
كسوة الرجز ويصح في التقارب كالحصاد وخونه  
المجهول الربوا هو فضل خال عن عوض شرط لاصح في  
وفقه ووضعه مال مال وعلة القدر والجنس وضم بيع  
في كل من يراه



وكذا اللبن ويجامع البقر حبه واحد وكذا الفزغ  
الفان والخبث مع العراب ويؤخذ سبع خل العنب خل  
الدهن متفصلا وكذا الشحم البطن بالاليه او بالدهن

والدقيق والسويق وان كان احد هما شربة ينفق في اربعة اشهر ويملك  
ولا يجوز بيع الجيد بالردى من عافية الرضا الامتساويا  
وكذا البسر بالتمر ولا بيع البسر بالدقيق او بالسويق او بالخبز اي اللؤلؤ الفتي او  
مطلقا ولا بيع الزيتون بالزيت او السمسرة بالشرج يعني ثوب الزممش بقدره

حتى يكون الزيت والشحم اكثر مما في الزيتون و  
والسكنون الزيادة بالشحم ولا يستقرض الحماض  
التي يوصف يكون وزنا و به يفتى وعند مجي كونه  
ولا يابن السمنه و الحماض في دار الحماض

الحقوق والاستحقاق يدخل العلو والكيف في مع الداء  
لا الظلمة الآبدية كل حق هو لها او غير اقضها او كل قليل وكثير  
هو فيها او منها وعندهما تدخل ان كان مفتوحا في الداء  
ولا يدخل العلو في شرا منزل الآبدية نحو كل حق ولا في شرا

بيت وإن ذكر كل حق ولا الطلاق ولا المسيل والسب  
 إلا بذكر كل حق وتدخل في الإجارة به وإن ذكر كل حق  
 السب بجمعة مقوية ولا قرار جمعة قاصرة والتألف  
 يمنع الملك لا الحرية والطلاق والنسب <sup>ولا دعوى</sup> ولو دلت أمة

الحاصل  
بكر الجرم كافي المضايف يمكن غير مطعون والحد في نظر موزن غير مطعون  
فوي باع كذا لا يحق بكيد من رطله من سبيل طين من الجرم كافي المضايف  
مفاد أنه لا يجوز نفسه بغيره المقابلة  
والا فلا نقاض في المجلس انما هو شرط تصوي  
دونه غير كاسيات فيكون في النقابض تناقض وقد

وكيف يفتين ومة بتمين فأوص الوصفان دم الفضل  
والسأوان عديما كما وان وجد أحدهما فقط فالفضل  
للسأوا فلا يصح سلم هر و هر و ولا تفرق بينهما

التعريض والتفريق والتقسيم فقط في عفو  
على تحريم الرضا فيه كماله وهو كماله والشعر والتميز  
والالحاق على تحريم وزنا فهو زنى كالبشرى الذي لا يذهب

ولو تعوف بخلافه وما لا نص فيه حمل على الوفاء كقوله الستة  
الذكورة فلا يجوز بيع الثبر بالبر متماثلا وزنا ولا الذهب  
بالذهب متماثلا كذا وجاز بيع فاسين بفسين معنيين

خلا فالحمد و تجوز بيع الكلب بائنا بالقطن و بيع اللحم بالحيوان  
و عندك لا يجوز بيعه و حيوان حتى يكون الله كسرها  
في الحيوان من اللحم و تجوز بيع الاقيق بالدهن و من كان  
منه

يلا لا بأسوا أضلا خلا في لها ويجوز بيع الرطب بالبر  
 م متماثلا وكذا بيع الرطب بالتمر والعنب بالزبيب متماثلا  
 خلا في لها وكذا بيع التبر طريا او ميلا ولا يمتد او باليابس  
 والتمر او الزبيب منقوعا متماثلا خلا في لها

الحمد ويؤمن بعلم حيوان بلجم حيوان غير متفاضلا  
وكذا

۱۵ اشک

معنی متقین از اُمّی  
خورمیدید

هو و در آنجا که می باشد  
استوارده و بگویند هر چه از این استوارده و بگویند  
استوارده و بگویند هر چه از این استوارده و بگویند

٦  
صغار الأختان السوي في فسور الأختان طليق كذا في الدرس  
لكن في العشاء السخي فلهذا الأمر توجب فلا امر سخي بالصخي  
الامر عول ومنه فاهم ضريح المسبح فحقا السوي عول واد السخي  
بالكسر اسع في كل واحد  
ع

[illegible]

المشهور في هذا العلم هو ما ذكره في كتابه من أن  
العلماء ليسوا بمفكرين بل هم جمع الفهم والبيان  
المسكين في هذا العلم ما ذكره في كتابه من أن











خصاله مثقال ومن الفضة خمسة درهم ووزن سبعة  
 ومن قبض ريفاً بل جنة غير عالم بفايقه او طبعك فهو قضا  
 وقال ابو يوسف يرد مثل الزيف ويقتضي الجحد وان فرخ  
 طير او باطن في ارض او تكس طي فاول من اخذه وكذا  
 تعلق بكنه منصوبه للنفاء اذ دخل اذ او درهم او كسر البند  
 شرفه فوق على ثوب فان اخذه صاحبه لانيك او كفه جبر القوط  
 او اغلق باب الاربع الاصول ملكه وليس له اخذه كالقول  
 الخجل في ارضه او بنت في شجر او اجتمع ثوبان بالمال  
 بالايضح تعليق بالشرط ويبيطل الشرط والقسمة الفاسد  
 البيع والاجارة والوصية واللاجارة والرجعة والصلح  
 عن مال والابراء عن الدين وعزل الوكيل والاعسكاف و  
 والمزارعة والمعاملة والاقرار والوقف وكذا الحكم عندنا  
 يوسف خلا فالحق وما لا يبطل الشرط الفاسد القرص والهبته  
 والصدقة والكاح والطلاق والخلع والعنق والرهين  
 والايضا والوصية والشركة والمضاربة والقضاء والامانة  
 والكفالة والحالة والوكالة والاقالة والكتابة واذن العبد  
 في التجارة ودعوة الولد والصلح عن دم العمد والجراسة وعقد  
 الامة وتعليق الرد وبعب او بغير شرط وعزل القاض  
 كذا العرف ببيع من يمين تجاش او لاو شرطاً والتعاقد

معنى ديكتمش

الصيّد لمن اخذه

صدر رقيقة

قيد

٩٠

قبل التفرق  
 قبل التفرق  
 قبل التفرق  
 قبل التفرق

قبل التفرق ومع بيع الجنيته مجازفة وبفضل لا يبيع الجنيته  
 مت ويا وان اختلفا جودة وصياغة فان بيع مجازفة يعني طارثهما اذ سركه  
 حاتم على الت وى قبل التفرق جاز ولا يجوز التفرق قبل  
 قبضه فلو باع ذهاباً بفضة فاشترى بها ثوباً قبل قبضه فسر  
 بيع الثوب ولو اشترى ابداناً وى الفاع مع طوق قيمته  
 باليمن وبقد الفاء فهو بمن الطوق ولو اشترى بها باليمن  
 الف بقرنة في النقص من الطوق وان اشترى سيفاً  
 حليته فحسب ان يمانه ونقصه بين في حصة الحلية وان لم  
 يبين او قال يمين من ثمنها وان تفرق بلا قبض صح في البيع  
 دونها ان تخلص بلا ضرر والا تطل فبها وان باع انا فضة  
 وقبض بعض ثمنه وافر قاصح فيما قبض فقط والانا مشرك  
 بينها وان اشترى بعضه او رقه ولو اشترى بعض قطع اخذ  
 المشتري ما بقي بحصة الثمرة اشترى بالاضا ابا في حصة بلا  
 وصح بيع درهمين ودينار بدينارين ودرهم وبيع  
 كزبرة وكزبرة بغير كزبرة وكزبرة بغير كزبرة وبيع احد عشر  
 بعشرة درهم ودينار وبيع درهمين صحيح ودرهمين غلّة  
 بدرهمين صحيحين ودرهم غلّة وبيع دينار بعشرة  
 بدينار او بعشرة مطلقه ان دفع الدينار وبيع صان  
 العشرة بال عشرة وما غلبه الفضة او الذهب فضة وبيع

او البيع

الوجه والوجهين بعض قطعة



قوله يَرْجُحُ يعني كَيْفَ

بقال كملت بالمال والنفس كماله وكفوله والاسم الكفالة من كفلته والزمنه نفسى كافى المصداق لغيره انفسه مطلقا يقال كفلته انفسه  
اليه من كافى اليهم وهو من يعوله ويقوم به لغيره والشرع وحكمه انفسه شخصه زمنه الى زمنه كفى بنفسه نفسا لانفسه  
فالمضطر نفس كفى ونفسه المضطر النفس الاصل صرح غايه اليه الزمنه في الاصل بمعنى المهر والهدايا استى اقبال الجزية ذمته المكونه معا  
وبمعنى حمل الزمان فهدى هو الزمنه مجازا اطلاقا قاله المصنف على الجمل استى وعلا من انفسه قوله من ذمته في ذمته وفي النفسه في  
والنصف الاية بنصفه والنفسه باليه في الكفالة بها  
ضم ذمته الى ذمته في المطالبة الا في الدين هو الاصح ولا يصح  
الامن بملك التبصر وهو ضربان بالنفس والاول  
ينقص بطلت بنفسه او بغيره ونحوها ما عرفت  
البدن او جوارحه مع من نصفه او غيره وضمه  
او هو على اولى احوال او ان زعيم او وكيل لا ياتى من  
لغيره وضع اخذ كفيين واكثر ويجوز ان ياتى  
المكفول به اذا طلبه المكفول له فان لم يجد له  
وان عين وقت تسليمه فيه ذلك فيه اذا طلبه  
سلم قبل ذلك برى فان غاب المكفول به وعلم  
مكانه املا به الى كم مدة وذهب وانيه فان مضى  
ولم يجد جسد جسد ولم يعلم مكانه لا يطلب به  
وتبطل بوجوب الكفيل او المكفول به ولو غاب دون  
موت المكفول له بل يطلب وارثه او وصيه الكفيل  
ويراه اذا سلمه حيث يمكن محاسبته وان لم يقبل اذا  
دفعت اليك فان ابرئ وتبلىم وكيد الكفيل  
ورسوله وتبلىم المكفول به نفسه كفالة فان  
تسلمه في مجلس القاضى فله في السوق قالوا بيه  
والجنان في زمانه انه لا يبرأ وان سلمه في مصرته



لا يبرأ عندها ويبرأ عند الامم وان سلمه في برية اوفي  
السواد لا يبرأ وكذا ان سلمه في السجن قد جرحه غير الطاب  
فان كفل بنفسه على انه ان لم يوافق جرحه فهو ضامن عليه  
فلم يوافق جرحه الزم ما عليه وان ما لا يبرأ من كفالة  
النفس من ادعى على امر مائة دينار بينه وبينها ولم يتيهاها  
فكفل بنفسه رجل على انه ان لم يوافق جرحه فاعليه المائة فلم  
يوافق جرحه الزم المائة خلا فالحمد لا يجرى على استعلاء  
كفيل بالنفس في حد وقصاص فان سمى به نفسه صح  
وقال لا يجرى في القصاص وحد القذف فان شهد عليه  
مستور ان في حد او قود جسدك ان شهد عليه مستور  
خلا فالحمد في رواية وفتح الرحمن والكفالة بالخرج والكفالة  
بالمال صحيحة ولو محجولا اذا كان ديناً صحى تكفلت عنه  
بالف او بملك عليه او بما يدر ككث في هذا البيع وكذا  
لو علقها بشرط ملائم كشرط وجوب الحق فوما يابعت  
فلانا او ما غصبك او ما ذاب لك عليه او ان استحق  
البيع فعلى وكشرط امكان الاستيفاء نحو ان قدم  
زيد وهو المكفول عنه وكشرط تعذر الاستيفاء نحو ان  
غاب عن البلد وان علقها بحد الشرط كهبوب الريح  
ومحى المطر بطل وكذا ان جعل احداهما اجلا فتصح

الكفالة

الكفالة ويجب المال حال المطالب مطالبة اي ث كفيل  
واصيله الا اذا شرط براءة الاصيل فيكون هو الكفيل  
الحالة بشرط عدم براءة المحكيل كفالة ولو طالب احداهما  
الاخر فان كفل بما عليه فبره عن على الف لزمه وان لم يبره  
صدق الكفيل فيما اقر به مع يمينه الاصيل في اقراره بكسر  
على نفسه خاصة فليق كفل بلامره لا يرجع عليه بما ادعى  
عنه وان اجانها المكفول عنه وان يامر به رجوع ولا  
ولا يطالبه قبل الاداء فان لم يزم فله ملازمة وان جرح  
فله جرح ويبرأ الكفيل براءة الاصيل وان ابرأ الطاب  
الاصيل او اضر عنه برئ الكفيل واخر عنه برئ الكفيل  
ونظر وان ابرأ الكفيل او اضر عنه لا يبرأ الاصيل و  
ولا يبرأ عنه فان كفل بالدين حال موصل الى وقت  
يتاح جرح الاصيل ايضا ولو صالح الكفيل عن الف  
على مائة بربا ورجع بها فقط ان كفل بامره وان  
صالح عن الالف جرح الاضر رجع بالالف وان صالح عن  
موجب الكفالة بربا هو دون الاصيل وان قال يطالب  
للكفيل بالامر برئت الى من المال رجوع على اصيله و  
وكذا في برئت عنه الى يوسف خلا في المحم وفي ابرأه  
لا يرجع وان كان الطالب حافظا لبرئته اليه في البيا

الكفالة  
بالف  
بالف  
بالف



92

92

عندنا في حقيقته وحقاً أنه عنه لا نرى المسبق كاللوازم في الكفاية استعانة حاله  
كلهم المدبون كما في شرحه الوفاء وينبغي أن يكون التقية كذلك لسقوطها  
بغير أداء وإلزام وهذا المرتب كما في حاشية السبلوك في الوفاء  
والنظائر وصدق

في الكفاية لا يعمر تعلق البرة عن الكفاية بالشروط

لست استحضاراً للقول الثاني في الثاني وأما

فقط لا

بالحقيقة

ط

فانه لا يتعلق بل شرطه ان العليكم قالوا قال المدينه بخاراس  
الشهر فانت سرى لا يصح ما فيه من تعليق الذي قالوا قلت جاء  
راس الشجر كمثل ابني او عتيك وار لو وهبتك جاربي  
ومحمد الذي في التعليك والكفالة ثم هذا القبيل لما فيه من تعليق  
المطالبة التي هي تعليقك لغيرك ولما وسببها انهم في كس  
في التعليك  
استأجره لعل ياء استأجر بفتح ع وانه تبعه ط كذا في كلام الدابة  
فكفل بكسر ع و لم يذكر ان الحاء على تلك الدابة فانه شرح الوفاء وانما في  
الكفالة لا في التعليك هو على شرطه فانه شرح الوفاء وانما في التعليك  
فانه شرح الوفاء هو على شرطه فانه شرح الوفاء وانما في التعليك  
استأجره بفتح ع وانه تبعه ط كذا في كلام الدابة  
فكفل بكسر ع و لم يذكر ان الحاء على تلك الدابة فانه شرح الوفاء وانما في  
الكفالة لا في التعليك هو على شرطه فانه شرح الوفاء وانما في التعليك  
فانه شرح الوفاء هو على شرطه فانه شرح الوفاء وانما في التعليك



فاداه رجع بنصف على شريكه او بأكمله على الاصيل لو  
لو لو بامره وان ابر الطالب احدهما فلا اخذ الآخر  
بكله ولو فسخي المضاهضة فرب الدين اخذ من ش  
من شريكها بكل دينه وما اداه احدهما لا يرجع به على الآخر  
ما لم يزد على النصف واذ اكونت العبدان بعقد واحد  
وكفل عن كل عن صاحبه رجع كل على الآخر بنصف ما  
ادى وان اعتق السيد احدهما قبل الاداء صح له  
ان يأخذ حصته للآخر منه اصاله او من العتق كفالته ورجع  
العتق فقط بما ادى على صاحبه ولو كان على عبده مال  
لا يجب عليه الا بعد عتقه فكفل به رجل كفالته مطلقة لم  
الكفيل حالا واذ ادى لا يرجع على العبد الا بعد عتقه  
ولو ادى رقة عبده فكفل به رجل فوات العبد في حق المدي  
انه له ضمن الكفيل قيمته ولو كفل سيد عن عبده بامره او  
عبد غير مديون عن سيده فعتق فأتى ادى لا يرجع على  
الآخر **قوله** هو الاله بنقل الدين من ذمة الى ذمة ويصح  
في الدين لا في العين برضى المحتال والمحال عليه وقيل لا بد  
من رضی المحلل أيضا واذ اتمت برضى المحلل قبل قبول فلا اخذ  
المحتال من تركته لكن بأخذ كفيل من الورثة او الغير ما لم  
مخافة التوى ولا يرجع عليه المحتال الا اذا توى حقه  
او لا له

وهو يموت المحتال على نفسه او انكاره بحاله وخلفه  
ولا يثبت عليه وعندهما بنقل القرض اياه ايضا ويصح  
بالباطل راضهم والمودعة وبطلت المحال عليه بملكها و  
وبالمقصود ولا يبرأ بملكها واذ اتمت كفو الاله بالدين  
او المودعة او الغصب لا يطالب المحلل المحتال عليه  
مع ان المحتال يبرأ من كفو المدين بعد موته وان لم  
يشئ فله المطالبة ولا يتقبل كفو الاله باذنه ما على المحلل  
عليه او عنه واذ اطالب المحلل عليه المحلل بملك  
بما حاله فقال صلت بيني وبينك لا يقبل بوجه  
ولو طالب المحلل محتال بما حال فقال احلني بين  
ي عليك لا يقبل بوجه وتكره صحة السفحة وبها  
الاقرض سقوط خط الطريق **قوله** القضا القضا او مكنم اعلم  
باحق من اقوى الفرائض وافضل العبادات واهل من هو  
اهل للشهادة وشروط اهليته شرط اهليته والفاسق اهل  
له ويصح تقيده ويجب ان لا يقبل كايصح قبول شهادته و  
ويجب ان لا يقبل ولو فسق العدل يستحق العزل ولا يتقبل  
فظاهر المذهب وعليه ما يحن ولو اخذ القضا بالشرع  
لا يصير قاضيا والفاسق يصلح مفتيا وقيل لا ولا ينبغي  
ان يكون القاضي فظا غليظا جبارا غنيبا وينبغي ان  
يعني من يفتي  
او غدا

قوله فاداه رجع بنصف على شريكه او بأكمله على الاصيل لو  
قوله لو لو بامره وان ابر الطالب احدهما فلا اخذ الآخر  
قوله بكنه ولو فسخي المضاهضة فرب الدين اخذ من ش  
قوله من شريكها بكل دينه وما اداه احدهما لا يرجع به على الآخر  
قوله ما لم يزد على النصف واذ اكونت العبدان بعقد واحد  
قوله وكفل عن كل عن صاحبه رجع كل على الآخر بنصف ما  
قوله ادى وان اعتق السيد احدهما قبل الاداء صح له  
قوله ان يأخذ حصته للآخر منه اصاله او من العتق كفالته ورجع  
قوله العتق فقط بما ادى على صاحبه ولو كان على عبده مال  
قوله لا يجب عليه الا بعد عتقه فكفل به رجل كفالته مطلقة لم  
قوله الكفيل حالا واذ ادى لا يرجع على العبد الا بعد عتقه  
قوله ولو ادى رقة عبده فكفل به رجل فوات العبد في حق المدي  
قوله انه له ضمن الكفيل قيمته ولو كفل سيد عن عبده بامره او  
قوله عبد غير مديون عن سيده فعتق فأتى ادى لا يرجع على  
قوله الآخر قوله هو الاله بنقل الدين من ذمة الى ذمة ويصح  
قوله في الدين لا في العين برضى المحتال والمحال عليه وقيل لا بد  
قوله من رضی المحلل أيضا واذ اتمت برضى المحلل قبل قبول فلا اخذ  
قوله المحتال من تركته لكن بأخذ كفيل من الورثة او الغير ما لم  
قوله مخافة التوى ولا يرجع عليه المحتال الا اذا توى حقه  
قوله او لا له



ان يكون موثوقا في دينه وعقده وصلا  
 وفهمه وعلمه بالسنة والافعال ووجوه الفقه وكذا الفقه  
 والاجتهاد شرط الاولوية فيفتح تقليد الجاهل و  
 ويحق الاقرب والاولى وكره التقليد لمن خاف  
 الخوف والفر عن القيام به ولا يثبت به لمن يثق من  
 نفسه بآداء فرضه ومن تعين له فرض عليه ولا يثبت  
 القضاء ولا يثبت له ويجوز تقليده من السلطان الجاهل  
 ومن اهل البيعة الا اذا كان لا يمكن من القضاء بحق  
 واذا تقلد لاديو ان قاضي قبله هو الذي اخطأ  
 التي فيها اسما او في اخرها ويثبت مبنين  
 يقبضانها بحضرة الموقوف او امينه ولا يثبت لانه  
 شيئا قسريا ويجعلان كل نوع في ضريبة على حدة  
 وينظر في حال المجوسين في اوجع اوقام  
 عليه بنية الزمة ولا يعمل بقول الموقوف والآيات  
 عليه ثم يخلو سبيله بعد ما استظهر في امره ويعمل  
 في الودائع وغلات الموقوف بالسنة او ما قار  
 في اليد لا يقول الموقوف الا ان او د واليد الموقوف  
 بالتسليم ويحكم الحاكم جلوبا في كل  
 ويجامع اولى ولو جلس في داره واذن في الدخول كما

في قطع الحقوق المصلحة عن غير المصلحة  
 من قبله ان جلس الموقوف المصلحة عن غير المصلحة  
 كما في اتيان اهل الكمال وقبول من جلس القضاء للزم  
 الى استلزامه اذ في هذه المصلحة المصلحة المصلحة  
 في القضاء من المصلحة المصلحة المصلحة

في اليد لا يقول الموقوف الا ان او د واليد الموقوف  
 بالتسليم ويحكم الحاكم جلوبا في كل  
 ويجامع اولى ولو جلس في داره واذن في الدخول كما

في اليد لا يقول الموقوف الا ان او د واليد الموقوف  
 بالتسليم ويحكم الحاكم جلوبا في كل  
 ويجامع اولى ولو جلس في داره واذن في الدخول كما

فلا يثبت ولا يقبل هدية الا من قربة او من حرة عادية  
 بمداينة ان لم يكن له خصوصية ولم يرد على العادة وكذا القام  
 الدعوة العامة لا خاصة وهي ما لا يثبت ان لم يكن له خصوصية  
 ويشهد بجنون وبعود المرض ونحوه من وجوبها  
 عدلا ويستوي بين الخصمين جلوبا واق لا ونظرا ولا  
 ولا يثبت احد بها ولا يثبت اليه ولا يقضي دون الاخر  
 ولا يثبت اليه ولا يثبت معه ولا يقضي حجة وكبره بيقينه  
 التام بقوله الشهيد بكذا واستحسنه ابو يوسف  
 في غير موضع الشهادة ولا يبيع ولا يشتري في مجلس ولا يبيع  
 فان عرض له هم او غصبا او غصبا او غصبا او غصبا  
 او حجة كلف عن القضاء واذا تقدم اليه الخصمان فان  
 قال لهما مالهما وان شئت وكذا اذا كان احدهما كسيرا  
 واذا ثبت الحق للمدعي وطلب منه خصمه فان ثبت  
 بالاقرار لا يخلو الا اذا امره بالاداء فاني وان ثبت  
 بالبيعة جلوبا في كل الامر لا يقع وقيل لا فان ادعى الفقه  
 جلوبا في كل الامر لا يقع وقيل لا فان ادعى الفقه  
 كالمهر والمحل والنفقة لا في ما عدا ذلك الا اذا به من خصمه  
 ان لا مال ولا وجهه يغيب على ظنه ان لم يكن له مال  
 هو الصحيح وقيل شهرين او ثلثه فان لم يظهر له مال

في اليد لا يقول الموقوف الا ان او د واليد الموقوف  
 بالتسليم ويحكم الحاكم جلوبا في كل  
 ويجامع اولى ولو جلس في داره واذن في الدخول كما

في اليد لا يقول الموقوف الا ان او د واليد الموقوف  
 بالتسليم ويحكم الحاكم جلوبا في كل  
 ويجامع اولى ولو جلس في داره واذن في الدخول كما

في اليد لا يقول الموقوف الا ان او د واليد الموقوف  
 بالتسليم ويحكم الحاكم جلوبا في كل  
 ويجامع اولى ولو جلس في داره واذن في الدخول كما

في اليد لا يقول الموقوف الا ان او د واليد الموقوف  
 بالتسليم ويحكم الحاكم جلوبا في كل  
 ويجامع اولى ولو جلس في داره واذن في الدخول كما

في اليد لا يقول الموقوف الا ان او د واليد الموقوف  
 بالتسليم ويحكم الحاكم جلوبا في كل  
 ويجامع اولى ولو جلس في داره واذن في الدخول كما



على سبيله الا ان يبرهن خصمه على ما روي به في كتابه  
المثبت على اعدائه قبل حسم عليه عامة الشك في وجس  
الرجل النطق زوجته لا والد دين ولده الا ان ابى من  
الاتفاق عليه ولو مرض في حجر لا يخرج ان كان له من  
يخدم فيه الا اخرج ولا يمكن المحرم من اشتغال فيه  
هو الصحيح ويكفي من وطئ جاريته ان كان في طهارة  
واذا تمت الدعة ولم ينظر له ما على سبيله ولا يحول بين  
وبين غرضه بل يلزمونه ولا يمنعونه من التصرف و  
السفر واخذون فضل كقيمته منهم بالحصص  
ان يدوروا معه حيث دار فان دخل دارا جلسوا  
على الباب ولو كان الدين له رجل على امرأة لا يلزمها  
بل يبيت امرأة تلامها وقالوا اذا قلنا كقول ابنه  
وبين غرضه الى ان يبرهنوا ان له مالا **فصل** اذا شهدوا  
عند القاضي على خصم ما حلف حكم به وكتب بالحق وهو  
السجل وان شهدوا على غائب لا يحكم به بكتابهم  
ليكن المكتوب اليه وهو كتب القاضي الى القاضي والكتاب  
الحق وهو انقل الشهادة في الحقيقة ويقبل في كل  
مال لا يفتى بالنسبة كالمدين والعقار والسكك  
والنسب الغيب والامانة والصابية المحرمين

وعن  
الطهارة والنسب والامانة والصابية المحرمين

في بعض الجوانب من بعض النسخ  
والحقوق ٢٢

وعن محمد قوله في كل ما ينقل عليه التنازعون وبقيت ولا بد  
وان يكون الى معلوم بان يقول من فلان الى فلان و  
ويذكر نسبا فان شاء قال بقده والى كل من يصل  
اليه من قضاة المسلمين ويقراه عن علي من شهادتهم  
عليه ويعلمهم بما فيه ويكون نسبا وبهم واحدة و  
يختمه بختمهم ويحفظوا ما فيه ويستمع اليهم ابو  
لم شرط شي من ذلك سوى نسبا وهم ان كتابه  
ما تبلى بالقضاء واختار الرضى قوله وليس عليه  
كالبيان واذا وصل الى المكتوب اليه نظر الى ختمه  
ولا يقبله الا بختمه الخصم وشهادة رجلين او رجل  
او امرئين ان كتب فلان القاضي قراه عليته  
وستم اليه في مجلس حكمه وعند ابى يوسف ان كتابه  
وضمه وعنه ان ختمه ليس شرط فاذا شهد واقفه  
وقراه على خصمه والزعم ما فيه ويبطل كتاب يموت  
الكتاب وعنه قبل وصول الكتاب ويموت المكتوب  
اليه ان كتب بغيره والى كل من يصل اليه من قضاة  
المسلمين لا يموت الخصم بل ينفذ على وارثه واذا علم  
القاضي شي من حقوق العباد في زمن ولايته وحكمه  
جانه ان يقضي به ويجوز قضاء المرأة في غير

بعض النسخ  
بعض النسخ  
بعض النسخ

بعض النسخ  
بعض النسخ  
بعض النسخ







ومن أقر بقبض عشرة وادعى أنها زبوني أو بشرية صدق مع يمينه  
لا أن ادعى أنها ستوف ولا أن أقر بقبض أجي وادعى بقبض  
أو الثمن أو بالاشتقاق والرف ما رده بيت المال  
والبشرية ما رده التبرج رايضا والسوقه باعك  
غث ومن قال لمن أقر له بألف ليس عليك شيء ثم قال  
في مجلسي عليك ألف لا يقبل بل اجته بخلاف ما  
لو كذب من قال له اشتريت مني هذا ثم صدقه ومن قال  
لمن ادعى عليه لا ما كان لك على شيء قط فيره من عليه  
فيره من هو على مقضا أو الأبرق قبل وان زاد على الكاف  
ولا اعرفك فلا وادعى على آخر بيع امته منه واداد  
ردها بغير فاكه فيره من امدعى على البيع والمنكره على  
البراة من كره عيب لا يبيع برهان المنكره وذكر ان  
الله تعالى في آخر منك يبطل كله وعندها آخره فقط وهو

مسكن  
 مات ففالت روضة سلمت  
 بقدر موت وقال وارثه قبل فسلم قال يقول له وكذا الوفاة  
 سلم ففالت روضة سلمت قبل موت وقال الكوا  
 بك بعدة وان قال مؤدع هذا ابن مؤدع كيت لاوا  
 لا يغدق الوديعة اليه وان قال لاخذ هذه اليه ايضا  
 وكذا الاول قضى الاول ولو قسم الميراث بين الورثة

اول الف

المودتي في افواه الابرار المفلح  
بفتح الوديعه  
قطراته تنزل على الارض  
او الفضا

ط  
في الحاصل انما ياتي به اللواتي فصار كما اقر به  
العموم غير ان هذا الطريق الاصلية وذلك الطريق  
الخاصة فما اوردت وصري

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥  
 ॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

جاحد هذا النصف الآخر منه ووضع عند امين  
 وفي المسقول يؤخذ منه بالاتفاق وقيل على خلاف  
 واذا حضر الغائب دفع اليه نصيب بدون اعاءة  
 البينة ومن اوصى بثلث ماله فهو على كل ماله ولو  
 قال مالي او ثلثي مالي صدقة فهو على مال الرقعة ويد  
 فارض الغنم عند ابي يوسف خلافا لرحمان لم يكن له  
 مال غيره امسك منه فوته فاذا اصب بالاختصاص  
 فمثل ما امسك ومن اوصى اليه ولم يعلم فهو وصي خلافا  
 التوكيل وقيل في الاخير بالتوكيد ضرورة وان

لا في الغل من الاخذ عدل او مستورين وعندها  
هو كالا قول وكذا في خلاف في اخبار السيد بن  
عباد <sup>المراد بقوله نقل الخلفاء</sup> والبيع بالبيع <sup>المراد بقوله</sup> والبيع بالبيع  
بما جاز بالترابع <sup>المراد بقوله</sup> وما لو باع القاض او امينه عبدا  
لغيره <sup>المراد بقوله</sup> واخذ المال فضايع <sup>المراد بقوله</sup> واستحق العبد لا يقض

اول الف







الام في نكاحه كذا الدر المختار في النكاح  
والاصول في النكاح والام في نكاحه  
والاصول في النكاح والام في نكاحه

أذ اسم المحرم في ذوقه فقبل شهادته من قبل  
صلى العبد فاحذره قد علم اعتق فانه لا قبل  
شهادته كما في الدرر وغيره وذكر

1











[illegible][illegible]



و عندهما يلهيه الرطان بالدهم ولو وكل شره بها باط  
 ففشا اصدعها جان وكذا  
 ان وكل جمع  
 و عندهما يلهيه الرطان بالدهم ولو وكل شره بها باط  
 ففشا اصدعها جان وكذا  
 ان وكل جمع

شيئا بارك  
 يتبعه واخذ الثمن فضلا او رخصا فلا يضمن  
 ان يوفي ما على الفيد او ضاع الرخص في يده و  
 ولو وهب الثمن من المشتري او ابيه منه او  
 منه جاز ويضمن وعندي يوسف لا يكون وكذا الخلا  
 لو اجد او قبله حوالة ولو اقاله صح وسقط الثمن  
 اي الرجوع عن البيع  
 ويقول المولى محمد جاز للوكيل التاخير  
 ويقول المولى وعندي يوسف لا يكون

شيئا بارك  
 يتبعه واخذ الثمن فضلا او رخصا فلا يضمن  
 ان يوفي ما على الفيد او ضاع الرخص في يده و  
 ولو وهب الثمن من المشتري او ابيه منه او  
 منه جاز ويضمن وعندي يوسف لا يكون وكذا الخلا  
 لو اجد او قبله حوالة ولو اقاله صح وسقط الثمن  
 اي الرجوع عن البيع  
 ويقول المولى محمد جاز للوكيل التاخير  
 ويقول المولى وعندي يوسف لا يكون



في يوم الاثنين  
والا بوعيد ولا يغفر الا في  
الاول

ط  
والله اعلم  
والمؤمنين  
والذين آمنوا  
والذين هم  
أولادهم  
الذين هم  
أولادهم  
الذين هم  
أولادهم

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطاهرين  
الطاهرين

قد مضى في العصور  
ان الامم مع الحيا  
تحت ظاهرها وقته  
كل وكيعين وقدر  
في مع تقدير الشئ  
في دار انظار الزمان  
كما مر

---

لولا قمت عليه  
وكل اذ ابراه في  
قرا الخيم و افاق  
البيت عليه تغيب  
لكن كبر الشرا الى  
كبر الشرا الى  
للكين بالرجوع  
اذا قام العوهم  
لواجب الاوصاف  
تظهر  
في اذ جاء ربه و  
تقل امراته اذ  
قامت المراك اذ  
لانه الحق في  
لظلال فيض  
كلها

[illegible]



لا بد من العلم  
فيما لا بد من العلم  
فلا بد من العلم

به لا يومه بدفع الثمن قبل تلف البشري ومن دفع  
 اليه ارض غيرة ينفقها على اهله فانفق عليهم عنه  
 فيراى **اعل** الوكيل الموكل غل وكيده الا اذا غلق  
 به حق الوكيل خصوصه بطلب خضم ويتوقف انفاله على علم  
 فتنفقه قبله صحح وبطل الوكالة بوث الموكل وجوبه  
 طبقا وحده شرعا انى يوفى وصول عنده  
 هو المختار ويبلغه بدار محب مته خلا فله  
 كذا يومه مكاتبه اوجه ما ذونا وافترق الشرطيين

بمقتضى ما كان  
الجنة على وفق دعاءه في  
بالجنة على الملك عليه  
جامعته الشريفة  
فمنه

















كتاب  
الدين

كتاب الدين واثنى زاجين واليه والمرعى وجر الصوف  
وما يكر بمنزلة الملك المطلق كمنع الحرك وكابناء والعرض  
وزراعة التربة والحب وما اشكر جمع في اهل الجدة فان  
اشكل عليهم جعل المطلق وان برهن كل منها على الشرائع  
من صاحب ولا يبرح بها تراوكت المال في يد ذي اليد  
وعند محقق النجاشي وان ارض في العقار بلا ذكر  
قبض وتاريخ الخارج لمبق قضى في اليد وعقد اتفاقا  
وان كان وقت ذي اليد لمبق قضى في النجاشي  
ولا يبرح بكنة الشهود وان ادعى احد خارجين نصف  
دار والاخر كلهما فالربع للاول وعندها الثلث والباقي  
للاخر وان كانت في يدهما فكلهما لذي الكمل نصف  
ونصف بلا قضا وان برهن خارجان على نتائج  
دائبة وارض قضى لهم وافق مسنها تاريخ وان اشكل  
فلهما وان خالفهما بطلا وان برهن احد في رجعين  
على غصب شي والآخر على وديعه استويا **فصل** في الشرائع  
بالا يدي لاجل الثوب اولى من الاخذ بكلمة والركب الحق  
من الاخذ باليمين او من في السبح الحق من الرديف  
وصاحب الحمل اولى عن علق نون فليس والركب  
بلا ترجح او فيه سواء وكذا الجالس على الباطن و...

وان اثنى النجاشي  
لذي اليد وضع

كتاب  
الدين

كتاب الدين واثنى زاجين واليه والمرعى وجر الصوف  
وما يكر بمنزلة الملك المطلق كمنع الحرك وكابناء والعرض  
وزراعة التربة والحب وما اشكر جمع في اهل الجدة فان  
اشكل عليهم جعل المطلق وان برهن كل منها على الشرائع  
من صاحب ولا يبرح بها تراوكت المال في يد ذي اليد  
وعند محقق النجاشي وان ارض في العقار بلا ذكر  
قبض وتاريخ الخارج لمبق قضى في اليد وعقد اتفاقا  
وان كان وقت ذي اليد لمبق قضى في النجاشي  
ولا يبرح بكنة الشهود وان ادعى احد خارجين نصف  
دار والاخر كلهما فالربع للاول وعندها الثلث والباقي  
للاخر وان كانت في يدهما فكلهما لذي الكمل نصف  
ونصف بلا قضا وان برهن خارجان على نتائج  
دائبة وارض قضى لهم وافق مسنها تاريخ وان اشكل  
فلهما وان خالفهما بطلا وان برهن احد في رجعين  
على غصب شي والآخر على وديعه استويا **فصل** في الشرائع  
بالا يدي لاجل الثوب اولى من الاخذ بكلمة والركب الحق  
من الاخذ باليمين او من في السبح الحق من الرديف  
وصاحب الحمل اولى عن علق نون فليس والركب  
بلا ترجح او فيه سواء وكذا الجالس على الباطن و...

كتاب الدين واثنى زاجين واليه والمرعى وجر الصوف  
وما يكر بمنزلة الملك المطلق كمنع الحرك وكابناء والعرض  
وزراعة التربة والحب وما اشكر جمع في اهل الجدة فان  
اشكل عليهم جعل المطلق وان برهن كل منها على الشرائع  
من صاحب ولا يبرح بها تراوكت المال في يد ذي اليد  
وعند محقق النجاشي وان ارض في العقار بلا ذكر  
قبض وتاريخ الخارج لمبق قضى في اليد وعقد اتفاقا  
وان كان وقت ذي اليد لمبق قضى في النجاشي  
ولا يبرح بكنة الشهود وان ادعى احد خارجين نصف  
دار والاخر كلهما فالربع للاول وعندها الثلث والباقي  
للاخر وان كانت في يدهما فكلهما لذي الكمل نصف  
ونصف بلا قضا وان برهن خارجان على نتائج  
دائبة وارض قضى لهم وافق مسنها تاريخ وان اشكل  
فلهما وان خالفهما بطلا وان برهن احد في رجعين  
على غصب شي والآخر على وديعه استويا **فصل** في الشرائع  
بالا يدي لاجل الثوب اولى من الاخذ بكلمة والركب الحق  
من الاخذ باليمين او من في السبح الحق من الرديف  
وصاحب الحمل اولى عن علق نون فليس والركب  
بلا ترجح او فيه سواء وكذا الجالس على الباطن و...



او عتقه ردت ولو ولدت اكثر من نصف سنة او قبل  
 من سنتين ان صدقة المشتري فالحكم كالاول والا فلا  
 وان اكثر من سنتين لا تصح دعوتها فان صدقة المشتري  
 ثبت نسب وجعل على النكاح لو لا يراد البيع ولا يعق  
 الولد وان باع عبدا ولا عبده ثم ادعاه بعد بيعه  
 صحى دعوتها وترد بيعه مشرته وكذا لو كانت المشتري  
 او كاتب امته او رهن او ابرارون وجها ثم كانت  
 الدعوة صحى ونقضت هذه التصرفات ولو باع احد  
 ثوبين ولا عبده فاعتقه مشرته ثم ادعى البائع  
 الاخر ثبت نسبها وبطل عتق المشتري ومن في يده  
 صبي لو قال هو ابن زيد ثم قال هو ابني لا يكون ابنه  
 وان جدد زيد بنوته وعندها يصح ان جدد ولو كان  
 في يده مسلم وذمى فادعى المسلم رقه والكافر بنوته فهو  
 حر ابن الكافر ولو كان في يده زوجين وثيم انه ابنه من  
 غيره حازعت انه ابنها من غيره فهو ابنها ولو استوله  
 مشرته ثم استحققت فالولد حر وعلى الاب قيمة يوم  
 الخصومة فان مات الولد فلا شئ على ابيه وركبته له وان  
 قبله لاب غرم قيمة وكذا ان قبله غيره فاخذ دية ويرجع  
 بقيته وبالثلث على بايعه لا بالربع **كتاب الاقرار**

هو اخبار بحق لاخر على نفسه ولا يصح الا لغيره  
 وحكم ظهور المقر لا انشاؤه فصحة الاقرار بالخبر  
 ليس لا بطلاق وعناق مكرها واذا اقر مكرها  
 بحق معلوم او بحكم كاشى وصح صح ولله البيان المحم  
 بماله قيمة والقول قوله مع يمينه ان ادعى المقر اكثر  
 وفي مال لا يصدق في اقل من درهم ومال عظيم نصيب  
 من ثوبين به فصد او غيرها ومن الاصل خمسة وعشرون  
 ومن الترخية او شئ ومن غير مال اربعة مائة قيمة  
 النكاح واما مال عظام ثلثة نصيب فمما لهم ثلثة  
 ودرهم عشرة عشرة وعندها نصيب وكذا درهم  
 وكذا اذا احد عشرة ان ثلث فذلك وكذا اذا احد  
 وعشرون وثبتت زيد مائة وان رجع زيد الف امدها  
 وكذا الكليل وموزون وشئ في عبده فهو نصف  
 عند ابي يوسف وعند محمد يومر بالبيان وقوله  
 عتي او قبلي اقرار بين فان وصل به هو ودية  
 صدق وان فضل لا وعندي او مقي او في بيتي او  
 صدوقي او كسبي اقرار بالمانة ولو قال لمن ادعى  
 عليه اثباته ثوبا او اتفدها او جيلني بها او قد  
 او فضلكم او ابرأني منها او ذهبت الي او تصدقت

في مال لا يصدق في اقل من درهم ومال عظيم نصيب  
 من ثوبين به فصد او غيرها ومن الاصل خمسة وعشرون  
 ومن الترخية او شئ ومن غير مال اربعة مائة قيمة  
 النكاح واما مال عظام ثلثة نصيب فمما لهم ثلثة  
 ودرهم عشرة عشرة وعندها نصيب وكذا درهم  
 وكذا اذا احد عشرة ان ثلث فذلك وكذا اذا احد  
 وعشرون وثبتت زيد مائة وان رجع زيد الف امدها  
 وكذا الكليل وموزون وشئ في عبده فهو نصف  
 عند ابي يوسف وعند محمد يومر بالبيان وقوله  
 عتي او قبلي اقرار بين فان وصل به هو ودية  
 صدق وان فضل لا وعندي او مقي او في بيتي او  
 صدوقي او كسبي اقرار بالمانة ولو قال لمن ادعى  
 عليه اثباته ثوبا او اتفدها او جيلني بها او قد  
 او فضلكم او ابرأني منها او ذهبت الي او تصدقت







ما قال ان وصل وان قال من غصب وديعة و...  
او بغيره صدق ولو قال استوف او رصاص فان وصل  
صدق والا فلا ولو قال غصبته ثوبا في بيعي صدق ولو قال  
قال اخذت منك الف وديعة فمكنت وقال المقله  
اخذتها غصبا ضمن ولو قال بدل اخذت اعطيني  
لا يضمن ولو قال غصبت بهذا الشيء من ذبي لا يبل  
في عمره فهو يبرئ وعليه قيمته لو قال هذا كان  
لي وديعة عندك فاخذته وقال الاخر هو لي دفع اليه  
وان قال اجرت فرسي او ثوبي بهذا فلانا وكسبه  
او لبس رده على او اعترته او مكنته دار له ثم  
ردها على صدق وعندهما القول للمأخوذ منه  
ولو قال خا ط ثوبي هذا بكذا ثم قبضته منه وادعاه  
الاخر فعلى هذا الخلاف في الصحيح ولو اقتصت من  
فلان الفا كانت لي عليه او اقرضته الف اثم اخذتها  
منه وانكر فلان فالقول له ولو قال زرع فلان هذا  
الزرع او بنى هذه الدار وغرس هذا الكرم بلي  
استعنت به فيه وادعي فلان ذلك فالقول للمقر  
**باب** اقرار المريض دين صحته وبما له في مرضه  
ببيع وموافاة ما كان على اقربه في مرضه

والكل مقدم على الارث ولا يصح تخصيصه غيا بقضاء دينه  
ولا اقراره لوارثه وان اقر لا جني صح ولو اخطا  
بماله وان اقر لا جني ثم اقر انه ابنه ثبت نسب بطل  
اقراره وان اقر لا جني ثم تزوجها فلا رجوع وان  
اقر بغيره مجهول النسب يولد مثله بمثلته ابنه وصدقه  
الغلام ثبت نسبه ولو ميراثا وان كان الورثة تو  
وصح اقرار الرجل بالوالدين والولد والزوج والمولى  
وشرط تصديق هؤلاء وكذا اقرار المرأة لكن بشرط في  
اقرارها بالولد تصديق الزوج بمقامتها وعند ما صح  
ايضا وان اقر بنسب غير الولد كاخ وعم لا يثبت وبه  
ان لم يكن له وارث معروف ولو بعيدا ومن مات ابو  
فاقر باخ شريكه في الارث ولا يثبت نسبه لو كان لابيهما  
الميت دين على شخص فاقرا حدهما بقبض ابيه نصف  
فالنصف الباقي للاخر **كتاب** المصالح **باب** المصالح  
النزاع ويجوز مع اقرار وسكوت وانكار قال اول  
كالبيع ان وقع عن مال مال يثبت فيه الشفعة والرو  
بالبيع وضم الرتبة والشرط ويقتضي ان يملك  
لا جهالة المصالح عنه وشرط القدرة على التملك  
وان استحق بعض المصالح عنه او كله رجع بكل او بعضه

ان يجب اقراران يثبت بينهما  
بشهادتهما باقرارهما باصدق فقد

ايضا وشهادتهما في وجه تصديقهما بموت المورث تصديق الرقوع



لا تتركه الا بعد ان تكتب في  
 الاشارة الى ما سبقه فوجب  
 انقل الى الخارج بالثبوت  
 العوض هو المحقق ورنه  
 ما هو بحسب المصالحات

ان كان لا يتعين فيه وان يرضى صح مطلقا اتفاقا وان  
اعتق موسر عبد امشتركا وصالح عن باقية بائنه من نصف  
قيمة بطل الفضل وان يرضى صح ويجوز صالح الدعي باليد  
الى النكاح لبقوله وبطل الصلح عن دم عداو على بعض دين  
يدعيه يلزم الموكل لا الوكيل الا ان ضمنه وبطل ما يبيع  
يلزم الوكيل وان صالح فصوله وضمن البطل او اضاف  
الى ماله او اشار الى عرض او نقدا او اضافة او اطلق  
وسلم صح وكان متبرعا <sup>الصلح</sup> ان اطلق ولم يسم توقف  
فان اجاز الدعي عليه جائز وله منه البطل والاطل  
في الدين الصلح على السحتي بعقد الدائنة على بعض  
جنبه اذ لبعضه <sup>موجب</sup> واسقاط بقوله لا معاوضة فلو  
صالح عن كل الف حال على مائة الزمالة او الف موجب  
صح وكذا عن الف جباو على مائة زبوف ولا يصح عن درهم  
على دينار موجبة او عن الف موجب على نصفه حالا او  
عن الف سود على نصفه بيضا ولو صالح عن الف درهم  
ومائة دينار على مائة درهم حالة او موجبة صح وان  
قال من لي على اخي الف اعد نصفه على انك بريء عن تمام  
فصل بري وآلا فلا يبرأ خلافا لابي يوسف وان قال  
صالح لي على نصفه على انك بريء ان لم تدفع عند النصف  
او الف

وان استحق بعض البدل او كله رجع بكل المصالح عنه او  
بعضه وان وقع بمنفعة اعتبر اجارة فبشرط في التوبة

و يبطل بوث اصد بها والاخر ان معاوضة في حق المدعي  
وفاء البين وقطع المنازعة في حق الاخر فلا شفعة  
في دار صولح عنها مع اصد بها وتجب في دار صولح عليها  
وما استحق من الدعوى او بعضها في المدعي حصته من المال

ويعرج بالخطوة في وما استحق من البدل بعضا او كل ما استحق  
المدعي الى دعواه في قدرها يمكن البدل قبل التسليم كالسحق في  
الافطين ولو صالح على بعض اريد تغييره لا يصح وصلة  
من يبرئ في البدل شيئا او يبرئ عمه دعوى السلفه فصل

عن أبي بصير عن محمد بن عمار عن حماد بن عيسى عن  
عمر بن الخطاب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول  
من أحب الناس إلى الله وأحب إليه الناس من أحبهم  
وأكثرهم محبة وكانوا يحبون الله ورسوله

كان مبتطلا ولو صالحا بالثقة له بالكوحة <sup>عليه فاذا اقرضه بغير اكله انما كان فضلا</sup> <sup>لا يجوز الصلح</sup>  
لا يجوز ان اذعته المرأة وقيل كونه <sup>لا يجوز الصلح</sup> <sup>لا يجوز الصلح</sup>  
من قبل عبد ما دون رجله او صالحا عن نفسه لا يجوز <sup>لا يجوز الصلح</sup> <sup>لا يجوز الصلح</sup>

الفضل المأثور وفي الفضل  
مفوضا بغير قيمة جارية ولا ينطلي الفضل  
المفوض على القيمة الجارية

[illegible]

فما يجوز الصلح عليه وما لا وفيها يجوز وما لا قد عرفت انه لا يبر  
في صحة الصلح معلومته المصالح عنه وانما شرطه معلومته  
البل فيها احب شي المقتضية فلو لم يعلم حاله المصالح عنه  
وانما نفس حاله البدل في المختار الا القبض  
فقد عرفت انه لا اثر له في صحة

٥  
 في سنة ١٢٠٠ هـ  
 في شهر ربيع الثاني  
 في يوم الاثنين  
 في سنة ١٢٠٠ هـ

في حقه ما وضع عليه من الدين  
 ليجزأ عنه بلا شك أو انما منه كانه الصالح  
 في حق المدعى عليه وعقبا بالان في حق المدعى  
 انما كدعي عليه الا انه في حق المدعى  
 في دعواه وهذا هو الجواب  
 ثم هذا اعني في حق المدعى

فانه اذعت اصله على اصل كتابها فالتصحيح كتاب الزهانية  
ضالها على حال لا يجوز التصحيح فله وقد قدم في اول الكتاب  
شرح الوفاة ولو كانه الما لم يغير بها  
واللهم اعطنا الشرف كما في القومنا

[illegible]



فالايف عليك لا يبرأ اذ لم يدفع اجماعا وان قال ابرئك  
من نصفه على ان تعطني نصفه غدا برئ من نصفه اعطني  
اولم يعطه وكذا الوقال او اتى نصفه على انك برئ من فيه  
ولم يوقت ولو قال ان ادبت الى نصفه فانت برئ او  
اذ ادبت او متى ادبت لا يصح الابرأ وان ومن قال  
سر الرب وبني لا اؤك حتى يوفى عني او خط عني  
ففعول جان وان اعلن له له المال  
الدين عن نصفه على ثوب فليس له ان يبيع للدون  
بنصفه او يخذ نصف الثوب الا ان يبيع للمصالح  
وان قبض شيئا منه تركه مع الدين او ابيع  
ومن اراد ان يبيع فاص الغرم يدين سابق  
لا يقض له شيء وان ابرأ عن البقي فم على  
سماه وان اجل نصيبه لا يصح خلافه للوفى  
اصد السليم عن نصيبه على دفعه خلافه ايضا وان  
اخرج النون اخرجهم عن عرض او عاقب مال او اخرج  
النقد من الاثر او عاقبهم عن النقد او كثر وعنى احد  
نقدن وغيرهما باحد النقدن لا يصح الا ان يكون  
المعطى اكثر من نصيبه من ذلك الجنس وان عرض  
مطلقا وان في الشك دين على الناس فاقضوه  
امسوا كما ان العرض اكثر من نصيبه فاقضوا وان

ط  
امسوا كما ان العرض اكثر من نصيبه فاقضوا وان  
نصفه فابرأ اجماعا نصف نصيبه  
وهذا كبيع قسم البائدين انا وانا  
لا يبيع له شيء ولو نصف نصيبه  
كذا في صدر الشريعة  
البشر المال بان اسم رجلين وكثر  
ورأس المال فانه فاعلم كل احد  
المسلم الذي نصفه مكره على من وافق  
عليه ما دفعه الصلح غير رأس المال ويجوز اجماع  
لما فيه استلزام المسكن قال ابن المال وصلى  
انما يفتن هذه ثلث صور احدها ان الشك غير  
النقد فاقضوه باي حال كان وثانيه ما كانت اصله نقد  
فاقضوه بالنقد البض وثلثه ما كانت النقد مع اقاضوه  
بما عايناه ثلث دراهيم ودانير فاقضوه بدراهم ودانير  
او دراهم غير ذلك في النقدان وغيرهما معا ما كانت  
دراهم ودانير وعرضها عقارا وصلى  
له في ١٣٥٠  
١٣٥٠

الدين لهم بطل الصلح فان شرطوا ابرأه الفار من  
صح وكذا ان قصوا حصته منه بغير او اوفوه قدر  
واحصل لهم على الوفاء وصالحه عن غيره في صحة  
الصلح عن تركه انما هو ان علم ان علم  
او موزون اختلافه والاصح هو ان علم ان علم  
المكمل او الموزون اذا كانت كل في يد النصفه وطل  
الصلح والنصفه ان كان على الميت ومن متوفى  
وان غير متوفى فالاولى ان لا يخلو في قضاة  
ووفى قضاة لواجب والقيمة كقر قضاة  
لا يخفى وقد اقيمت الوفاة والاصح  
قد اقيمت وقيمة ابرأ في المضاربة  
في البرج بال من جانب وعلى من جانب  
امن في ذات طرف فوكيد فان ربح فربح  
صلى الربح له ففقد وان شرط له المال  
قضاة وان شرط له ففقد وان شرط له  
فربح ولا يبرأه على ما شرط له عند الوفاة  
لمى ولا يقض المال في ابرأ ولا يصح المضاربة الا  
بال نصح به الشك ومن دفع عينا وقول  
واعمل في ثمنه مضاربة او قال اقبض لي على  
ولما لا يجوز العود من الدين للمضارب فاذا قال له  
فانه اشترى وباع في ذلك الشك في الدين في وقت  
شان فبطل العقد ورجع ماله لا يجوز المضاربة  
وهذا هو المصلحة في جواز المضاربة والعرض  
فقد في كانه المسكن وصلى

١١٨

الدين لهم بطل الصلح فان شرطوا ابرأه الفار من  
صح وكذا ان قصوا حصته منه بغير او اوفوه قدر  
واحصل لهم على الوفاء وصالحه عن غيره في صحة  
الصلح عن تركه انما هو ان علم ان علم  
او موزون اختلافه والاصح هو ان علم ان علم  
المكمل او الموزون اذا كانت كل في يد النصفه وطل  
الصلح والنصفه ان كان على الميت ومن متوفى  
وان غير متوفى فالاولى ان لا يخلو في قضاة  
ووفى قضاة لواجب والقيمة كقر قضاة  
لا يخفى وقد اقيمت الوفاة والاصح  
قد اقيمت وقيمة ابرأ في المضاربة  
في البرج بال من جانب وعلى من جانب  
امن في ذات طرف فوكيد فان ربح فربح  
صلى الربح له ففقد وان شرط له المال  
قضاة وان شرط له ففقد وان شرط له  
فربح ولا يبرأه على ما شرط له عند الوفاة  
لمى ولا يقض المال في ابرأ ولا يصح المضاربة الا  
بال نصح به الشك ومن دفع عينا وقول  
واعمل في ثمنه مضاربة او قال اقبض لي على  
ولما لا يجوز العود من الدين للمضارب فاذا قال له  
فانه اشترى وباع في ذلك الشك في الدين في وقت  
شان فبطل العقد ورجع ماله لا يجوز المضاربة  
وهذا هو المصلحة في جواز المضاربة والعرض  
فقد في كانه المسكن وصلى



على فلان وعمل في مضاربة جازت ايضا وشروط  
 المال الى المضارب بل لا بد له ان يملك المال فيه عاقا كان او غير  
 عاقا كالقصر اذا عقد له مال او غيره من امواله او اموال غيره  
 الا ان يكون الربح بينهما متعاقفا فحق ان شرط لا يصح  
 عشرة دراهم مثلا وكل شرط يوجب جباية الربح  
 بغيره وما لا فلا وبطلان شرطه في الوضعية على  
 المضارب والمضارب في مطلقه ان يبيع ويشترى  
 ويوكل بها ويسافر ويضع ويودع ويبرهن ومنه  
 ويرهن ويواجر ويستاجر ويحل بالثمن على الكبير  
 وغيره ولو ابيع رب المال صح ولا تقبض المضاربة  
 وليس له ان يضارب الا باذن رب الرب المال او قوله  
 له اعلم برأيتك ولا ان يقرض او يستدين او يهب  
 يتصدق الا بتخصيص فان شترى بالمال بغير اوقفه او  
 حمله باله فهو مبرع وان قيل له اعلم برأيتك وله الخط  
 باله والصبيح ان قيل ذلك ولا يضمن به وفيه شرط كراه  
 عازا والصبيح وصحة لادبيع وصحة الثوب في  
 في المضاربة وان قيدت ببلد او سلف او وقت او مال  
 معين فليس ان يتي وزحاما في الشركة فان تجاوز  
 ضمن والربح له فان تجاوز ضمن والربح له فان قال

المضاربة  
 لا يجوز شرط  
 ان يملك المال فيه عاقا كان او غير  
 عاقا كالقصر اذا عقد له مال او غيره من امواله او اموال غيره  
 الا ان يكون الربح بينهما متعاقفا فحق ان شرط لا يصح  
 عشرة دراهم مثلا وكل شرط يوجب جباية الربح  
 بغيره وما لا فلا وبطلان شرطه في الوضعية على  
 المضارب والمضارب في مطلقه ان يبيع ويشترى  
 ويوكل بها ويسافر ويضع ويودع ويبرهن ومنه  
 ويرهن ويواجر ويستاجر ويحل بالثمن على الكبير  
 وغيره ولو ابيع رب المال صح ولا تقبض المضاربة  
 وليس له ان يضارب الا باذن رب الرب المال او قوله  
 له اعلم برأيتك ولا ان يقرض او يستدين او يهب  
 يتصدق الا بتخصيص فان شترى بالمال بغير اوقفه او  
 حمله باله فهو مبرع وان قيل له اعلم برأيتك وله الخط  
 باله والصبيح ان قيل ذلك ولا يضمن به وفيه شرط كراه  
 عازا والصبيح وصحة لادبيع وصحة الثوب في  
 في المضاربة وان قيدت ببلد او سلف او وقت او مال  
 معين فليس ان يتي وزحاما في الشركة فان تجاوز  
 ضمن والربح له فان تجاوز ضمن والربح له فان قال

المضاربة  
 لا يجوز شرط  
 ان يملك المال فيه عاقا كان او غير  
 عاقا كالقصر اذا عقد له مال او غيره من امواله او اموال غيره  
 الا ان يكون الربح بينهما متعاقفا فحق ان شرط لا يصح  
 عشرة دراهم مثلا وكل شرط يوجب جباية الربح  
 بغيره وما لا فلا وبطلان شرطه في الوضعية على  
 المضارب والمضارب في مطلقه ان يبيع ويشترى  
 ويوكل بها ويسافر ويضع ويودع ويبرهن ومنه  
 ويرهن ويواجر ويستاجر ويحل بالثمن على الكبير  
 وغيره ولو ابيع رب المال صح ولا تقبض المضاربة  
 وليس له ان يضارب الا باذن رب الرب المال او قوله  
 له اعلم برأيتك ولا ان يقرض او يستدين او يهب  
 يتصدق الا بتخصيص فان شترى بالمال بغير اوقفه او  
 حمله باله فهو مبرع وان قيل له اعلم برأيتك وله الخط  
 باله والصبيح ان قيل ذلك ولا يضمن به وفيه شرط كراه  
 عازا والصبيح وصحة لادبيع وصحة الثوب في  
 في المضاربة وان قيدت ببلد او سلف او وقت او مال  
 معين فليس ان يتي وزحاما في الشركة فان تجاوز  
 ضمن والربح له فان تجاوز ضمن والربح له فان قال

له عامل اهل الكوفة او الصيارفة ففعل في الكوفة  
 غير اهلها او صار في غير الصيارفة لا يكون مخالفا  
 وكذا لو قال اشترى في سوقها فاشترى في غيره بخلاف  
 قوله لا شترى في غير سوقها وان قال ضربه المال تعين به  
 في الكوفة او قال على به فيه او ضده بالنصف فيه فهو  
 تعين بخلاف ضده واعلم به فيها والمضارب ان يبيع  
 بنسبة ما لم يكن اجلا لا يبيع اليه التي ر وان باع  
 بنقد ثم اضره اجماعا عليه ان ياذن للمضاربة  
 في التي رة وليس ان يزوج او امانة من ماله ولا  
 ان يشترى به من يعق على رب المال فان شترى  
 كان له لاله ولا ان يشترى من يعق عليه كان  
 له في المال ربح بعد الشراء عتق نصيب ولا يضمن بل يبيع  
 المعتق في نصيب رب المال ولو اشترى المضارب  
 بالنصف امانة بالف وقيمة الف فولدت ولد ابي  
 الفافادعاه موسرا فصار قيمته الف ونصفه  
 المستحق لرب المال في الف وربعه او اعتقه فاذا  
 قبض الالف ضمن المدي نصف قيمة الامة **بالمضاربة**  
 يضارب فان ضارب المضارب بلا اذن فلا ضمان  
 ما لم يعمل الشان في اظهار الرواية وهو قوله ما و

المضاربة  
 لا يجوز شرط  
 ان يملك المال فيه عاقا كان او غير  
 عاقا كالقصر اذا عقد له مال او غيره من امواله او اموال غيره  
 الا ان يكون الربح بينهما متعاقفا فحق ان شرط لا يصح  
 عشرة دراهم مثلا وكل شرط يوجب جباية الربح  
 بغيره وما لا فلا وبطلان شرطه في الوضعية على  
 المضارب والمضارب في مطلقه ان يبيع ويشترى  
 ويوكل بها ويسافر ويضع ويودع ويبرهن ومنه  
 ويرهن ويواجر ويستاجر ويحل بالثمن على الكبير  
 وغيره ولو ابيع رب المال صح ولا تقبض المضاربة  
 وليس له ان يضارب الا باذن رب الرب المال او قوله  
 له اعلم برأيتك ولا ان يقرض او يستدين او يهب  
 يتصدق الا بتخصيص فان شترى بالمال بغير اوقفه او  
 حمله باله فهو مبرع وان قيل له اعلم برأيتك وله الخط  
 باله والصبيح ان قيل ذلك ولا يضمن به وفيه شرط كراه  
 عازا والصبيح وصحة لادبيع وصحة الثوب في  
 في المضاربة وان قيدت ببلد او سلف او وقت او مال  
 معين فليس ان يتي وزحاما في الشركة فان تجاوز  
 ضمن والربح له فان تجاوز ضمن والربح له فان قال







مراجة حب انفق عليه من حمل وكفه ولا نفقة نفه وانفق  
 مضارب بالنصف المضارب بنصفه او باع بالدين واشترى  
 بها عبدا فضا على يده قبل نقدهما يفرق المضارب بينهما  
 والملك البتة ويرجع العبد للمضارب وباقي المضاربة  
 ورش المال الفان وخمسائه ولا يبيعه مراجع الا على  
 الفين فلو بيع بأربعة الاف فخصته المضاربة ثلثه الا  
 والبرج منها خمسمائة بينها ولو اشترى ربا مال عبدا  
 بخمسائه وباعه من المضارب بالبر لا يبيعه مراجع  
 الا على خمسمائة ولو اشترى مضارب بالنصف بالبر  
 عبد العبد الفين فقتل رجلا خطا فخرج العبد عليه  
 على الملك واذا اقرض خرج عن المضاربة ويخدم المضارب  
 يوما والملك ثلثة ايام ولو اشترى بالبر المضاربة عبدا  
 وصلك الالف قبل نقده دفع الملك الثمن وجميع دفع  
 رشا مال ولو كان مع المضارب الفان فقال ودفع  
 الى الف وربحت الف وقال الملك بده ففوت اليك الفين  
 فالقول للمضارب ولو اختلفا مع ذلك في قدر البرج  
 فللمالك ولو قال من معه الف قد ربح فيها مضاربة زيدا  
 وقال زيد ببل بضاغة فالقول لزيد وكذا القول ذواليد  
 يقرض وقال زيد بضاغة او ودية او مضاربة ولو  
 اوفى البضاغة بغير ذل الامانة

او قال الفود  
 ربح المال

ولو قال المضارب اطلقت وقال الملك عنت نوعا  
 فما لقول للمضارب ولو ادعى كل نوعا فللمالك **تأويل**  
 الا يدعى شيئا الملك غيره على حفظ ماله والوديعة  
 ما يترك عند امين للحفظ وهي امانته فلا يضمن  
 بالهلاك وللودع ان يحفظها بنفسه وعاله وله  
 السفر باعده عدم التهم والحو في خلافه ليه في كل  
 وموته فان حفظها بغيرهم ضمن الا اذا خاف الحرق بنقل  
 او الفرق قد فعل الى جارية او الى سفينة اخرى فان  
 طلبها رتبها في حريقها وهو قاتل وعلى تسليمها صلا  
 وكذا الوجه آياها وان اقر عبده بخلاف جدها  
 عند غيره وان خطها بماله بحيث لا يتيمة فان حبسها  
 ضمن وانقطع حق الملك منها في المبيع وغيره عند الا  
 وعند المبيع في غير المبيع للمالك ان يشتكره ان شاء  
 في المبيع عنده وعند يوسف ليبيع الاقل بما عالا  
 فيه وان بغير جنسها كسيرة لشعر وزيت بغير جنس  
 وانقطع حق الملك اجماعا وان اختلفت بلا ضعية  
 اشركا اجماعا وان يتعدا فيها بان كانت ثوبا فلبسة  
 فركبها او عبدا فاستخدمه ضمن فان ان ال اتعدى  
 ذال الضمان بخلاف المستعير والمستأجر وكذا او دعاه  
 الزاوية اخرى

او قال الملك  
 مضارب







نوعه نبيذ قديمي وادراك  
نوعه نبيذ قديمي وادراك

في وقت او وقت اولها ضمن بالي في الشرفه وان  
اطلق فيها فله الانتفاع باقى نوع شتا في وقت شتا  
وتفتح اعارة الارض للبناء والفرش وله ان يرجع متى  
شئ ويكف نفسه بها ولا يضمن ان يكون وقت وان وقت  
ورجع فله كره له ذلك وضمن ما نقص بالتصليح وقيل  
بضمن وبتملكه ولا يستقر فله بضمن ان لم ينقص  
الارض به بغيره او عند ذلك للمالك الجار وان اعارة  
الارض لا يؤخذ حتى يحصد وقت ام لا واجرة رد ذلك  
المستعار والمستأجر والوديعة والرهن والمقبوض  
على المستعير والمؤجر والمودع والرهن والغائب  
واذا رد المستعير الدابة الى اصطلبل رتبها او الهبد  
او الثوب الى دار مالكه برى بخلاف الفضة والوديعة  
وان رد المستعير الدابة مع عبدا واجرة مشا مشا  
او مائة برة وكذا ان ادها مع اجرة رتبها  
او عبدة يقوم على الدابة او لا بخلاف الاجنبي  
والاجرة مياومة ورد شئ تنقل الى دار مالكه  
ويكتب المستعير الارض للزراعة قد اطعنني اركك  
لا اعني خلا في له ملكك عيني بلا  
عوض وتصح يا برك قبول وتتم بالقبض  
عوض

فرد نفسه لداره فان  
لا يفتقر الى بركه

لان الرد واجب ولا عيب  
طلب المالك في المثل المثلين  
والخلفه دون الرد فان منقصة المثلين  
للمؤجر فيكون مؤثمة الرد عليه  
لا على المستأجر صدرك

من في غياله كما في الوديعة هذا  
من في غياله كما في الوديعة هذا

الكمال فان قبض في الجلسه اذن صح وبعده لا بد من  
الاذن وتنقذ يوضت ونحت واعطيت واطمك  
منط الحبة هذا الطعام وكسوتك هذا الثوب واعطيتك هذا  
الشئ وجعلتك عمري وداري لك هبة سكنها في  
وسيتبرك في حملك على هذه الدابة وان قال داري لك  
هبة سكنها او سكني هبة او سكني صدقة او صدقة عارية  
او عارية او عارية هبة فعارية وتصح في كل ذلك  
هبة مشاع لا يحكم القسمة لا ما يحكم فان قسم  
وسلم صح ولا تصح هبة دقيق في برة ودهن في ستم  
في لبن وان طحين وسنجر وسلم وهبة لبن في درهم  
وصوف على ستم نخل وزرع في ارض وتمر في لعل  
نخل كراهية المشاع وهبة شئ هو في يد الموهب تتم  
بلا تجريد قبض وهبة الاب لطفه تتم بالقبض ان كان  
الموهوب في يد الاب او في يد مودعه لان كان في يد  
غاصب ومشايع بيعا فسد او متصا منقطعة بيان  
والصدقة في ذلك كالهبة والاقم كالباب عند غيبة  
غيبة منقطعة او موهبة او عدم وصية ان كان الطفل  
في عياله وكذا كل من يعول الطفل وهبة الاجنبي تتم  
بقبضه لو عاقلا وقبض ابيه او جده او وصي ابيه

انما من الغيبة اي العطفه فله  
انما من الغيبة اي العطفه فله

وشتم ع

الحجزة

انما من الغيبة اي العطفه فله  
انما من الغيبة اي العطفه فله

عوضه على عذر



[illegible]

فَلْيَقَانْ قَبْضَاكَ نَتَّ عَارِيَةً فِي يَدِهِ وَالصَّدَقَةَ كَالرَّيْبَةِ  
مُخَوِّضَةً





لا تمنع قبل القبض ولا في مشاع يقسم ولا رجوع فيها ولو  
 لغت ولا في الرهنه لغيره ولو كان جميع ماله او ما يملكه  
 لفلان فهو رهنه وان قال ما يثبت الى او يعرف في نفسه  
 فان **كتاب الاجارة** يبيع منفعة معلومة بعوض معلوم  
 او عين وما صلح ثمنه اصل اجرة وتقدر شرط ويثبت  
 فيها خيار الشرط والسرورية والرجوع وتقال  
 وتفسخ والمنفعة تعلم ببيان المدة كالسنة او  
 والذراع او فتصح مدة معلومة اتي مدة كانت وفي  
 الوقف يتبع شرط الواقف فان لم يشترط فالفتوى  
 ان لا يشترط في الاضي على ثلث سنين وفي غيرها على  
 سنة وتارة تعلم بذكر العمل كصنع الثوب وضابطه  
 وحمل قدر معلوم على دابة مسافة معلومة وتارة  
 بالشارة كتنقل هذا الى موضع كذا او الاجرة لا تسحق بالعقد  
 بل بالتعجيل او بشرط او بالاشتيفاء المقصود عليه او يمكن  
 منه فتجوز قبض الدار ولم يكن صاحبه مضى المدة و  
 وتسقط بالقبض بقدر فوت التمكن ولو لم يدار ولا  
 رخصي طلب الاجرة **كتاب الاجارة** يبيع يوم الرب الدابة كل  
 مرحلة واللقمار والخيالة بعد الفراغ من عمله وان  
 على في بيت المستاجر والخبز بعد اخراج الخبز فان  
 هو غدره بين اولان بيت اسده

فان

فان اشترى قبل الاخراج سقط الاجر وان بعده فلا ان عمل  
 في بيت المستاجر والاضمان وقال ان شاع المستاجر  
 ضمنه مثل دققة ولا اجرة وان شاء ضمنه الخبز والادوية  
 وللطباخ للولية بعد الفرقه وايضا رب البيت بعد  
 اقامته وبقا لا بعد شريك ومن عمله شرعى العين  
 كصباغ وقصار يقصر ثيابا والبيض فكله  
 جسر الاجرة فان جسر فضاة فلا ضمان ولا  
 كولا ان شاء المالك ضمنه مصنوعا وله الاجر او غير  
 مصنوع ولا اجرة ومن لا اشترى له فكله كالحال والملاحة  
 وغسل الثوب ليس له جسر بخلاف ادا الايق والادوية  
 كطلق العمل كصنع فلان يستعمل غيره وان قيد بغيره  
 بغيره فلا ومن استأجره رجل يبيع بغيره فوجدهم  
 قدمت فاقى بمن يبيع فله اجرة بحاله وان استأجره  
 لا يصلح طفاقم الى زيد فوجده ميتا فده فلا اجرة  
 وكذا لو استأجره لا يصلح كتاب اليه فده لموته فقال  
 محله اجرة فها هو هنا ولو ترك يشارك فله اجرة  
**اجامع** ما يجوز من الاجارة وما لا يجوز وفتح  
 شئى ر الدار والى نوت وان لم يذكر ما يبيع فله مستقر  
 ان يعمل كل شئ سوى ما يوطن البناء كالى اداة و  
 والذين







فسطر كل شهر وابتداء المدة ما لم يمسح والآفت العقدة وان  
 كان حين يهمل تعبته بالاهتة في والآفتايم وعند محمد  
 الا قول بالآيتام وبقية باهتة وابو يوسف في رواية  
 ومع الامام في ارضى وكذا العقدة ويجوز اخذ اجرة في  
 ويلي وآيتام لا اخذ اجرة عسب السبي على الطاعا  
 كالاذان والنج والامامة وتعليم القرآن والفقه <sup>او المصالح</sup> كالفقه  
 والنوح والملاهي وبقيت اليوم بالجو ان على الامامة وتعليم  
 القرآن والفقه ويجوز المتأخر على دفع مكسبي ويجوز  
 وعلى دفع الخوة المرسومة ولا تصح اجارة المتاع الا  
 من الشريك <sup>أو طلقه</sup> وعندنا تصح مطلقا وان آجر دار من جدي  
 صح اتفاقا ويجوز سبي <sup>أو طلقه</sup> الظئر باجر معلوم وكذا  
 بطعام وكسوة <sup>أو طلقه</sup> خلافا لها وعليها غسل الصبي غسل  
 ثيابه واصلاح طوعا <sup>أو طلقه</sup> وذهنه لاثني شئ من اكل  
 هو واجرها على من نفقت عليه فان ارضعت في المدة <sup>أو طلقه</sup>  
 ثلثة او غدت بطعام فلا اجر لها ولزوجها وطبها لا  
 في بيت المتأخر وله فسخها ان لم يكن برضاها ان كان  
 نكاحا ظاهرا الا ان اوتت به ولا يهل الطفل فسخا ان  
 ان مرضت او جلت وفد سبي حاجتك <sup>أو طلقه</sup> يسبح  
 غزلا بنصفه او حمارا ليجل عليه طعاما يقفيه منه او

او شور ليحظن له بتر اقبض من دقيقه ويحب ابر الشل في الكحل  
 لاي وز المستحي وان استاجر به ليخرجه اليوم فغير ابدنهم  
 خلا فاليها ولو قال في اليوم صح اتفاق وان استاجر رضا  
 على ان يكرها وبذر عها او يضيها وينزعها صح وعلى ان يشترها  
 او يكرها كانه عها او يضيها لا يصح وكذا الاستيجار للزراعة  
 بزراعة وللركوب بركوب وللسكنى بسكنى وللبيع  
 وان استاجر شريكه او حاكم ليحمل طعامه يملكه لا يلزم  
 الا بركه اين استاجر الرهن من المهرتين وان استاجر رضا  
 ولم يذكر انه ينزع عها او لم يبين ما ينزع عها لا يصح ان لم يقيم  
 فان رز عها ومضى الاجل عاد صحي وله المستحي وان  
 استاجر حمارا الى مكة ولم يذكر ما يحمل عليه فحمل البعده ففقد  
 لا يضمن وان بلغ مكة فله المستحي وان اخضع قبل الزرع  
 نقضت الاجارة للفساد **الاجرة الممنوعة** من عمل  
 واحد ولا يستحق الاجر من عمل كالتصايع والقضاة الممنوعين  
 وفيه امانة لا يضمن ان يملك وان شرط طمانته فيتيقن  
 يضمن ان امكن التخرج منه كالغضف والرقعة بخلاف الاكمن  
 كالموت والحق الغالب والعقد والمكسر ويضمن مختلف  
 عمله اتفاقا كخبر الثوب من دقة وزلق الحال وانقطاع  
 الحبل الذي يشتر به الكمارى وعرق السقية من مدها كحل

[illegible]

وفاقی اور باطنی  
کتاب و معجزات و احوال  
مفتی محمد علی صاحب دہلوی











على عين لغيره شقين بالتعدين او على مائة وبيرو  
 عليه عبدان غير مقيدين وعند ابي يوسف يجوز تقسيم  
 المائة على قيمة المكاتب وقيمة عبد ووسط وسقط  
 فسط العبد والباقي بدل الكتابة وان كانت لم  
 تجز او خسرته فوان اذاه عتق ولزمه قيمة  
 نفسه الكتابة على ميت او دم باطلة فلا يعتق  
 باء المستمي ويك القيمة في الفاسدة ولا تنقص عن  
 المسمى وتشد اذ عليه وصحت على حيوان وكبره  
 لا وصفه ولا لزمه الوسيط او قيمة وصحت كتابة  
 عبده ان كان في حجر مقدرة واني اسلم فالسيد قيمته  
 وعتق باءه عن غير **تصرف المكاتب** ان يبيع  
 ويشترى ويباع وان شرط عدمه وينزوج  
 امته ويكاتب عبده فان اذى بعد عتق الاول  
 قوله ان قبله فليس له ولي ان يتزوج بلا  
 اذن ولا يهرس ولو بعوض ولا يتصدق الا ببشر  
 ولا يقرض ولا يعتق ولا لو بال ولا يزوج عبده ولا  
 يبيع من نفسه الاب والوصي في رقيق القفر كالمكاتب  
 ولا يملك المأذون شيئا من ذلك وعند ابي يوسف  
 تنزوج امته وعلى هذا الخلاف المضارب والشريك

وان

وان اشترى المكاتب قريبا ولاد او دخل في كتابة ولو  
 اشترى ذارهم محرم غير الولاد لا يدخل خلافا لهما و  
 وان اشترى ام ولد مع ولدها دخل الولد في الكتابة  
 ولا تباع الام وان لم يكن معها جاني بيعه خلافا لهما  
 وولده من امته يدخل في الكتابة وكسبه ولو نزوج  
 امته من عبده ثم كانت لها فولدت يدخل الولد في كتابة  
 الام وكسبه لها ولو نكح مكاتب بالاذن امرؤ نعتت لها  
 مرة فولدت فاستحققت فولدها عبدا وعند محمد رحمته  
 وتؤخذ منه قيمته بعد عتقه وان وطئ المكاتب امته  
 بملك بغير اذن سيده واستحق اخذ منه عتقه في الحال  
 وكذا ان شراها فاستوطنت فوطت وان وطئها  
 بنكاح لا يؤخذ منه الا بعد عتقه ومثله المأذون في النجاسة  
**فصل** واذا ولد المكاتب من مولاهما مضت على الكتابة  
 او عتقت نفسها وهي ام ولد وان مضت على الكتابة  
 اخذت منه عتقها وان مات المولى عتقت وسقطت  
 عنها البدل وان ماتت وشركت بالادوية من كتابتها  
 وما بقي ميراث لا بشرها ولا يثبت نسب من تلده بعد  
 بلا دعوة بل هو مثلها في الحكم وان كاتب مدبرة او ام ولد  
 صح فان مات عتقت ممتحنا والمدبرة يسعي في بدل كتابته  
 او ثلثي قيمته ان كان معسرا وعند ابي يوسف يسعي في

اي تفرق اذ المكاتب في قولنا  
 يجب العتق هو العتق منه



في الاقل من البدل او ثلثي قيمته وعند مجي سبي في الاقل من  
 ثلثي البدل او ثلثي القيمة وان دبر مكانه صح ومضى  
 عليها او عجز نفسه صار مدبرا فان مضى عليها فما  
 سبده مورا سبي في ثلثي البدل او ثلثي قيمته وعند  
 سبي في الاقل من ثلثي كل منهما وان اعتق مكانه عتق  
 وسقط عنه بدل الكتابة وان كوتب على الف مؤجل  
 فصالح ولد الاول والاولاد وضمن نصف قيمتها ونصف  
 عقرها ولو اعتقها احداهما مورا ففوت ضمن المعتق  
 نصف قيمتها ويرجع به عليها خلافا لهما وان لم تجز فلا  
 ضمان وعندهما يضمن المورس ويجب السعاية في المورس ولو  
 دبر احد الشريكين ثم اعتق الآخر مورا ضمنه المدة  
 او استسع العبد او اعتقه وان عكس فالمرتب يعتق  
 او يستسع وعندهما ان دبر الاول ضمن نصف قيمته  
 مورا او مورا وعتق الآخر لفو وان اعتق الاول  
 ضمن لو مورا او استسع العبد لو مورا او قد بتر  
 الآخر لفو **باب** العتق والموت اذا حج الكتاب عن ثم  
 فان حج لم يحصل مال لا يعمل به حتى الى كم يتوجه  
 ويميل به مدين او ثلثه والآخره وفتح الكتاب  
 ان طلب سيده او عجزه سيده برضاه وعند ابي يوسف

لا يجوز

على نصفه حالاً صح وان مات مريض كاتب عبدا  
 قيمته الف على الفين الى سنة ولا مال له غيره  
 ولم تجز الورثة ادنى العبد ثلثي البدل حالاً والباقي  
 الى اجد او رد رقيقاً وعند مجر يودي ثلثي قيمته الى ال  
 وبالباقي الى اجد او رد رقيقاً وان كان عليه الف  
 وقيمة الفان ولم تجز واذا ثلثي القيمة الى ال  
 او رد الى الرق اتفاقاً ومثلها البسج وان كاتب  
 عن عبد بالف ادنى عنه عتق ولا يرجع به عليه ان قيل  
 العبد فهو مكاتب عبد عن نفسه وعن آخر غائب  
 صح وقيل الغائب ورده لفو ويؤخذ الى اخره بكل  
 البدل ولا يؤخذ الغائب بشئ واياهما ادنى ارجح  
 المولى على القبول وعتقا ولا يرجع احدهما على الآخر  
 وكذا لو كاتبهما معا ولا يعتق احدهما باء  
 فقتل كلاهما لو كانا اثنين ولو عجز احدهما ثم ادنى  
 لآخر الكل عتقا وان كاتب امه عنها وعن صغيرين  
 لها جاز واى ادنى ارجح المولى على القبول وعتقوا

**باب كتابته**

ولا يرجع على غيره **باب** كتابته  
 العبد المكتسب ولو كان احد الشريكين في عبده  
 للاخر ان كاتب مقتنه منه بالف ويقتضيه البدل من العبد

مقتنه باء من ابيها ان كان له مال لا يملكه وقد



هذا الكتاب من كتب  
الشيخ الفاضل  
المرجع في  
الدين والادب

الكتاب لا يخرج من كتابه  
حصة من كتابه ولا كتابه  
حصة من كتابه ولا كتابه  
حصة من كتابه ولا كتابه

الكتاب لا يخرج من كتابه  
حصة من كتابه ولا كتابه  
حصة من كتابه ولا كتابه  
حصة من كتابه ولا كتابه

الكتاب لا يخرج من كتابه  
حصة من كتابه ولا كتابه  
حصة من كتابه ولا كتابه  
حصة من كتابه ولا كتابه

هذا الكتاب من كتب  
الشيخ الفاضل  
المرجع في  
الدين والادب

الكتاب لا يخرج من كتابه  
حصة من كتابه ولا كتابه  
حصة من كتابه ولا كتابه  
حصة من كتابه ولا كتابه

الكتاب لا يخرج من كتابه  
حصة من كتابه ولا كتابه  
حصة من كتابه ولا كتابه  
حصة من كتابه ولا كتابه

الكتاب لا يخرج من كتابه  
حصة من كتابه ولا كتابه  
حصة من كتابه ولا كتابه  
حصة من كتابه ولا كتابه

الكتاب لا يخرج من كتابه  
حصة من كتابه ولا كتابه  
حصة من كتابه ولا كتابه  
حصة من كتابه ولا كتابه

هذا الكتاب من كتب  
الشيخ الفاضل  
المرجع في  
الدين والادب

الكتاب لا يخرج من كتابه  
حصة من كتابه ولا كتابه  
حصة من كتابه ولا كتابه  
حصة من كتابه ولا كتابه

الكتاب لا يخرج من كتابه  
حصة من كتابه ولا كتابه  
حصة من كتابه ولا كتابه  
حصة من كتابه ولا كتابه

الكتاب لا يخرج من كتابه  
حصة من كتابه ولا كتابه  
حصة من كتابه ولا كتابه  
حصة من كتابه ولا كتابه

الكتاب لا يخرج من كتابه  
حصة من كتابه ولا كتابه  
حصة من كتابه ولا كتابه  
حصة من كتابه ولا كتابه

لا يخرج ما لم يتوال عليه بجان واذبح عادت احكام  
رقه وما في يده لمواه ويحل له ولو اخله من صدقة  
وان مات عن وفا لا تقبض ويؤدي به لم من ماله  
ويحكم بعقبة في اخر جزء من حياته ويؤثر ما بقي  
من ماله ويعتق اولاده الذين كثر انهم او ولدوا في  
كتابه او كوتوا معه تبعا او قصدا وان لم يترك  
وفاؤه وله ولد وله في كتابه سعي على نفسه فاذا اتى  
حكم بعقبة وعق ابيه قبل موته والولد المستحق اياها  
ان يؤدي حالا او تفرق الرق وعندها هو كالاول  
وان مات الكتاب وترك ولد من قره ودين على الناس  
فيه وفا فجنى الولد فقضى بارس الجنانية على قلة الام  
لا يكون ذلك قضا بغير الكتاب وان اخصم موالي الام  
والاب في ولاية فقضى به لموالي الام فهو قضا بغيره  
ولو جنى عبدا فكاتبته جابلا بجنانه فجوز وفي  
او فدى وكذا لو جنى الكتاب ففجر قبل القضا به و  
ولو بعد ما قضى عليه فهو دين يباع فيه ولا يفسخ  
الكتابة بموت السيد ويؤدي البذل الى ورثة على ختم  
فان اعتقه بعضهم لا ينفذ وان اعتقوه ككلام عق  
بجائز انما الولد لمن اعتق ولو تبني بغيره او استناب

لا يخرج ما لم يتوال عليه بجان واذبح عادت احكام  
رقه وما في يده لمواه ويحل له ولو اخله من صدقة  
وان مات عن وفا لا تقبض ويؤدي به لم من ماله  
ويحكم بعقبة في اخر جزء من حياته ويؤثر ما بقي  
من ماله ويعتق اولاده الذين كثر انهم او ولدوا في  
كتابه او كوتوا معه تبعا او قصدا وان لم يترك  
وفاؤه وله ولد وله في كتابه سعي على نفسه فاذا اتى  
حكم بعقبة وعق ابيه قبل موته والولد المستحق اياها  
ان يؤدي حالا او تفرق الرق وعندها هو كالاول  
وان مات الكتاب وترك ولد من قره ودين على الناس  
فيه وفا فجنى الولد فقضى بارس الجنانية على قلة الام  
لا يكون ذلك قضا بغير الكتاب وان اخصم موالي الام  
والاب في ولاية فقضى به لموالي الام فهو قضا بغيره  
ولو جنى عبدا فكاتبته جابلا بجنانه فجوز وفي  
او فدى وكذا لو جنى الكتاب ففجر قبل القضا به و  
ولو بعد ما قضى عليه فهو دين يباع فيه ولا يفسخ  
الكتابة بموت السيد ويؤدي البذل الى ورثة على ختم  
فان اعتقه بعضهم لا ينفذ وان اعتقوه ككلام عق  
بجائز انما الولد لمن اعتق ولو تبني بغيره او استناب



اوكتبة او دمية او ملك قريب ولفا شطه لغيره  
 او سنية ومن اعتق كامل من رجع قن فولدت  
 لاقل من نصف سنة فولد الولد له لا ينقل عنه ابا  
 وكذا الولد ولدت توأمين احدىهما لاقل من نصفها و  
 وان ولدت لكثر من ذلك فولد له ايضا لكن ان  
 اعتق الاب <sup>منه</sup> الى ماله ولا يرجع الا ولولاه <sup>عليهم</sup>  
 ما عطفوا عنه قبل الحجر ولو تزوج بجي لم يولي مولا  
 او لا معتقة فولد الولد لموايلها وعند ابن يوسف  
 كله حكم ابيه والمعتق مقدم عن ذوى الارحام  
 مؤخر عن العصبة النسبية فان مات السيد ثم  
 المعتق فارثه لا قرب عصبة سيده فيكون لانيته  
 دون ابيه لو اجتمعوا وعند ابن يوسف لا يورث السيد  
 والباقي للابوين وعند استواء القرب تتوى اهلهم  
 القيسية وليس للنكاح من الولاء الا ما اعتقل او  
 اعتق من اعتق او كاتب او كاتب من كاتب الحديث  
 فصل في المولات بسبب العتق فلم يسم علي بن زيد  
 وولاه علي ان يرثه ويعقل عنه او والي غيره لم  
 علي يده صح ان لم يكن معتقا وعقله عليه وارثه  
 له ان لم يكن له وارث وهو مؤخر عن ذوى الارحام

49

موت الحوالة في الأعيان

120

وله ان لم يكن له وارث وهو موثر عن ان يفتي قولا  
بحضرة وفعلا مع غيبة بان يستقل عنه الى غيره  
ان عقل عنه او عن ولده لا يفتي ولا ولده ولا  
عليه ايضا ان يرث عن ولده بحضرة ولو املت  
امراة ووالد او اوت بالولاء فولدت مجهول  
او كان معها ولد صغير كذلك تبصر في خلاف له ما  
الامراة هو وقيل بوقفه <sup>في الامانة الاجابة ١٢</sup> لان فيه يفتي به

رضا او فداييه مع قيام ايلانه و شرط  
 ان صحت اني را بقا ايلانه  
 و در الكه عن اقطاع ما به و به سلطان كان

وضوف الكرمه ووقع ذلك وكونه متصفاً به عن وقوعه

أمر عليه لطفه أولي أمر الحق الشيخ ويكون المهر

شلفا ف او عضا او مو كيا على كذا

شديد او حسي في مرض الفصخ والامضا ويكفي

المشترى ملكا فاشترى ان يقبضه فلو اعطى

لا فعل كره كما ولا وقع الهبة طوعا بعد كره

والله اعلم بالصواب

تصمیم ای شام از کمره و امشب در آن صحنه

البركة في كونه مقبلا للربعة ٢٢

اول صا ١٢

كامل الميتة و

الرقابة وضوابطه

و انصافاً اکثری کما فی القصه  
لزوجته فانما فرمایا

في الدوام فاعلم

المسح الذرى

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم  
موسى عليه السلام

2



على المشتري بغيره وان ضمن المشتري بعد ما تداولته  
البيعت بغيره كل شيء وقع بعد شرائه لا يقع قبله

وان اصاب احد من جان ما قبله ايضا وله كسره واداه  
اذا فسخ لوباقى ومرب بوطي من يوم ليس بمره  
الا فحينئذ يستفهم لكونه ذا منصب وان اكره على كل

ميتة او دم او لحم فخر او شرب خمر ضرب او جرح  
او قيد لا يحل التناول وان يقتل او قطع عضو

ويأثم بغيره على التلف ان علم الاباحة كلف المخصصة  
اكره على الكفر او سب النبي يقتل او قطع عضو

له اضرار وقبلة مطمئن بالايمان ويؤثر باقتصر على التلف  
ولا يرضى بغيرها وان اكره على اطلاق مسلم باحد

رضاء او اضرار بالكره او على قتله او قطع عضو  
لا يرضى فان فعل بالقصاص على الكفر فقط وعنه

يوسف لا يقصص على اكره لو اكره على ان يقتل من  
جبل ففعل قذرة على عاقلة الكفر وعنه اي يوسف

وعنه مخرج على القصاص لو اكره بقتل عاقر او اقرام  
نار او ما وكل من كان في الاقدام والبرق لا

يلزم المبر ولو وقع نار في سفينة ان صبر احترق  
وان القى نفسه غرقا فله خيار عند الاما وعند مخرج يلزم

انما يبيعا الجارية  
او قد يبيع والد بيمينه المشرين  
بيعت او وثق  
او ضرب بسوط او طوي  
الا على المذاكير والعين واللسان  
كامة وقرن

الانكحان صبر قبله افضل لانه انما هو المبر  
في نفسه اكره عليه مجس او ضرب لوسعه  
لا يرضى على كراهة شرها الرقاب وفي الشرب لا يرضى  
تأنيها ولا اكره بغيره يقتل على طلاق او فراق  
ولا يرضى حتى يقتل او ياتم له لا يرضى بغيره يقتل  
حال نفسه يكون شهيدا فلا يرضى لو ياتم اذا اشتهع  
عنه ابطال ملك النكاح على امرأة كانه او انشئ

بالكره لا يرضى بالفتح كالالة له لانه يمكنه باخذ  
المكره ويلقيه على العاقر يقتلهم في كل حال  
عنه في اكره عن العفانية

لا على القاتل وعلى المكر للشبهة وكذا الدية  
على المكره بالكره الخطاء والكفارة على  
المكره كما في شرع المذاكر لا يرضى ملك وكره  
والكحل كل هذه الثلاثة

الطائفة من الناس  
الطائفة من الناس

يلزم النكاح وان اكره على طلاق او اعتاق او توكيل  
نقد ويرجع بغيره العبد على الكره وكذا نصف المهر لو اطلاق

قبل الدخول ولا رجوع لوجوه ووجه بين الكره ونكوه  
وظاهر ولا يرضى بغيره باعدهم بسبب ذلك في حقته وابلأوه

وفيها وبه لا يرضى بغيره لا قبله لو اقره ولا يرضى  
ولا يرضى فلا يرضى بغيره امراته فان ادعت كحقوق

اظهاره وادعي ان قلبه مطمئن بالايمان صدق ولو اكره  
على ان ينفق فله ما لم يكره سلطان وعندها لا

عنه وبه يفتي **الحج** يوم منع ثقات تصرف قولي  
الصفراء المجنون والرق فلا يصح تصرف صبي او عبد

او تيد ولا تصرف المجنون المغلوب بحال ومن عقد منهم  
وهو يفتقه فوته يخرين ان يخرجه او يفسخ ومن

منهم ثبنا فعليه ضمان ولا يصح طلاق العتي والمجنون  
ولا اعتقهما ولا اقرارهما ووجه طلاق العبد وقراره

في حق نفسه لا في حق سيده فلو اقر بما له لم يرضى  
وان نكح او تود لزمه في حال ولا يرضى على السفينة

وان كان مبدئا او مخرج بغيره لا يرضى اليه ماله  
لم يبلغ شته خسا وعشرين في اذ ابلغا دفع اليه وان

لم يوشئ شته وان تصرف فيه قبل ذلك نفذ عندهما

المكره كرها عن اسلامه  
المكره كرها عن اسلامه  
المكره كرها عن اسلامه  
المكره كرها عن اسلامه



يحج على السفيه ولا يدفع ماله مالم يوش رشفه ولا يبيع  
 تصرفه فيه فان باع لا ينفذ وان فيه مصلحة اجاز الىكم  
 وان اعتق نفذ وسعي العبد في قيمته وان تبرع صح فان  
 مات قبل رشفه مع العبد في قيمة مدبر او بيع تزوجه به المثل  
 وان سمي اكثر بطلت الزيادة ويخرج زكوة مال السفيه  
 وينفق منه عليه وعلى من يلزمه نفقة ويدفع القاضي قدر  
 الزكوة اليه ليؤدق بنفسه ويؤكل عليه امانا الى يوتها فان  
 اراد حجة الاسلام لا يمنع منها ولا من عمرة واحدة يدفع  
 نفقة الى شفه تنفق عليه في الطريق والا اليه ويصح منه  
 الوصية بالقرب وابواب الجن من الثلث ويحج على المفتي  
 الما بن والطبيب الى بل والكاهن على المغلس اتفاق ولا يحج على  
 فاسق وه تفعل اذا كان مصلح ماله ولا على مديون ولا  
 يبيع القاضي ماله فيه بل يحبس حتى يبعه هو بنفقة  
 ماله من جنس يني اذاه الحاكم منه ويبيع احد النقرين  
 بالارض مستحبا وعندها يحج عليه ان طلب عزمه ويبيع  
 من التصرف والاقرار ويبيع على حكم ماله ان امتنع وتيسر  
 عزمه بالخصم ان اقر حاله لزمه بعد قضاء ديونه  
 لافي حال وينفق من مال المغلس عليه وعلى من يلزمه نفقة  
 والفتول على قولهما في بيع ماله لا ينعاه ويباع النفق

ثم

ثم العرو من ثم العقار ويترك له دست من ثياب بيته  
 وقيل وستان ومن افلس عنده متاع رجل شراه  
 منه قرب اسوة الفراء في **فصل** يحكم ببلوغ الفلأ  
 بالاضلاع والاسنال والاصبال وبلوغ الحارثية بالحيض  
 او الاضلاع او اهل فان لم يوجد شئ من ذلك فاذا تم  
 له ثمان في عشرة سنة ولها سبع عشرة سنة وعندها اذا تم  
 خمس عشرة سنة فيها وبهر رواية عن الامام اوبه يفتي  
 وادنى مدته له ثمان عشرة سنة ولها سبع سنين واذا  
 رايها وقا لا تكفنا صدق وكنا كالبائع حكم **كتاب**  
**الماذون** الاذن فك الح والقطا الحق ثم تصرف العبد  
 باهلية فلا يلزم سيده كسرية ولا يتوقف فلو اذن له  
 ببيع ما دونه وانما الى ان يحج عليه ولا يخصص فاذا اذن في نوع  
 فهو من التجار كان ما دون في سائر الانواع ويثبت صريحا  
 ودلالة بان رأى عبده يبيع ويشترى فسكت سواء كان  
 السبع للمولى او لغيره بامره او بغيره من صحبي او فاسا  
 ولما دون اذنا عا مالا بشرا شئ عبده او طعام الاكل او  
 ثياب الكسوان يبيع ويشترى ويؤكل بها ويسلم ويقبل  
 السلم ويرهن ويرهن ويراع ويشترى بذلا يذعه  
 ويشارك غنا وبشائر ويوجر ولو بقية يضارب

ثم العرو من ثم العقار

فانما لا يملكه المالك الا بالاضلاع والاصبال وبلوغ الحارثية بالحيض  
 او الاضلاع او اهل فان لم يوجد شئ من ذلك فاذا تم  
 له ثمان في عشرة سنة ولها سبع عشرة سنة وعندها اذا تم  
 خمس عشرة سنة فيها وبهر رواية عن الامام اوبه يفتي  
 وادنى مدته له ثمان عشرة سنة ولها سبع سنين واذا  
 رايها وقا لا تكفنا صدق وكنا كالبائع حكم **كتاب**  
**الماذون** الاذن فك الح والقطا الحق ثم تصرف العبد  
 باهلية فلا يلزم سيده كسرية ولا يتوقف فلو اذن له  
 ببيع ما دونه وانما الى ان يحج عليه ولا يخصص فاذا اذن في نوع  
 فهو من التجار كان ما دون في سائر الانواع ويثبت صريحا  
 ودلالة بان رأى عبده يبيع ويشترى فسكت سواء كان  
 السبع للمولى او لغيره بامره او بغيره من صحبي او فاسا  
 ولما دون اذنا عا مالا بشرا شئ عبده او طعام الاكل او  
 ثياب الكسوان يبيع ويشترى ويؤكل بها ويسلم ويقبل  
 السلم ويرهن ويرهن ويراع ويشترى بذلا يذعه  
 ويشارك غنا وبشائر ويوجر ولو بقية يضارب



و يرفع الامل مضاربة ويبيع ويشتري بها ويؤجر بها ويؤجر  
 و غصب لو باع او اشتري بغير فاضل جاز خلافا  
 لها ولو جازي من مرض مونة صح من جميع المال ان لم يكن  
 عليه دين وان كان فمن جميع ما بقي ان لم يبق له شيء من جميع  
 الحيازة او رد البيع وله ان يضيف مقابلة ويحيط  
 من الثمن بغير ويأذن له في قيمته في التجارة لا ان يشترط  
 او يزوج عبده وكذا امته خلافا لابي يوسف ولا ان يكتب  
 او يعق ولولي او يقرض او يهب ولو بعوض او لا يبي  
 الا ليس من الطعام او المحر لا يهدى البسير ايضا وعن ابي  
 يوسف اذا دفع المولى الى المحر فوته يومه ودعا بعض  
 رفقائه للاكل معه فلا يمس به بخلاف ما لو دفع اليه فوته  
 شهد قالوا ولا يمس للمرأة ان تنصرف من بيت زوجها  
 باليسر كالرقيق وكذا وما لزم المأذون من الدين  
 تجارة او ما في معناها كبيع وشراء واجارة وبيع  
 و غصب في حيازة امانة وعقارة شراها فوطئا فاستحققت  
 يتعلق برقبته فباع ان لم يقض المولى ويقسم ثمنه  
 وما في يده من كسبه بالخصم سوا كسبه قبل الدين او  
 عبده او امرأته وما بقي عليه بطالب به بعد عتقه  
 وما اخذه سيده منه قبل الدين لا يسترد ولا اخذ  
 عتقه

يعني هبة قبول الشبهة

غلة مشتمع وجود الدين والذاب عليه لغزها ويخبر  
 المأذون ان ابق او مات سيده او جن مطبقا او لم يطق  
 بدار حسب مرتبة او حرج عليه وعلمه اكثر اهل سوقه دائما  
 والامة ان استولى حاله لان وبتها ويضمن القيمة للمحرر  
 فيها واقرات بعد الحرج بين اوبان ما في يده امانة او  
 غصب صح خلافا لها واستغرق دينه رقبته وما في يده  
 لا يملك سيده ما في يده فلو اعقق عبدا ما في يده لا يصح  
 وعندهما يملك فيصح عتقه وان لم يستغرق صح اتفاق  
 ويصح بيعه من سيده بمثل القيمة لا باقل وبيع سيده منه بثلث  
 لا باكثر فلو باع باكثر يحط الزائد وينقض البيع وان  
 سلك سيده قبل نقد الثمن سقط الثمن وله ان لا يسترد  
 حتى يأخذ ثمنه ويضمن السيد باعثا المأذون مديونا الا  
 من قيمة ومن الدين وما زاد من دينه على قيمته طويلا  
 معتقا وان باعه وهو مديون مستغرق وغيبه مشترى  
 فلو ما اجازة يبعه واخذ ثمنه او تضمن اي شأنا  
 مكيته والمشتري قيمته فان ضمنوا السيد ثم رد عليه  
 بغير بيع عليهم بالقيمة وعاد حقهم في العبد وان باع  
 واعلم بكونه مديونا فلو ما رد البيع ان لم يصل ثمنه  
 اليهم وان وصل ولا محاباة في البيع فلا ضمان غاب

ولا يكون رد البيع

لكنه اذا رد



البائع فالمشتري ليس خصما لهم ان اكره الدين وعند  
 ابي يوسف هو وضعه ويقضي لهم بالدين ومن قال العبد  
 فلان فاشترى وباع حكمه كالمأذون الا انه لا يباع  
 بالدين مالم يقر بدينه باذنه **فصل** تصرف الصبي ان نفع  
 كالاسلام وقبول الهبة والصدقة فتح بلا اذن وان ضرر  
 كالطلاق والاعتاق فلا ولو اذن وان اصابه ما كان  
 والشرع بالاذن لا بد منه فاذا اذن للصبي في الشيء  
 اياه او جده عند عدمه او وصي اصابها او الفاضل  
 حكم العبد مأذون بشرط ان يحقق كون البيع سلبا لهما  
 للملك والشرع جالب له فلو اقر بما في يده من كسبه او  
 فتح والمعنونة بمنزلة الصبي وفتح اذن الوصي او الفاضل  
 لعبد **كتاب** الفصبة وان اذنت اليد المحقة بان ثبت اليد  
 البطلية فاستخدا العبد وحمل الدابة غصبا لا يجوز على  
 وحكمه الا ان لم يكن علم وجوب ذم عينه في مكان غصبه ان  
 كانت باقية والضمان لو هلك في الشيء كالكبشي والوزن  
 والعقد في التقدير يجب مثله فان انقطع المثل بغير  
 يوم الحضور وعند ابي يوسف يوم الفصبة عند محرم  
 الانقطاع وفي القيمة كالعقد في المعتاد والبر المخلوط  
 بالشجر يجب قيمته يوم الفصبة جاعا فادعى المالك

حتى

حتى يعلم انه لو كان باقى لظهر ثم يقضى عليه ببدل الغصب  
 انما هو فيما ينقل فلو غصب عقارا فملك في يده لا يضمن خلافا  
 لمج ومانقص منه بفعله كسكنه وزرعه ضمنه وبما خسر من  
 ماله ويتصدق بالفضل وعند ابي يوسف لا يتصدق به ولو اكره  
 لو استغل العبد المعضوب فنقصه الاستفالة او اضر المستعار  
 ونقص ضمن النقصان وما وصفا فضل من القدر والاجرة  
 تصدق به خلافا له وان تصرف من الفضل ويقع فخرج  
 وبما يتبعان فان اشترى اليها ونقد بها فذلك وان  
 اشار الى غيرها ونقد بها او اشار اليها ونقد غيرها  
 او اطلق ونقد بها طاب له البرح اتفاق قبله وبه يفني المني  
 انه لا يطالب مطلقا ولو اشترى بالف الفصبة لوديعه جارية  
 الغنم فوهرها او طعها ما فاكه لا يتصدق بشئ **فصل** وان  
 غصبا غصبة من الهمم وعظم من فقه صمنه ومكة والايحل  
 انتفاعه بغير اداء الضمان كمنه بجرها او طعها او ثوبا  
 او قطعها او برطخة او زرع او دقيق او غيره او غصبا  
 او قطعها او برطخة او زرع او دقيق او غيره او غصبا  
 زيتون عصرو وقطن غزله وغزل نسجه وجده جعله  
 وصفر جعله ائنه وساجه او لبنة بني عليمها وان جعل  
 الفضة والذهب راضهم او دنانير او ائنه لا يملكه وهو

باليمين تصدق بالبرح خلافا لابي حنيفة  
 باليمين تصدق بالبرح خلافا لابي حنيفة

انما جعل الفصبة كالمالك  
 انما جعل الفصبة كالمالك  
 انما جعل الفصبة كالمالك  
 انما جعل الفصبة كالمالك

انما جعل الفصبة كالمالك  
 انما جعل الفصبة كالمالك  
 انما جعل الفصبة كالمالك



بلائش وعندها يملك الفاضل عليه ملكه فان شئ من اثاره  
 في ملكه ان شئ طرأ عليه فيمنه قيمته او اخذها وضمنه  
 نقصانها وكذا لو قطع يدها او قطع طرف اية غير مأكولة  
 او فرق الثوب فرقاً في ثوبت بعض العين وبعض غيره  
 وفي سائر نقصه ولم يفت شي من النفع يضمن نقصانه  
 ومن يبيع في ايض غيره او يبيع امير بالقطع والرد وان كان  
 تنقص بالقطع فللمالك ان يضمن قيمته ما مور بالقطع  
 الارض بلا شجرة او بنا وتقوم مع احداهما مستحق القطع فضمن  
 الفضل وان بيع الثوب امر او اصغر او لث السويق  
 بيمين في ملكه ان شئ ضمنه قيمة ثوبه ايضاً ومثل ثوبه  
 او اخذها وضمن ما زاد الضع والسمن ان ضعف اسود  
 ضمنه قيمة ابيض او اخذه بلا رد شئ لانه نقص في عندها  
 الا وكفوه وهو اختلاف في زمان **فصل** وان غيب ما غيبه  
 وضمن قيمته ملكه مستند الى وقت الغيب بيمينه الا ان  
 دون الا ولا في القول في القيمة للفاضل مع يمينه ان لم  
 ملكه على الزيادة فان ظهر وقيمة اكثر قد ضمنه يقول المالك  
 او يبرهانه او بالتكول فهو للفاضل لا خيار للمالك وان  
 ضمنه بقوله في ملكه ان شئ امضى الضمان او اخذه ورد  
 موضعه وبرهن كل من المالك والفاضل على الهلاك عند

الآخر

في بيع المالك في غير فقهه  
 في بيع المالك في غير فقهه  
 في بيع المالك في غير فقهه  
 في بيع المالك في غير فقهه

يعني ان المالك في غير فقهه  
 ان شئ ضمن الفاضل كل قيمة  
 ثوبه وكان الثوب للفاضل  
 اخذ الثوب وضمن للفاضل  
 كما ذكره في الفقه  
 الفاضل كل القيمة

الاخر فيه الفاضل في خلا في الابن يوفى ومن غيبه  
 في عه فضمنه فقهه وان اعنته فضمنه لا ينفذ عنه  
 وزوايا المصوب غير مضمون لم ينفذ فيه او ينفذ فيه  
 طلب المالك اياها سواء كانت متصلة كالحل والسمي او  
 منفصلة كالولد والتمرة وان نقصت الي ربه بالولادة  
 في يد الفاضل ضمن نقصانها وبحق قيمته الولد او بالقرعة بطئنه او ملش جوجو دوشش  
 ان وفدت ولو شئ في بامته غصبها فردتها حاصلاً فقلت  
 فانت بها ضمن قيمتها علوقها بخلاف الحرة عندها لا يضمن  
 في الامة ايضاً ولو ردتها محبوبة فانت لا يضمن وكذا لو انت  
 عنده فردتها فقلت فانت منه لا يضمن منافع ما غصبه  
 سواء سكنه او عطاه الا في الوقف ولا ضمير المسلم ولا خيرة  
 بل انكلا وضمن القيمة فيها لو كان لا تقي وان تلف في ضمن  
 مثلاً ولا ضمان بالتلف المينة ولو لم تقي ولا بالتلف متروك  
 التمينه عمداً ولو لم يبيح ان غصب ضمير مسلم فقلت بما  
 لا قيمة له اخذها المالك بلا شئ فلو تلفها الفاضل ضمنه  
 لا لتلفها وان خلت بالقاء ملكها ولا شئ عليه  
 عندها ياخذها المالك ان شئ ويرد قدره من الخ  
 من الخ فلو تلفها الفاضل يضمن خلا فلهها وان خلت  
 بالقاء خلت ملكها ولا شئ للمالك عنه الا ما وكذا عند

قوله محبوبة يعني  
 التمينه وتسمى جارية



ان تخلت من سائر الاقاليم منها على قدر ملكها و  
 وان غضب جلد ميتة فبغها بالقيمة له اخذه المالك بلائ  
 فلو تلف الفاضل ضمن قيمته مدبوغا وقيل طاهر غير مدبوغ  
 وان دبغها بالقيمة باخذ المالك ويرد ما زاد الدرع بان  
 يقوم مدبوغا وكتب غير مدبوغ ويرد فضل ما بينهما  
 وللفاضل ان يحج حتى يستوفي حقه وان تلفه لايضمن  
 وعندهما يضمن مدبوغا الا قدر ما زاد الدرع ولو تلف  
 لايضمن اتفاق ومن كسر لم يظا او طبل او مغارة  
 او دقا وارقا له سكر او منصف ضمن قيمته بغيره و  
 يبيع ببيع هذه الاشياء لالا يضمن ولا يكون بيعها وعليه  
 الفتوى ومن غضب مدبرة فانت في يده ضمن قيمتها  
 ولو اتم ولي فلا ضمان خلافا لهما ولو شق الرق لارافه  
 الحر لا يضمنه عند ابى يوسف خلافا لهما ولا ضمان على من حله  
 قيد بغيره او رباط دابة او فتح <sup>الطبل</sup> او قفص طير  
 فذهب خلافا لهما في الدابة والطير ولا على من سعى الى سلطان  
 لمن يوديه ولا يندفع الا بالبيع او بمن يفتق ولا يمنع  
 الابنية ولا على من قال لسلطان قد يعرم وقد لا يعرم ان  
 فلانا وجد مالا فغرمه شيئا وان كان عادته ان يعرم <sup>الشيء</sup>  
 ضمن وكذا لو سعى بغير حق عند محرم جباله وبه يفتى ولو لم

الفاضل

الفاضل المفضول ما كان له ببيع ان لم يملك <sup>الشفعة</sup> الشفعة هي  
 تلك العقار على من يشترى به ما قاي عليه ويبيعه البيع و  
 تنقير بالاشهاد وملكك بالخذ بقضاء او رضاء وانما  
 تجي الخياط في نفس البيع فان لم يكن او شتم فللمخيط في حق  
 المبيع كالشرب والطريق المقتين كغيره لا يجزي في الشفعة  
 وطريق لا ينفذ ثم للجار الملاصق ولو تباينه في شكة اخرى  
 ومن له جذوع على حائط او شجرة في حشبه عليه جار فان  
 ونقص الجدار فشريك ويبي على عدد الشجر لا على اقسام  
 فاذا علم الشفع ما يبيع يشهد من مجلس علمه انه يطلبها  
 ويسمى طلب موافقة ثم يشهد عند العقار او على الشجرة  
 او على البائع ان كان البيع في يده فيقول اشترى فلان  
 الدار وقد كنت طلبت الشفعة وانا اطلبها الان فلان  
 ذلكم على ويستمى طلب تقرير واشهاد ثم يطلب عند قاض فيقول  
 اشترى فلان داركدا وانا شفيعا بسبب <sup>الشفعة</sup> امره الى قاضي  
 طلب خصومة وملكك ولا تبطل الشفعة بتأخير مطلقا  
 في ظاهر المذهب عليه الفتوى وقيل بقول محمد انه ان اخر <sup>الطلب</sup>  
 شرا بلا عذر بطلت واذا ادعى الشرا وطلب الشفعة  
 سأل القاضي المدعي عليه فان اقر بملك ما شفيع به او  
 نكل عن الحلف على العلم بملكه او برهن الشفع سأل

بالشليم



عن الشراء فان اقر به او نكل عن البيع انما ما يتبع او يتحقق  
 عليه هذه الشفعة او بغيره من الشفع فقبضه بها ولا يشترط  
 اضرار الثمن وقت الدعوى فاذا قضى له اضراره لم يلزم للمشتري  
 جسر الدار لقبضه ولا يبطل شفعه بتأخير الثمن بعد ما اقر  
 وللشفيع ان يتخاضم البايع ان كان المبيع في يده ولا يبيع  
 القاضي البتة عليه حتى يخبر المشتري فيفسخ البيع بخبرته  
 ويقضى بالشفعة على البايع ويجعل العدة عليه الوكيل  
 بالشراء خضم للشفيع ما لم يسلم الموكل وللشفيع خيار الرقبة  
 والعيب ان شرط المشتري البراءة منه **ف** واختلف  
 الشفع والمشتري من الثمن فالقول للمشتري وان **هنا**  
 فللشفيع وعنوان يوسف للمشتري وان ادعى المشتري  
 ثمنه والبايع اقل منه اخذه الشفع بما قال البايع قبل  
 قبض الثمن وبما قال المشتري بعده وان عكس فبعد  
 القبض يعتبر قول المشتري وقبله يتى لقان وان نكل  
 اعتبر قول صاحبه وان خلفا ففسخ البيع وياخذه  
 الشفع بما قال البايع وان قطعه عن المشتري بعض  
 الثمن ياخذه الشفع بالباقي وان قطعه الكل ياخذه **الكل**  
 وان قطعه النصف ثم النصف ياخذ بالنصف الاضروا ان  
 ذاد المشتري في الثمن لا يلزم الشفع الزيادة واذا

كان

اذا كان الثمن مثليا لزم الشفع مثله وان قيميا فقيمه  
 وان كان موزنا اخذ بثلثه حال او يطلب في حال وياخذه  
 مضي الاجل ولا يلزم على المشتري لو اخذ الشفع بالي  
 ولو سكت عن الطلب ليحل الاجر بطلت شفعه خلافا  
 لابن يوسف ولو اشترى ذمتي بخر او ضمير ياخذ الشفع  
 الذي يمثل الخمر وقيمه الخنزير والمسلم بالقيمة فيها  
 ولو بنى المشتري او عرس اخذ الشفع بالثمن بغيرها  
 مقلوب عين كما في الفصب وكلف المشتري قاعده ولو  
 استحق بعد ما بنى الشفع او عرس جمع على المشتري  
 بالثمن فقط وان جفا الشر او شهدم البناء على المشتري  
 ياخذها الشفع بثلث الثمن ان شاء وان هدم المشتري  
 البناء اخذه الشفع العروة بخصه وليس اخذ  
 وان شري المشتري الارض مع شجر شري او غير  
 شجر فاشترى في يده اخذها الشفع مع الشجر  
 فان جده المشتري فليس للشفيع اخذه وياخذها  
 ما سواه بالخصه في الاول وبكل الثمن في الثاني **ف**  
 ما يج فيه الشفعة وما لا يج وما يبطل انما يج  
 الشفعة قصدا في عقار ملك بعوض هو مال  
 وان لم يكن قسمته كحى وجمام وبيير فلا يج في



في عرض فلكي وبناء وشجر يهدون الارض والارض  
 وصدقة وهدية بلا عوض مشروط وما بيع بخيار  
 البايع او بيعا فاسدا ما لم يقطع حق الفسخ ولا  
 فيما قسم بين الشركاء او جعل اجرة او بدل طلع  
 او علق او صالح عن دم عدا او مهر او ان قول  
 بفضة مال وعندهما يبي في حصة المال ولا فيما صوح  
 عنه بانكار او سكوت ويبي فيما صوح عليه باجرها  
 ولا فيما سكت شفعة ثم رد بخيار روية او شرط  
 او بخيار عيب بقضا ومارقة بلا قضا او بالاقالة  
 تحي فيه ويحي في العلو وصدقه في الفل بسببه فيما  
 بيع بخيار المشتري وان بيعت دار بخيار البيعة  
 بالخيار فالشفعة لمن له الخيار بايضا مشتريا يكون  
 اجازة من المشتري والشفيع الاولى اضمانه لا  
 الثانية وان بيعت دار بخيار البيعة فاسدا فشفيعها  
 البايع ان بيعت قبل قبض المشتري فاذا قبض بعد  
 الحكم له بها لا تبطل وان بيعت بعد قبض المشتري  
 فالشفعة للمشتري فان اسرته بايضا منه البيعة  
 قبل الحكم له بالشفعة بطلت شفعة وان بعد الحكم  
 بقيت الثانية على ملكه واسم والذمي في الشفعة

سواء كذا الخ والعبد المأذون والمكاتب ولو في بيع  
 الشفعة كالعكس **فصل** تبطل الشفعة بتسليم الكل  
 او البعض ولو من الوكيل بشرط طلب الموانبة او  
 التقرير وبالصلح عن الشفعة على عوض وعليه رد  
 وكذا لو باع شفعة بمال وكذا لو قال للمختر اختا  
 بالفا وقال العيان لامرأته ذلك فاختارت تبطل  
 خيارها ولا يبي الوضو وتبطل بيع ما شفيع به قبل  
 الحكم له بها وبموت الشفيع لا بموت المشتري ولا  
 شفعة لمن باع او بيع له او ضمن الدرك عن البيع  
 او اسامو المشتري بيعا او اجارة ويحي لم الشفيع  
 او ابيع له ولو قيل للشفيع انما بيعت بالف فلم  
 ثم بان انما بيعت باقل او بكيل او ونقي او عدي  
 متفاد ب قيمة الف او اكثر فله الشفعة ولو بان  
 انما بيعت بعرض قيمة الف وبدانير قيمته الف  
 فلا ولو قيل له المشتري فلان فلم قبيل ان  
 غيره فله الشفعة ولو بان انما هو مع غيره فله  
 الشفعة في حصة الغير ولو بلغه بيع النصف فلم  
 فظهر بيع الكل فله الشفعة وان باعها الا ذراعا  
 من طول جانب الشفيع فلا شفعة له ان شري



منها سهما بثلث ثم شري باقيها فان شفعه في السهم  
 فقط وان ابتاعها بثلث ثم دفع عنه ثوبا اخر  
 الشفع بالثلث لا بقيمة الثوب ولا بكماله الخ  
 في اسقاطها عند ابي يوسف وبه يفتي قبل وجوبها  
 وعند محمد نكته وللشفيع اخذ حصته بعض المشيرين  
 لاصته بعض الباعين والبي ز بعض اخذ من  
 بيع فقم ان وقع في غير جانبه وللعبد المأذون  
 المديون الشفعة في مبيع سيدة وبالفكس فقم  
 الاب والوصي شفعته الصغير خلافا لمحمد فباسع  
 بقيمة او اقله وقوله رواية عن الامام في الاقل الذي لا يقا  
 فيه **كتاب القسمة** هو جمع نصيب شائع في معين وشتمل  
 على الافراز والمبادلة والافراز اقل في المثلث فاقطع  
 الشريك حظه منها حال غيبته حاصبه ولو اشترياه  
 فانقسمه فكل ان يبيع حصته مراتجة بحصة ثمنه  
 والمبادلة اقل في غيرهما فلا يأخذه ولا يبيع مراتجة  
 بعد الشراء والقسمة ويخرج عليها في طلب الشريك  
 في متحد الجنس في غير وندب للقاضي نصيب قيمته  
 من بيت المال ليقيم بلا اجر فان لم يفعل نصيب قيمته  
 يقيم بغير قدره له القاضي وهو على الرأس وعندهما

على

على قدر السهم او اجرة الكيل والوزن على قدر السهم جميعا  
 ان لم يكن للقسمة وان لم يفعل الى خلاف ويجوز ان لا  
 امينا عاما بالقسمة ولا يجزئ الناس على قاس واحد  
 ولا يترك القم ليشتروا او صح الا وقت القسمة  
 بلا امر القاضي ويقسم على الصبي وليه او وصيه فلم  
 يكن فلا بد من امر القاضي ولا يقسم عقارب بين الورثة  
 باقرارهم ما لم يبرهنوا على الموت وعد الورثة وعده  
 وعند جما يقسم غير العقارب يقسم جماعة وكذا اعقاب  
 المشتري والمذكور مطلق ملكه وان برهن ان العقارب  
 ايدها لا يقسم حتى يبرهن انه لها ولو برهنوا على الموت  
 الورثة والعقارب في ايديهم ومعهم ورث غايبا وصي  
 قسيم ونصيب وكيل او وصي لقبض حصته الغائب او الصبي  
 ولو كان العقارب في يد الغائب او شئ منه اوفى يوفى  
 اوفى يد الصغير لا يقسم كذا الوصف واث واحد او كانوا  
 مشركين وغاب احدهم واذا انتفع كل من الشركاء  
 بعد القسمة قسيم بطلب اصد هم وان تفر الكمل لا يقسم الا  
 برضاهم وان انتفع البعض دون البعض قسيم بطلب  
 ذو البعض انتفع لا بطلب الاخر هو الاصح ويقسم  
 من جنس واحد ولا يقسم الخبيثين في بعض والا لوجه



ولا المأ ولا البئر ولا الرعي ولا الثوب والواحد والآخرين  
 دارين الآبرضاهم وكذا الرقيق خلافا لها والدور في مصر  
 واحد يقسم كل على حصته وقال ان كان الاصلح قسمه بعضها  
 في بعض جاز في مصرين يقسم كل على حصته اتفاقا وكذا دار  
 وضيقه او دار في حانوت والبيوت في محلة واحدة او  
 في محلات يجوز قسمه بعضها في بعض والمنازل المتكلمة  
 كالبنيان والبنانية كالدور **فصل** وينبغي للقسم ان يكون  
 ما يقسمه ويعتله ويذر عنه ويقوم بناؤه ويقوم بترتيب  
 طريقه وتربيته ويلقب بالثاني بالاول والثالث  
 ويكتب اسمائهم ويقسم فالاول لمن خرج له اول والثاني  
 لمن خرج غانيا والثالث لمن خرج فانيا ولا يدخل الدارهم  
 في القسمة الآبرضاهم وان وقع مسيل او طريق لاصدم  
 في نصيب اخر ولم يشترط في القسمة طرف عنه ان امكن والا  
 فبني ويقسم سهمين من العلوسهم من لفل وعذابي  
 يوسف سراسهم وعند محمد رح يقسم بالقيمة وعليه  
 الفتوى فان اقر احد المتقاسمين بالاستيفاء ثم ادعى  
 ان بعض نصيبه يد صاحبه لا يصدق الآية - وتقبل كونه  
 القاسمين فيها خلافا لمحمد رح وان قال قبضة ثم اخذ  
 بعضه خلفه وان قال قبل ان يقرب بالاستيفاء

بنيته على انه ياتي هذا الاصل في القسمة  
 فان فصل جاز كما افاده ابن الكمال عن الكاف  
 بان يكتسب على كونه نصيبا كذا وفيه كذا هذا  
 ما قالوا ولما قيل انه يقبل المصنف انه يصح في بني  
 بقلم الحدود قبل الشروع في تحقيق القسمة  
 ما عفا عفا

في القسمة  
 الفلطين  
 بنات  
 او لا ما  
 بنات  
 وحق

كذا في

كما اول سلم الى كذب الاخرين الفاضل ولو ادعى  
 غنيا لا يقبل كالبسيع الا اذا كانت القسمة بقضاء الفين  
 فخر فتفسخ ولو استحق بعض معين من نصيب بعض لا  
 لا تفسخ ويرجع في شريكه وكذا في الشريك وعذابي يوسف  
 وفي مشارع في الكثر تفسخ اجماعا ولو ظهر بعد القسمة  
 دين على الميت يحط بنقصته كذا لو غير محط الا اذا بقيت  
 ما يقسمه ولو ابرأ الغنا او اداة الورثة من مالهم لا تنقص  
 مطلقا **فصل** ويكون الميراثا ويجوز عليهما في دار واحدة يكن  
 هذا بعضا وهذا بعضا او يردا علوها وهذا بعضا في بيت  
 صغير كونه هذا اشرا وله الاجارة واخذ القسمة بوجه  
 وفي عبد خذم هذا يوم في عبد بن يحكم اصبها احداهما والا  
 الاخر ولو اتفقا على ان نفقة كل عبد على من يخدمه جاز  
 استحقاقه خلاف الكسوف في دارين يكن هذا يذره وهذا الاخر  
 ولا يجوز ذلك من دابة او دابنتين الا بتراضيهما خلافا لما  
 ويجوز في استقلال دار او دارين هذا او يذره وهذا الاخر  
 لاني استقلال عبد او دابة وما ادعى ثوبه احد بهما في الدار  
 الواحدة مشترك الا في الدارين وفي الاستقلال عبد بن هذا  
 هذا وهذا الاخر لا يجوز خلافا لها وعلي هذا الدابتان  
 ولا يجوز في ثمر شجر او لبن غنم او لادها ويجوز في عبد

ما ذكره غيره اقل في القسمة

قصد  
 في القسمة  
 في القسمة  
 في القسمة  
 في القسمة



انما البذر كما البذر والنفوس في الارض لا ينبت الا في الارض  
التي فيها الارض لا تنبت الا في الارض التي فيها الارض  
انما البذر كما البذر والنفوس في الارض لا ينبت الا في الارض  
التي فيها الارض لا تنبت الا في الارض التي فيها الارض

في عبود ودار على الكنى والخفة وكذا في كل مختلف ولا ينبت  
الها ينبت موت اصدىها ولا يموتها ولو طلب اصدىها القصة  
بطلت **كتاب المزارعة** هي عقد على الزرع وبعض

الخارج وهي فائدة وعندها جائزة وبه يفتي قال الحنفى  
وبوجه هو الذي فرع هذه المسألة على اصول العلم ان  
الناس لا يخذون بقوله وينتظ فمما صلاصة الارض  
الزرع واولية المالكين وتعين المدة ورتبة الارض  
وجب ونصيب الارض والتخلف بين الارض والعامل وانما  
في الخارج فقبض ان شرط لاصحابها فقبض او ما  
يخرج من موضع معين كالانبات والسواقي وان وقع

قد البذر او الخراج ويقسم بين وان يكون التبن  
لاصاحبها والى الارض او يكون لى بينها والتبن لغير  
رب البذر او يكون التبن بينها والى لاصحابها وان  
شرط كون التبن لرب البذر او شرط دفع

الغرض متى وان لم يتوض للتبن فهو بينهما وقيل لرب  
البذر واجبة الحصة والرفع والذوق والتبذير واجب  
بالخص فان شرط على العامل فله وعن ابى وانه يبيع  
وهو الاصح وعليه الفتوى بشرط على الرب سبيل  
اتفاقا وما قبل الادراك كالتسقي والحفظ فهو على المزارع

انما البذر كما البذر والنفوس في الارض لا ينبت الا في الارض  
التي فيها الارض لا تنبت الا في الارض التي فيها الارض  
انما البذر كما البذر والنفوس في الارض لا ينبت الا في الارض  
التي فيها الارض لا تنبت الا في الارض التي فيها الارض

قوله كالملازيقات يعني كمنشئ  
وقد تلو يريه كدبر

انما البذر كما البذر والنفوس في الارض لا ينبت الا في الارض  
التي فيها الارض لا تنبت الا في الارض التي فيها الارض  
انما البذر كما البذر والنفوس في الارض لا ينبت الا في الارض  
التي فيها الارض لا تنبت الا في الارض التي فيها الارض

وان لم يشرط واذا كان البذر والارض لاصحابها  
والعمل والبقر للارض او الارض لاصحابها والبقر  
للارض او العمل لاصحابها والبقر للارض صحت وان  
الارض للبقر لاصحابها والبذر والعمل للارض طلت

وكذا لو كان البذر لاصحابها والارض والعمل للارض  
او البذر لاصحابها والبقر للارض او البقر لاصحابها  
على الشرط وان لم يخرج شي فلا شئ للعامل وان  
من ابى عن المضي بعد العقد اجبر لرب البذر

وت فالحاج لرب البذر والارض اجبر عليه  
او ان ضمه ولا يبرأه على ما شرط خلافه فالحاج وان  
كون الارض والبقر فقط لاصحابها لزم اجبر عليها  
هو الصحيح واذا فسد والبذر لرب الارض فالحاج

كله حل له وان للعامل تصدق بما فضل عن قرض بذر  
واجبة الارض واذا ابى رب البذر عن المضي فذكر رب  
العامل الارض فلا شئ له مما حكم ويسرى ديانة  
وتبطل المزارعة بموت اصدىها وتفسخ بالاعذار  
كالاجارة فتفسخ ان لزم دين نحو الخ الى بيع  
قبل نبات الزرع لا بعده ما لم يحصد ولا شئ للعامل  
ان كان كسب الارض او صرف النهر وان تمت





مدتها قبل ادراك الثمر من الزرع ففعل العامل اجره من حصته  
 من الارض حتى يدرك ونفقة الزرع عليه بقدر  
 حصصها وايضا وانفق بغيره اذن الاخر ولا امر قاض  
 فهو متبرع وليس لرب الارض اخذ الزرع بقله وان  
 اراد المزارع ذلك قبل لرب الارض اقلع الزرع  
 ليكون بينكما او اعطه فبعت نصيبه وانفق انت  
 على الزرع واربح في حصته ولو ملك رب الارض  
 والزرع بقل فعل العامل العمل الى ان يدرك  
 وان ملك العامل فقال وارثه انا عمل الى ان يجود  
 فله ذلك وان ابي رب الارض **كتاب المساقاة**  
 هي دفع الشجر الى من يملكه بجزء من ثمره وهي  
 كالزراعة حكما وخلافها شرط الامة فانها  
 تصح بلا ذكرها وتقع على اول ثمرة يخرج ووالطبة  
 على ادراك ثمرها ولو دفع نخلا او اصول  
 لتقوم عليها او اطلق في الرطبة ونفسها  
 ذكر مدة لا يخرج الثمر فيها او احتل وضربها وعدمه  
 جازت فان خرج فيها ففعل الشرط وان تأخر عنها  
 ففعل وللعامل اجر مثله وكذا اكل موضع ففعل فيه  
 وان لم يخرج ثمره فلا شيء له وتصح المساقاة في



في

في النخل والكرم والشجر الرطاب واصول الباذنجان  
 فان كان في الشجر ثمران كان يربط بالعمل حتى لا  
 فلا وكذا في المزارعة لو دفع ارضا فيقول ما قبل الا  
 كالتقوية والتلقيح والحفظ ففعل العامل وما بعده ما  
 كالجاذب والحفظ فعليه ما ولو شرط على العامل  
 اتفاقا وتبطل بموت احدهما فان كان الشرط ما  
 عند الموت او تمام المدة يقوم العامل وارثه عليه  
 وان الى الدافع او وارثه فان اراد العامل او وارثه  
 حرمه بشيء الاخر او وارثه بين ان يقسموا  
 على الشرط او يدفعوا قيمة نصيبه وينفقوا ويرجعوا  
 كافي المزارعة ولا تفسخ بلا عذر ومريض العامل  
 اذا عجز عن العمل عيب وكذا كونه سارقا او كافرا  
 على الثمر او السقف ولو دفع فضايلة معلومة  
 لمن يفرس لتكون الارض والشجر بينهما لا يصح  
 والشجر لرب الارض للفارس قيمة غرسه وعمله  
**كتاب** فيما الديار المحذرة سهم ما يدرج والذبح  
 قطع الاوداج وتحل ذبيحة مسلم وكذا في ذمي او  
 حربي ولو امرأة او صبي او مجنون او يفتلان او  
 احرسا او اهل الذم ذبيحة وشئ او مجوسي او مرتدة

يعني انا جلتك قد اعطيتك كسره ديون  
 قد رقت عذرك

ان شاء الله



ببره بيلاد

او تكرك التسمية عند افان تركها سببا تحل وكره ان يكره  
 مع بسم الله تعالى غيره وصلا دون عطف فان يقول بسم الله  
 اللهم تقبل من فلان فان قال قبل الاضحية او التسمية  
 او بعد الذبح لا يكره وان عطف ضمنت نحو بسم الله وقلان  
 بالجرك اذا ان اضحية وسمتي وذبح غيرها بتلك التسمية  
 وان ذبحها بشقة اخرى حلت وان رمى الى الصيد  
 وسمي قاصب غيره اكل وان سمي على سهم ورمي فيه  
 لا يؤكل والارب كالسرمي والشرط الا ان يرمى في  
 قال اللهم اغفر لي حل وبالحمد لله وسبحان الله كل  
 لا لعطف وحده والسنة تحل الابل وذبح البقر والغنم  
 ويكره العكس وحل الذبح بين الحلق والتبنة اعلى الحلق  
 او اسفله او وسطه وقيل لا يكون فوق العقدة والعروة  
 التي تقطع في الزكوة الحلقوم والمرئ والودجان وكفي  
 قطع ثلثة منها ايا كانت وعند محمد لا بد من قطع اكثر  
 كل واحد منها ويورواية عن الامام وعند ابى يوسف لا بد  
 من قطع الحلقوم والمرئ واحد الودجين وقيل يحدح  
 مع يكون الذبح كله ما افرى الاوداج وانتهى الدم ولو  
 مرة او ليطه او سنا او طورا منذ وعين لا باقيا عين  
 ونذب اذا الشقة قبل الاضحية وكره بعده وكذا جاز  
 بطلان

بصلها الى المذبح والنخعي وقطع الرئتين والصلح قبل ان يذبح  
 والذبح من القفا وتحل ان بقيت جثة حتى تقطع العروق  
 والا فلا ولزم ذبح صيد ثني وجاز ذبح ثور قتل  
 او تركي في بيته اذا لم يكن ذبحه ولا يحل الجبين بركوة  
 امه اشوا ولا وقال لا يحل ان تم خلقه **فصل** ويحرم اكل كل ذي  
 ناب او مخ من سبع او طير ولو ضيق او تعال او الى  
 جوار الاهلية والبقال والفيل والضب واليربوع وان جمع جوار  
 عرس والزنبور والسحفات والحشرات ويكره الفرا  
 الابقع والغراف والرخم والبغاث والخيل تحريمها في  
 وعندنا لا يكره الخيل وحل العقعق وغرب الرنح والاشنان  
 ولا يؤكل من حيوان الماء الا السمك بانواعه كالبحر لا يبارك  
 والمارماهي ولا يؤكل الطافي منه وان ياتي الى او يتردى  
 في البحر وايتان ويحل هو والجاء بركوة ولو ذبح شاة  
 لم تعلم حياتها فتحركت اخرج منها دم حلت والا فلا  
 وان علمت حلت مطلقا **فصل** الاضحية هي واجبة وعن  
 ابى يوسف سنة وقيل هو قولها وانما يجزى على ضرر مسلم  
 مقيم موسر عن نفسه لا عن طفله وقيل يجزى عنه ايضا  
 وقيل يضحي عنه ابوه او وصيه من ماله فيطعم منها  
 ما امكن ويستبدل بالباقي ما يتنفع به مع بقائه و

يدخل في كل خلق مدر ومدرى  
 ووجان خلقوم نفس يولد  
 مري يملك وهو يولد من وجان  
 الحطير من قان يولد من اخر

بطلان

بطلان

الشهات  
 لقوله صلى الله عليه وسلم احللت ميتات  
 وحجرات ودان الكبد والطحال  
 ذبح لقدم السير وكوه عروق  
 لا العضو ينقص من الحيوان  
 فلو حلت الشاة من كل ريش  
 وان اكل العلف  
 وما في الفهم من الحيا والرهيا في ما حرم  
 على التنوير



وهي شاة او بدنة او سبع بدنة بان اشترك مع ستة  
 في بقية او بغير وكل يد القربة وهو من اهلها ولم ينقص  
 نصيب احد منهم عن سبع فلو اراد احد منهم بنصيبه  
 او كان كافرا او نصيب اقل من سبع لا يكون عن  
 واحد منهم ويكون اشراك اقل من سبعة ولو من  
 اثنين ويقسم لحمها ووزنها لاجزائها الا اذا خلطت  
 من اكارعه او جلده ولو شري بدنة لا ضحية ثم اشرك  
 فيها ستة جان شتى والاشراك قبل الشراء  
 احب واول وقتها بعد فجر النحر ولا تذبح في المصبر قبل  
 صلوة العيد واخره قبيل غروب اليوم الثالث  
 واعتبر اخره للفقر وضده والولادة والموت  
 واولها افضلها وكرة الذبح ليلا فان قت وقتها  
 قبل ذبحها لزم التصديق بعين المندورة حية  
 وكذا ما شراها فقير للضحية والغني يتصدق بغيرها  
 شراها واولا وانما يجزى فيها الجميع من الضان وفي  
 فصا عدا من الجميع ويجوز الجاء والحصى والاشولاء  
 والجراب السمين لا العيين والعور او العجفاء التي  
 لا تنقي والعرجاء التي لا تمشي الى المنسك ومقطوعة  
 اليد او الرجل وذا هيئة اكثر العين او الاذن او الذنب

والاشراك في الذبح في وقت الضحى  
 والاشراك في الذبح في وقت الضحى  
 والاشراك في الذبح في وقت الضحى

او الالية وفي ذهاب النصف روايتان ويجوز ان  
 ذهاب قتل منه وقيل ان ذهاب اكثر من الثلث لا يجوز  
 وقيل ان ذهاب الثلث لا يجوز ولا يقر بغيرها من  
 اضطرارها عند الذبح وان مات احد سبعة وفي رواية  
 اذ يذبحها عنكم وعنه صح وكذا الذبح بدنة عن ضحية و  
 وقولان ويأكل من لحم الضحية ويطلع من ثمن غنم  
 وفقير وندب ان لا ينقص الصدقة عن الثلث وتركه  
 لذي عيال توسعة عليهم وان يذبح بيده ان احسن  
 والا يا مريغ ويحضرها ويكره ان يذبحها كذا في  
 يجلد بها او يعلى له كراب او فوف او يشرى بملء  
 ما ينتفع به مع بقائه كفال ونحوه لا ما يستهلك  
 كل وشبهه فان بدل اللحم او الجدي يتصدق به وروى  
 اضحية غيره غير امواجان ولو غلط اثنان فذبح كل  
 شاة الاخر صح ولا ضمان ويحى لان وان شاقا  
 ضمن كل صاحبه قيمة لحمه وتصدق بها وصحت التغطية  
 بشاة الفصيص دون شاة الوديفة وضمنها كذا  
 الكراهية المكروه الى الام اقرب وعندكم رجح مكروه  
 صام ولم يلقظ به لعدم القاطع في الاكل منه  
 ونقض وهو ما يندفع به الهلك ومندوب وهو ما

والاشراك في الذبح في وقت الضحى  
 والاشراك في الذبح في وقت الضحى  
 والاشراك في الذبح في وقت الضحى

صام  
 صام  
 صام



ما زاد ليتمكن من الصلوة قانيا ويسهل عليه الصوم ومباح  
 وهو ما زاد الى الشبع ولزيادة قوة البدن وحرام وهو  
 الذي ايد عليه الا القصد التقوى على صوم الغدا <sup>او قولي</sup> وليتأخر  
 الضيف ولا يجوز الرياضة بتقليل الاكل حتى يصفق عن  
 اداء العادة ومن امتنع عن الميتة حال المحنة او صام  
 ولم يأكل حتى مات اثم بخلاف من امتنع عن الله او حتى  
 مات ولا يثنى بالتفكير انواع الفواكه تركه افضل واخذ  
 الاطعمة رقيقة وكذا وضع الخبز على المائدة اكثر من قرب  
 الحبة ومسح الاصابيع او السكين بالخبر ووضع الملمحة  
 عليه مكره وسنة الاكل البسطة في قوله المحدث في آخره  
 وغسل اليدين قبله وبعده ويبدأ بالشرب قبله  
 وبالشيوخ بعده ولا يحل شرب لبن الاثان ولا بول الاثان  
 ولا استعمال اناء ذهب او فضة لرجل او امرأة وحل  
 استعمال اناء عقيق وبلوط وزجاج ورصاص  
 في الكسب <sup>او طاش</sup> افضل الجهاد ثم التجارة ثم الحرثة ثم الصنعة  
 ومنه فرض وهو قد الكفاية لنفسه وعياله وقضا  
 ديونه ومسجى وهو الزيادة عليه ليوارس به فقرا  
 او يحل به قريبا ومباح وهو الزيادة للجهل وحرام  
 وهو اجمع للتفاضر والبطر ان كان من صل ويخفى

لقوله تعالى فكلوا من طيبات  
 ما رزقناكم وفيه نزل قوله تعالى  
 لا تأخروا ما اهل الله لكم

بقوله في الذي يشرب من  
 ان الذهب والفضة المأكول  
 في الله عنه شرب في اناء  
 فلم يقبله وقال انها مأكولة  
 صلى الله عليه وسلم فذا ثبت هذا  
 في الشرب فكلوا في الاذهان ونحوه

على تفسير بالتفاض

ينفق

وينفق على نفسه وعياله بلا انفاق ولا تعقير ومن  
 قدر على الكسب لنفسه وان عجز عنه لزمه السؤال فان  
 تركه حتى مات اثم وان عجز عنه يفرض على من علمه  
 ان يطعمه او يدل عليه من يطعمه ويكره اعطاء سوال  
 المسجى وقيل ان كان لا يتخطى قارب الناس ولا يمتد  
 بين يدي مفضل لا يكره ويجوز قبول هدية امرء الجور  
 الا اذا علم ان اكثر ماله من حل ولا يكره اجارة بيت  
 يتيما <sup>بغير</sup> بالسواد ليشتري بيتا ياب او كيسة او بيعة او يبيع في  
 الحرم وعندهما يكره ويكره في المضارعة وكذا في سوا  
 غالبه اهل الاسلام ومن حل لذي خمر اياها طيب  
 وعندهما يكره ولا يكره بقبول هدية العبد التاجر  
 واجابة دعوته واستعارته دابة وكراه قول كونه  
 واهدائه احد النقيضين ويقبل في المعاملة ملكا قول الفرو  
 ولو اشترى او عدا او فاسقا او كافرا كقول شريفة  
 اللحم من مسلم او كتابي فيحل او من مجوسي فحرم وقول  
 العبد والامة والعتبي في الهدية والاذن بشرط  
 العدل في الديارات كالجزع عن نجاسة الماء فيتم ان اقر  
 مسلم عدل ولو اشترى او عدا او يتجرى في الفاسق و  
 المستوثم يحل بغائب رايه ولو اراق في يمينه غلبة

انفسه بملكه

في سكر الحال



صدقة وتوضا ويتم عند غلبة كذبه كان الحوط **فصل**  
 في المكسوة منها فرض وهو ما يستر العورة ويدفع  
 طرد حرش والبر والاولى كونه من القطن او الكتان بين  
 النقيس الخبيث ومنه هو الزيد لاخذ الزينة واطراف  
 نعمة الله تعالى ومباح وهو الثوب الجميل للذين ومكره  
 وهو اللبس للشكبة ويسمى الابيض والاسود ويكره  
 الاحمر والعصفر والسنه ارضاء طرف العامة بين  
 كنفية قد يشترى قيل الى وسط النظر وقيل الى موضع  
 الجلس واذا راى دجيد لفرها نقض كمال لفرها ويجل  
 للثلبني الحرير ولايجل للرجال الا قد رابع اصابع  
 كالعظم ولا يلبس باده ابرشيم وحمته غيره وعك لا يلبس  
 في الحرب ويكره لبس خالصة فيها خلافا لهما ويجوز  
 التحل بالذهب والفضة للرجال الا انهم والمنطقة  
 وطية السيف من الفضة ومما الذهب في ثقب  
 الفضي وكقابة الثوب بذهب او فضة وشدة التمسك  
 بالفضة ولايجوز بالذهب خلافا لهما ولا يتختم بحجر ولا  
 صفة ولا صيد وقيل يباح بالجل الشيب وتركن التخم  
 افضل لغير السلطان والقاضي ويجوز الاكل الشيب  
 من انا

سورة الاحقاف  
 في سورة الاحقاف

في سورة الاحقاف

ولايجوز استعمال آية الذهب  
 او المنطقة للرجال ولا لالنسان

من انا مفضل الى سرير مفضل بشرط اتقاض  
 الفضلة ويكره عند لي يوسفا وعند محرواين ويكره  
 الباس الصبي حبا ويكره حمل خرقة لمس العرق و  
 او الخياط او الوضوء ان للشكبة ان للجهة فلا هو الصحيح  
 والبر يتم ولا يلبس به **فصل** في النظر ونحوه ويحكم النظر  
 الى العورة الا عند الفورة كالطيب الى ان والى فظة  
 والقابلة الى قن ولا يتجاوز قدر الفورة وينظر لاجل  
 من الرجل الى ما سوى العورة وقد ثبت في الصلوة و  
 ونظر المرأة من المرأة والرجل الى ما ينظر الرجل الى  
 الشهوة وينظر الى جميع بدن زوجته وامته التي تجل  
 له وطيرها ومن محاربه وامته غيره الى الوجه والرجل  
 والصدر والساق والعضد ولا يلبس به بشرط امن  
 الشرف في النظر المتس لا ينظر الى البطن والظهر  
 والخصية وان امن ولا الى ثمة الاجنية الا الى الوجه  
 والكفين ان امن الشهوة والا فلا يجوز النظر لغير  
 ان اهد عند الاداء والى حكم عند الحكم ولايجوز متسكك  
 وان امن ان كانت شابة ويجوز ان يكون لا تشبه او هو  
 شيخ يا من على نفسه عليها ويجوز النظر المتسكك في  
 الشهوة عند ارادة الشراء او الكساح والعبد مع

والمراد بالبر كسنتك قولونه  
 وياخوط بار مفضله برشيم

بلفظ

بمعنى خالقك سنت ايدر

بمعنى شدة فلا تترك مدد ايلدي



لا يجوز بيعه  
بغيره  
بغيره  
بغيره

بغيره  
بغيره  
بغيره

كلا جنس المحبوب والخصى كالقفل ويكره للرجل ان يقبل قبل  
او يعانقه في ان ابلا يقبل عند ابى يوسف لا يكره ولا يكره  
بالصاحبة وتقبيل يده العالم والسلطان العادل ولا يكره  
عن امته بلا اذن لاعتد وجهه الا بالاذن ولا يكره  
الامة اذا بلغت في ان اب واحد **فصل في الاستبراء** من  
ملك امته بغيره او غيره يكره عليه وطهره ووداعه  
يسبى بحقيقة فمن خيف بغيره في غيرها وفي مرفعة جملته  
الخفيف لا يابى بغيره بغيره وعند محمد بغيره بغيره  
وعنه وفي رواية بنصفه وفي الحامل بوضعه ولو كانت  
كبدا او مشربة من امه او مال طفل او ممن يكره  
وطهره ويستحب الاستبراء للبايع ولا يجب عليه ولا يكره  
حقيقة ملكها فيها ولا التي قبل القبض او قبل الاجابة ببيع  
الفضولي وكذا الولادة وتكتفي بوضعه وجبت بعد القبض  
وهي تجزئة فاسلت وبى عند ملك نصيب بغيره لا عند  
الابنة ووداعه بغيره المستأجرة وفك المهر بغيره ولا يكره  
الحيلة لا سقاطه عند ابى يوسف خلافا لمحمد واذا بالاول ان  
علم عدم الوطى عن امه او ابنتها فانه ان حمل  
والحيلة ان لم يكن تحت حجة ان يشره وجها ثم يشرها  
وان كانت تحت حجة فان يشره وجها الباع قبل البيع

بغيره  
بغيره  
بغيره

بغيره  
بغيره  
بغيره

او ان يشره بغيره قبل القبض ثم يطلق الزوج بعد  
الشره والقبض من ملك امته لا يكره ان يشره بغيره  
وطهره او يشره بغيره فقط فان وطهره او يشره بغيره  
شيئا من الدواعي حرم عليه وعلى كل منهما ووداعه حتى  
يكره احدهما **فصل في البيع** ويكره بيع العترة خالصة  
وجان لو تخلطت في العترة وجان بيع السرقين ولا يتفاد  
كالبيع ومن ابى جارية بجل مع آخر بغيره في بلاء  
او كفى صاحبها بغيره او بغيره بغيره او بغيره او بغيره  
بغيره او وقع في قلية قد حل له بغيره بغيره ووطهره  
ويجوز بيع بناء مكة ويكره بيع ارضها واجابنا خلافا لها  
وقوله بغيره واية عن الامام ويكره الاحتكاك في اقوال الامام  
والبيع بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
بالعامه ولو ذبحا او فقه او ثوبا او اذا رفع الى الحكم  
المحك امره ببيع ما يفضل عن حاجته وان امتنع باع  
عليه ولا احتكاك في غلة ضيعته ولا فيما جلبه من بلد آخر  
وعند ابى يوسف يكره وكذا عند محمد ان كان جلبه الى  
عادة وهو المنيح ويجوز بيع العترة من يتخذ منها  
ونوباع مسلم خيرا او في دينه من يكره بغيره بغيره  
اخره وان كان الديون فبئلا يكره ويكره التسعة

قد له الاحتكاك بمعنى  
حاشا

بغيره  
بغيره  
بغيره

بغيره  
بغيره  
بغيره



اذا تعدى ارباب الطعام في القيمة تعديا فاشا فلا يش  
 به عتوق اهل الجنة ويؤثر شرا ما لا بد للطفل منه وفيه  
 لا فيه عنة وامة وملتقط ان هو في جرحهم وتوجرت  
 فقط **فصل في التفرقات** بين الباقية بالسلم والحنبل  
 والحنبل والبطل والاصل والاقام فان شرط فيها جعل من  
 اصل الحانين او من ثالث لا سبقها جان وان من كلا  
 الجانبين يحرم الاثم ان يكون بينهما محلك في لهان  
 اخذ منها وان سبقها لا يعطيهما وفيما بينهما اية سبق  
 اخذ من الاخر وعلى هذا اختلف اثنان في مسئلة واراد  
 الرجوع الى شيخه وجعل على ذلك جعله ووليمه القوس  
 سنة ومن الذي فليجب وان لم يرب اثم ولا يرفع منها شيئا  
 ولا يعطى ساكن الا باذن صاحبها وان علم المدعو ان فيها  
 لهو لا يرب وان لم يعلم حتى حضر فان قد على المنع فقل  
 والا فان كان مقتدى به او كان التمس على العائدة فلا  
 يقدروا الا فلا يثبت بالعقد وقل الاما ابتليت به  
 مرة فصبه هو محمول على ما قبل ان يصير مقتدى بادل  
 قوله ابتليت على مرة كلما يلاهي لان الابتلاء انما يكون  
 بالحرم والكلام منه ما يوجب به كاليسج وخو وفي  
 قديا ثم به اذا فعله في مجلس الفسق وهو يعلم ان قد  
 كذا

... مستند به ذلك ليس لهو ما ذكره  
 اذا رقت ذلك ليس لهو ما ذكره

وان قصد به فيه الاعتبار والاشكال فحسن ويكره فعله  
 لانتاجه عند فتح مناعه والبرص بقرأة القرآن والاشكال  
 اليه وقيل لا يثبت به وعن النبي عم انه كره رفع الصوت  
 عند القرأة قرأنا والجنات والرضف والتذكير فانك  
 به عند الفتاة الذي يستونه ووجه كره الامام القرأة عند القبر  
 وجوز ما محمد به اخذ منه ما لا اجر فيه ولا وزن له  
 وقيل لا يثبت عليه ومنه ما ياتى به كالكذب والغيبة والنميمة  
 والسب والاشتماء والكذب حرام الا في الحرب والحق وفيه  
 بين الاثنين وفي ارضاء اهل وفي دفع الظلم عن الظلم  
 ويكره التعريض الا الى جهة ولا غيبة للظالم ولا اثم في  
 السب ولا غيبة الا لمعلوم فاغيب اهل قرية ليس  
 بغيبة ويحرم اللعب بالنرد والشطرنج والاربع عش  
 وكل لهو ويكره استخام الحصبان ووضف الشفر  
 اذ في كره قوله في الدعاء منك بقدر القن من عر  
 خلا فلا يبي يوسف وكره قوله منك بحق انبيائك  
 ورسلك واستماع الملاهي حرام ويكره تعشير المصحف  
 ونقطة الالبج فانه من لا يثبت بحبيته ولا يثبت قول الذي  
 المسي حرام ولا بعبادته ويحرم اقصاء البهائم و  
 وانزاع الحية على الجمل والحقنة للحال والانت لا يحرم

... مستند به ذلك ليس لهو ما ذكره  
 اذا رقت ذلك ليس لهو ما ذكره



كالحزب وكما ولا يكثر برزق القاض كفاية بلا شرط من  
 المال ولا يكثر سفر الامة واما الولد بلا حرم وخلوة بها قيل  
 تباح وقيل لا ويكره جعل المرأة في عتق العبد نفسه <sup>لا تقبضه</sup>  
 ان اقرض قبلا <sup>لا يقرضه</sup> في حاله فله ما يخدمه به ما يحتاج ان يستوفى  
 والسنه تقليم الاضافه ونصف الايط وخلق العانة <sup>والنكاح</sup>  
 وقصة حسن ولا يثبت به خول الحم للرجال والنساء اذا <sup>انزل</sup>  
 ونقص بغيره ويسعى <sup>في</sup> الخيال لا يثبت به نقل المال الى البيوت  
 وكونه من الخلق فضل ولا يثبت به كبطان البيت  
 بالبيوت للبرد ويكره للزينة وكذا ارسلت على البيت  
 واذا ادى الفرائض <sup>واجب</sup> ان يستقيم بنظر حسن وجوا  
 جلية فلا يثبت به والقناعة بادن كفاية ومصرف البكر  
 الى ما يستفيع في الآخرة <sup>اولى</sup> **كتاب** احوال الموات ارض  
 لا يستفيع بها عادية او مملوكة في الاسلام ليس لها مالك معين  
 مسلم او ذمي وعند محمد ان ملكك في الاسلام لا تكون  
 مواتا ويشترط عند يوسف كونها بعيدة عن العامر لو  
 لم يصح من اقصاه لا يسمع فيها وعند محمد ان لا يستفيع  
 بها اهل العامر ولو قرية منه من احيائها باذن الامام  
 ولو ذمتا ملكها وبلا اذنه لا خلا قالهما ولا يجوز احيا  
 ما قرب من العامر بل يترك مرقى لاهل القرية ومطرا

طحايدهم

لخصايدهم ولا ما عدل عنه الفرات وكما واصل عوده  
 اليه فان لم يكتل جانب ومن حجاز فذلك سنين ولم  
 يعرفها اخذت منه ودفعته الى غيره ومن مصر بئر ارض  
 موات فله حريمها ان ياذن وكذا ان يغير ارضه عند حريمها  
 اربعون ذراعا من كل جانب <sup>الاصح</sup> وكذا ارضه الناصح  
 استون ذراعا وحريم العين خمسمائة ذراع من كل جانب  
 ويمنع غيره من الحفر في حريمه لافها وراعه فان صفراء  
 فيه ضمن النقصان ويكسب ان حفر فيها وراعه فلا ضمان  
 وله حريم مما سوى الحريم الاول <sup>والثاني</sup> القنينة حريم بقدر ما  
 يصلحها وقيل لا حريم لها ما لم يظهر ماؤها وعندها كالبئر  
 وان ظهرت ماؤها فهي كالعين اجماعا لا حريم لها في ارض  
 الغير الابحية وعندها مائة بقدر نصف عرضها من كل  
 جانب عند يوسف وبقدر عرضها عند محمد <sup>والاخرى</sup>  
 فائمة بين النهر والارض من البست في يد اصحاب  
 الارض فلا يفرس فيها صاحب النهر لا يلقى عليها طلبة  
 ولا يبر ولا يذله المور والقاء الطين ما لا يفسد منها  
 بها لرب النهر فله ذلك قال الفقيه ابو جعفر اخذ بقول  
 الامام في الغرس وبقولهما في القاء الطين ومن غرس  
 شجرة في ارض موات فله حريمها خمسة اذرع من كل جانب

القطن



يمنع غيره من الشرب فيه **فصل** في الشرب هو النقيض من  
 الماء والشفة شرب بن آدم وبنو آدم لا يشربون الا من  
 كافرث والدجلة غير مملوكة وكل واحد في حق الشفة  
 والوضوء نصيب الحق وكسرى النهر الى ارضه ان لم يفر  
 بالعامه وفي الانهار المملوكة والحق والبيرو القنطرة  
 لكل حق الشفة ان لم يحف التحريم كمنه المواشي والاشجار  
 على جميع الماء لا يشق ارضه او شجرة الا باذن مالكه ولا يملك  
 الاضداد وضوء غسل الشاة وفي شجرة وضوء داره  
 بالجراس في الاصح وما ارض من الماء يجب ان يكون حوله لا يوضع  
 الا برضها صاحبه وله بيعه ولو البيرة او العين او النهر  
 في ملك احد فله ان يمنع من يربد الشفة من الدخول  
 فان لم يجد غير لزمه ان يخرج البيرة الى او يملكه من الدخول  
 فان لم يفعل وضيقت العطش فقتل بالسلح وفي الحرب  
 يقتل الغير سلح كما في الظلم حال المحض **فصل**  
 وكسرى الانهار العظام من بيت المال وان لم يكن  
 فيه غني ففعل العامة وكسرى ما ملك على ارضه لا على  
 اهل الشفة ويكره من ابي وموئنه عليهم من اعلاه  
 واذا جاوز ارضه رجل سقطت عنه وليس له شق  
 ارضه ما لم يفرغ شراكوه وقيل له ذلك وعندهما

قوله والقنطرة يعني بئر القنطرة  
 مذكورة في سورة

في سورة

يمنع غيره من الشرب فيه

يحي عليهم جميعا من اوله الى اخره كحق الشرب وتفتح عونه  
 الشرب بلا ارض ومن كان له نهر يجري في ارضه غني  
 فارادت الارض منع الاجراء فليس له ذلك فان لم  
 فيه او لم يكن جاريا فادعى انه له وقصد اجراءه لا يسمع  
 بلائيه انه له او انه كان له حق الاجراء وعلى هذا المصنف  
 في نهر او على سطح الميزاب والمشي في دار الغير ان انضم  
 جماعة في شرب بينهم قسم على قدر اراضيهم وينبغي  
 ان يملك من سكر النهر بلارضهم وان لم يشرب ارضه بدونه  
 او ارضه او حصة ارضه ان يشق منه نهر او ينصب عليه رصيف  
 او ارضه او حصة ارضه ان يشق منه نهر او ينصب عليه رصيف  
 بالانهر ولا يمانية ولا ان يوسع فلم النهر ولا ان يوسع  
 بالاجام او من صفة بعدكون القسمة بالكلوي ولا ان  
 يربد كوة وان يغير بالباقيين ولا ان ينقص بعض كوة  
 ولا ان يوق شربة الى ارضه اخرى له ليس له شرب  
 فان رضى البقية بغير من ذلك جاز ولهم نقضه بعد  
 الاجارة ولو شربهم من بعدهم والشرب يوش ويوش  
 بالاشفاق به ولا يبيع ولا يوهب ولا يوجب ولا يتصدق  
 به ولا يجعل مكره ولا بدل صلح ولا يضمن من ملكه ارضه  
 فترت ارضه جارية ولا من سقى من شرب غيره

بشرط ملائمة شربة

بشرط ملائمة شربة



الاشربة تحرم الخمر والنبيذ من ماء العنب اذا غلا واشتد  
والقذف بالبرذيرة شرط خلاف لمها وحرم الطلاء وهو ما  
طلع منه ذهب اقل من ثلثه فان ذهب نصف سمي حراما  
منصقا وان طلع اذني طلحة سمي باذني اذا غلا واشتد  
والسكر وهو النبيذ من ماء الرطب اذا غلا واشتد  
نقيع الذهب اذا غلا واشتد واشراط قذف الذريرة  
على ما في الخبر واكمل حرام وحرمتها دون الخمر في سائر الخمر  
غليظة ونجاسته هذه يختلف في غليظته وخففتها وكيف  
مستحل الخمر دون هذه وحده يشرب قطرة من الخمر وان  
لم يسكر بخلاف هذه ويجوز بيع هذه ويضمن مطلقا  
خلافها وفي الخمر عدم جواز البيع وعدم الظمان  
اجماع ولو طخت الخمر او غيها بعد لا يحل وان ذهب  
الثلثان قيل لا يحكم ما لم يسكر ويحل بينه التمر والذبيب  
اذا طلع اذني طلحة وان اشتد ما لم يسكر ولا ينضج  
العسل والنحل والخمصة والشعر والذرة والخبثان  
طخت او لا وكذا الثلث وهو غير العنب اذا طلع حتى  
ذهب تمام ثلثه وان اشتد وفي الخبر بالسكر منها  
روايتان والصحيح وجوبه ووقوع طلاق من سكر  
منها تابع للحمة واكمل حرام عند محمد وبه يفتي والخطا

انما

انما هو عند قصد التقوى واما عند قصد التلذذ فحرام  
اجماعا وخلط طلال ولو خلطت بعلاج ولا يشرب  
في الدنيا والخمر والمزق والنق وكبره شرب في ردي  
الخمر والامتناع طلبة ولا يجوز شربه بلا سكر ولا يجوز  
الانتفاع بالخمر ولا ان يتداوى بها خمر ولا ذريرة  
ولا شاة آدميا ولو صبها للتداوى ولا شاة الدواب  
وقيل لا يحل الخمر اليها فان بقيت الى الخمر فلا يشرب  
كما في الكلب مع الميتة ولا يشرب باقائه الردي في الخمر  
لكن يحل الخمر اليه دون عكسه **كتاب الصيد** الصيد هو  
وهو جائز بالخمر ارجح النعمة والمجدد من سكر وغيره  
ما يؤكل لا كلبه وما لا يؤكل بجلده وشعره ولا بد فيه ابرص  
من اللحم وكون الرسل او الرامي مسلما او كتابيا وان  
لا يترك التسمية عند اعدا الرسالة او الرمي وكون

الصيد مستنفا وان لا يقعد عن طلبه بعد التواري  
عن بصره وان لا يترك المعلم غير المعلم او مسل  
من لا يحل ارساله وان لا تطول وقفته بعد ارساله  
لغير اكلان للصيد ويجوز بكل خارج علم من ذي ناب  
او تحلب ويثبت التعلم بغالب الرأي او بالبرص  
الى اهل الخبرة وعندهما وهو رواية عن الامام يثبت

اهل فنون  
سنة بركة صاوي

بعض حيوان شراب كونه بفلسه فلا بأس

ع

يعني قاصد غيب او ليدني وقته او ليرحمي



في ذي اناب ينك الاكل ثلثا وفي ذي مخالب  
 بالاجابة اذا دعي بعد الارسال فلو اكل منه الساذي <sup>دو غلة</sup>  
 اكل لان اكل منه كلب او الفهد فان اكل او ترك <sup>الاجابة</sup>  
 بعد الحكي تبطل حرمة ما صاده بعده حتى يتعلم وكذا  
 ما صاده قبله وبقي في ملكه خلافا لما كان شراب  
 الكلب من دمه او نثره فقطع منه بضعه واما ما  
 ولبعه اكل وان اكل تلك البضعة بعد صيده وكذا لو  
 لو اكل ما اطلع صاحبه من الصيد او اكل هو بنفسه  
 بعد اصوات صاحبه بخلاف لو اكل القطعة قبل ان  
 الصيد وان ضقه ولم يجزه لا يؤكل وكذا ان تركه  
 كلب غيره معلوم او كلب بجو حتى فانه جرح حل وبالعكس حرمة  
 وان لم يرسله احد فزجره مسلم او غيره فالعبرة للمسلم  
 وان ارسله ولم سلم ثم زجره فسمي فالعبرة الى الارسال  
 وان ارسله على صيد فاخذ غيره حل مادام على سنن  
 ارسله وكذا لو ارسله على صيد وبسمته واحدة فاخذ  
 كلها حلت وان ارسل الفهد فكن حتى استمكن ثم اخذ  
 حل وكذا الكلب اذا اعتاد ذلك ولو ارسله على صيد فقتله  
 ثم اخذ اخر الكلب لو ارى صيدا فاصاب اثنين واذا  
 رى سهما لم ينجح اكل ما اصاب ان جرحه وان تركه على

او كلب ترك مرسلا ثم ارسله لم ينجح في صيده

حرمة

حرمة وان وقع السهم في املا وغاب ولم يقعد عن طلبه  
 ثم وجده ميتا حل ان لم يكن به جرحه ان السهم ولا يحل ان يقعد  
 عن طلبه ثم وجده واكلمه فيما جرحه الكلب كالحكم فيما جرحه السهم  
 وان رماه فوقع في ماء او على سطح او على جبل او شجر او  
 حائط او اجرة ثم نثر في فات حرمة وكذا لو وقع على رمح  
 منصوب او قضبة قائمة او طرفا بكرة فخرج بها وان وقع  
 في الارض ابدان وكذا لو وقع على صحرة او ابرة فاستقر ولم  
 يخرج وان وقع في الماء فأت حرمة وان كان الطير ما يترك  
 فوقه في ان الغنم حرمة وفيه حرمة والاحل ويجرم ما قبله  
 المعراض بخرصة والبندقية ولم يجز به وان اصابه بحجر وجرحه  
 بجدة فان تقبلا لا يؤكل وان خفي اكل وان لم يجز به  
 لا يؤكل مطلقا ولو رماه بسيف او سكين فاصابه  
 او مقبضه فقتله لا يؤكل بشرط في الجرح الا اذا وقيل لا  
 لا يشترط وقيل ان كبير لا يشترط وان صغيرا يشترط وان  
 اصاب السهم ظفيرة او قرنة فان ادماه حله والا فلا  
 وان رمى صيدا فقطع عضوا منه اكل وان العصفور ان  
 ولم يسمه فان اضمحل التيام اكل العضو ايضا والا فلا وان  
 قدة نصفين او ثلثا واكثر من جانب الجرح اكل الكلب وكذا  
 لو قطع نصف راسه او اكثر واذا ادرك الصيد

حرمة او جرحه او طليعه



حيوة فوق حيوة المذبح فلا بد من دكونه فان تركها ممكنت  
 منها حرم وكذا لو غير ممكن في ظاهر الرواية وان لم يبق من  
 الا مثل حيوة المذبح وهو لا يتوهم بقاؤه فلم يتركه  
 ج وقيل عند الاما لا بد من تركه ايضا فان ذكاه حل  
 وكذا ان دعى المزدنية والطلبي والموقودة والتي تفرق الرب  
 بطنا وفيه حيوة خفية او حلية حل عليه الفتوى وعند  
 ابي يوسف ان كان لا يعيش مثله لا يحل وعند محمد ان كان  
 يعيش فوق ما يعيش المذبح حل وهو الا فلا ومن رمى  
 صيدا فاختنه واخرجه عن حيز الامتناع ثم رماه آخر فقتله  
 حرم ومن قيمته محرورا لا اول وان لم يختنه الا قول حل  
 الثاني ومن ارسل كلبا على صيد فادركه فضربه فمعه يمين عقل  
 ثم ضرب فقتله اكل وكذا لو ارسل كلبين فضرعه احدهما وقتله  
 الاخر ولو ارسل - جلان كل منهما كلبه فضرعه احدهما  
 وقتله الاخر حل وهو لا قول ولو ارسل الثاني بعد صرع  
 الاول حرم وضمن كفاي الرمي ومن سمع صوت فظنه  
 انسانا فرماه او ارسل عليه كلبه فاذا هو صيد اكله  
**كتاب الرهن** هو حبس شيء بحق يمكن استيفاءه منه كالدين  
 وينفق بايجاب وقبول وبيته بالقبض يكون امرا غائبا  
 او التخلية فيه وفي البيع قبض للرهن ان يرجع عنه  
 بمدا

يعني يواش لا يؤمنه ويؤله كتبه  
 و آخر كنه مذله صيد قتل انسه حرم

قبل

قبل القبض اذا قبض الرهن وهو مضمون بالاقبل من قيمته ومن  
 الدين فلو يهلك وبها سواه صار المرتهن مستوفيا الدين وان  
 قيمته اكثر فالزيادة امانة وان كان الدين اكثر سقط منه قدر  
 القيمة وطول الرهن بالبيع وتغير قيمته يوم قبضه  
 وبذلك عن ملك الرهن فكيف عليه للمرتهن ان يطلب  
 الرهن بدنيه وبكسبه وان كان الرهن عنده موله  
 وهم ان يحسن بعد فسخ عقده حتى يقبض دينه الا ان يبرأ  
 وليس عليه ان كان الرهن في يده ان يكن الرهن من  
 بيعه لا يفاء وليس للمرتهن الانتفاع بالبرئ ولا بالزيادة  
 ولا اعارته وبغير ذلك متعديا ولا يبطل به الرهن واذا  
 طلب منه امر باحضار الرهن فاذا حضره امر الرهن تسليم  
 كل دينه او لانه المرتهن بتسليم الرهن وكذا لو طالبه الدين  
 في غير بلد العقد ولم يكن للرهن حل وموثة فله ان يستوفي  
 دينه بلا احضار الرهن وكذا ان كان الرهن وضع عند  
 ولا يكف باء حضارة ولا باحضار ثمن - بين باء الرهن  
 بامر الرهن حتى يقبضه ولا ان قضى بعض حقه بتسليم  
 حصته حتى يقبض الباقي والمرتهن ان يحفظ الرهن بنفسه  
 وزوجه وولده وفادمه الذم في عياله فان حفظه  
 بغيرهم او اودعه ضمن كل قيمته وكذا ان تعدي في اوجله

بعض الناس



او جعل الخاتم في خنقه فان جعله اصبع غيرها فلا وعليه مؤنة  
 حفظه ورده اليه اوردية كاجرة بيت حفظه وصافه  
 اما جعل الابق والاداة او الفداء من الجنانية فنفسه على  
 والامانة ومؤنة ~~نفسه~~ واصلا على الراس كالتفقه والكسوة  
 والاجرة الراعي واجرة فطر ولد الرهن وسقي البستان و  
 وتلقي ثمنه وجذاذه والقيمة بمصاحبه وماداه اصبها مما  
 وجب على صاحبه بلا امر متبرع وبامر القاضى يرجع به وعن  
 الاما لا يرجع ايضا ان صاحبها **حاضر** ما يجوز ان تملكه  
 والرهن به وما لا يكون لا يفتح رهن الشارع وان مما لا يحتمل  
 القصة او من الشريك ولو طرأ فله فالاب يوسف ولا  
 رهن الثمر على الشجر بدون الشجر ولا الذرع في الارض بدونها  
 ولا الشجر او الارض مشغولين بالثمر والذرع ولو رهن  
 الشجر لمواضعها او الدار بما فيها جاز ولا يجوز رهن المحر  
 والمدبر وام الولد والمكاتب ولا بالامانات ولا بالدرن  
 ولا بما هو مضمون بغية كالمبيع في يد البائع ولا بالكفالة بالنفس  
 ولا بالقصاص والنفس مادونها ولا بالشفعة ولا اجرة  
 الناحية والمغنية ولا بالعبودية والمديون ولا يجوز للمسلم  
 رهن الحر ولا ارتها من مسلم او ذمي ولا يضمن له رهنه  
 ولو نعتا ويضمنها هو او رهنه من ذمي ويصح بالدين

بالتقنية صح  
 او باقى فالتامة

ولو

ولو موعودا بان رهن ليقرضه كذا ولو يهلك في يد المهرن  
 لزمه دفع ما وعد ان مثل قيمته او اقل وبيعه في السلم  
 وثن الصرف بالمسلم فيه فان يهلك في محل العقد ففقد  
 فقد استوفى حكما وان افرق فاقبل النقد والهلاك بطل  
 العقد والرهن بالمسلم فيه يهرن ببدله اذا فسخ وبهلاكه  
 بعد الفسخ يهلك الاصل ويقع بالايمان المضمونة  
 بانفسه اى بالمثل او القيمة كالمضروب والمهر بدل الخلع  
 وبدل الصلح عن دم غيره وبدل الصلح عن الكار وان اقر  
 المدعى بعدم الدين ولو رهن الاب لابنه عبد طفله جاز  
 وكذا الوصي فان يهلك لزمه مثل ما سقط به من دينها  
 ولو رهنه الاب من نفسه من ابن اخر صغير له او من عبد  
 له تامر لابن عليه صح بخلاف الوصي وان استدان الوصي  
 للثمن او طعامه ورهن به متاعه صح للطفل اذا بلغ  
 في شيء من ذلك لم يقض الدين ولو رهن شيئا بشئ  
 عبد فظهر حراً او بشئ قبل فظهر حراً او بشئ ذميته  
 فالرهن مقبوض وجاز رهن الذهب والفضة وكل  
 مكمل وموذن فان رهنه بجنس فله ان يملكه بجنسها  
 الدين ولا عبادة للعبادة وعند يملكها بقيمتها ان خالف  
 ونشأ فتضمن بخلاف الجنس ويجعل هناك مكان

رهن

رهن

رهن

رهن





مكان الهلاك ومن شري على أن يقطعي بالثمن صفنا بعينه أو كغيره  
بعينه صح مستحقا فان امتنع عن اعطائه لا يجزى للبايع شيء  
البيع إلا أن دفع الثمن حالا أو قيمة الرهن صفنا ومن شري  
شيئا قال لبايعه امك هذا حتى اعطيتك الثمن فهو رهن  
وعندي يوسف وديعة ولورين عشرين بالف فليس له أخذها  
بقضا حصة كالبيع ولو رهن عينا عند رجلين صح وكما  
رهن كل منهما والمضون على كل حصة دينه فان تمها يتاق  
صفها فكل في ثوبه كالعديل في حق الآخر فان قضى دين أحدهما  
فكلا رهن عند الآخر ولو رهن اثنين من احد صح وله ان  
ان يمسكه حتى يستوفي جميع حصة منهما ولو ادعى كل من اثنين  
ان هذا رهن هذا الشيء منه وقضه ويرضاه عليه بطل شرطها  
ولو بعد موت الراهن قبله ويحكم بكون الرهن مع كل نصفه  
بحقه **باب الرهن** يوضع على يد عدل ولو اتفقا على وضع الرهن  
عند عدل صح يتم بقبض العدل وليس لأحدهما أخذه منه بلا رضى  
الآخر ويضمن بدفعه الى أحدهما ويهلكه في يده على المرتين  
وكل الراهن العدل والمرتين أو غيرهما يبيع عند حلول الدين  
صح فان شرطت في عقد الرهن لا ينقل ولا يموت الراهن  
أو المرتين وله بيعه لغيبه ورثته وتبطل بموت الوكيل  
ولو وكله بالبيع مطلقا ملك بيعه بالتقديرات فلا يملكه

بجده  
المرتين

١٥٦  
بعده عن بيعه نسبة لا يعتبر رهنه ولا يبيع الراهن والمرتين  
الرهن بل لا رضا الآخر فان حل الاجل الرهن غايبا جاز الوكيل  
على بيعه كما يجزى الوكيل بالخصوصة عليها عند غيبه موكله وكذا  
يجزى لو شرطت بعد عقد الرهن في الاصح وان باعهم عند العدل  
فتمت مقامه ويهلكه كملكه فان أوفاه فاستحق الرهن وكان  
هاككا فملك صح ان يضمن الراهن ويصح البيع والقبض  
أو العدل ثم العدل ان تراضى الراهن ويصح ان أو  
المرتين ثم وهو له ويبطل القبض فرفع المرتين على  
المرتين بدنه وان كان الرهن قايما أخذه المستحق  
ورجع المشتري على العدل بثمنه ثم هو على الراهن به صح  
القبض أو على المرتين ثم المرتين على الراهن بدنه وان  
لم يكن التوكيل مشروطا في الرهن يرجع العدل على الراهن  
فقط قبض المرتين ثم أو لم يقبض وان هلك الرهن  
عند المرتين ثم استحق فملك مستحق ان يضمن الراهن قيمته  
ويصير المرتين مستوفي وان يضمن المرتين ويرجع  
المرتين بها وبدنه على الراهن **باب التوقف في الرهن**  
وجازية الجنابة عليه بيع الراهن الرهن موقوف على  
اجازة المرتين أو قضا دينه فان اجاز صار ثمنه  
رهن مكانه وان لم تجز وفسخ لا ينسخ في الاصح فان



فان شاء المشتري جبر الى ان يفك الرهن او رفع الامر الى القاضي  
 ليفسخ ويصح عتق الراهن الرهن وتذبيره واستيفاءه فان كان  
 موثرا طول بينه ان حاله او اضرت قيمته الرهن فجعلت  
 رهنا مكانه لو موصلا وان معرأ سعي العتق في الاقل من قيمته <sup>كان</sup>  
 ومن الدين ورجع به على سيده والمذبر وام الولد في كل الدنيا  
 بلا رجوع وان خلاه كاعتاقه موسرا وان اتلفه اجنى ضمة  
 المترين قيمته وكانت رهنا مكانه ولو اعاد المترين الرهن  
 من رايته خرج من ضمانه ورجوعه يعود ضمانه وله الرجوع  
 متى شاء ولو اعادته احد بهما باذن الآخر من اجنى خرج من ضمانه  
 ايضا ولو ملك في يده هلك تجاها وكل منهما ان يرد رهنا  
 فان ملك الراهن قبل رده فالتزمه الحق به من سائر الغنم  
 ولو استعار المترين الرهن من رايته او استعمله باذنه هلك  
 حال استعماله سقط ضمانه عنه وان هلك قبل استعماله او  
 فلا وصح استعارة شيء لغيره فان اطلق رهنا بما شاء  
 عند من شاء وان قيد بقدر او جنس او مرتين او بدلت بغيره  
 فان خالف فان شاء المعير ضمن المستعير ويتم الرهن بينه  
 وبين مرتنه او المترين ويرجع المترين بما ضمنه ويدينه  
 على المستعير وان وافق وهلك عند مرتنه صار مستوفيا  
 دينه او قدر قيمته الرهن لو اقل من الدين وطالب ايته <sup>يباينه</sup>

هذا هو الوجه

بياينه <sup>ووجب للمعير على المستعير مثل الدين او قدر القيمة ولو هلك</sup>  
 عند المستعير قبل الرهن او بعد فكه لا يضمن وان كان  
 قد استعمله من قبل ولو اراد المعير ان يفتك الرهن بقضائه  
 دين المترين من عنده فله ذلك ويرجع باذنه على  
 ولو قال المستعير هلك في يدي قبل الرهن وبعد افتكاكه  
 وادعى المعير ملكه عند المترين فالقول للمستعير ولو اختلفا  
 في قدر ما امر به بالرهن به فلم يجر جناية الراهن وكذا  
 جناية المترين فيسقط من دينه بقدرها وجناية الرهن  
 عليه <sup>عليه</sup> وعلى ما لم يجره خلافا لهما على المترين ولو رهن  
 عبد اياي او الف بالالف مؤجلة فصارت قيمته مائة  
 فقتله رجل وغريم مائة وحل لاجل قبض المترين <sup>المائة</sup>  
 قضاء من حقه ولا يرجع على رايته بشئ وان باع المائتين  
 بامر رايته رجع عليه بالبدية وان قتله عبد يعدل مائة  
 فدفع به افكته الراهن بغير الدين وعند محمد ان شأى فقه  
 الى المترين وان شأى افكته بالدين وان جنى الرهن <sup>ظناه</sup>  
 فذاه المترين ولا يرجع فان ابي دفعه الراهن او فذاه  
 وسقط الدين ولو ملك الراهن باع وصية الرهن وقضى  
 الدين فان لم يكن له وصي نصب القاضي له وصيا وامره بذلك  
**فصل** رهن عصبه قيمته عشرة عشرة فتختتم تحلل وهو

على المترين  
 على المدين  
 مضمونة

انما يشترط



يا ويها وهو رهن بها وان رهنه شاة في عشرة  
 بعشرة فان قد ربح جلدعا وهو ياباوي ورضاها في  
 رهن به وبناء الرهن كوله وبنية وضوفه ونه للرهن  
 ويكون رهنه الاصل فان يهلك يهلك بلا شيء وان بقي  
 يهلك الاصل فيهلك بحقه من الدين يقسم الدين على قيمة الاصل  
 يوم القبض وقيمة النامية يوم الفكاك في اصل الاصل فقط  
 او ما اصل النامية افكك به وتصح الزيادة في الرهن وان  
 في الدين فلا يكون الرهن رضاها خلا لا في يوسف وان رهن  
 عبدا يعدل الفا باليف فرفع مكانه عبدا يعدلها فالاول رهن  
 حتى يرد الى رايته والمرتين امين في الثاني حتى يجعله مكان  
 الاول به الاول ولو ابراه المرتهن الرهن عن الدين او به  
 منه فهلك الرهن هلك بلا شيء ولو قبض دينه او بعضه  
 منه او من غيره او شري به عينا او صالح عنه على شيء او  
 ارضاء به على اخر ثم يهلك قبل رده يهلك بالدين ويرد ما قبض  
 الى من قبض منه وتبطل الجلالة وكذا لو تصادقا على عبد الدين  
 ثم يهلك يهلك بالدين كذا الجنايات القتل اما عمدا وهو ان  
 يقصد ضربه بما يفرق الاضامن سلاح او حجة ومن جرح او  
 خشي ليطم او صرقة بنار وعندهما بما يقتل غالبا  
 وموجبه الاثم والقصاص عينا لا ان يعفى ولا كفارة

سبب الجناية

قارن

يعني  
 كسكف بملك

فيه والما شبعه وهو ضربه نفسا بغير ما ذكره موجب الاثم  
 والكفارة والدية المغلظة على العاقلة لا القود وهو فيما دون  
 النفس عمد واما خطأ وهو في القصد بان يرى شخصا  
 ظنه ضربه او جرحا فاذا هو آدمي معصوم او في الفعل بان يرى  
 غرضا فيضرب آدميا واما ما جرى مجرى الخطا كناية انقلب  
 على آخر فقتله وموجبها الكفارة والدية على العاقلة واما  
 قتل بسبب هو ان يجرح سيرا او يضع حجر في غير ملكه بلا قصد  
 فهلك به انسان وموجب الدية على العاقلة لا الكفارة وكلما  
 يوجب جرحا ان الارث الا يذبح ما يوجب القصاص ما يوجب  
 يجب القصاص بقتل من هو محمول الدم على ان تبعد  
 فيقتل الحر وبالعبدة المسلم الذي بالدمى ولا يقتل ان يستامن داره بده اما نيك علمش  
 بل المستامن والذم بالاشي والعاقلة المجنون والبالغ بسبب صبي الله قصاص اوله ولا عكسه  
 والصحيح بغيره وكامل الاطراف بنا قصصا والفرع بصله  
 لا الاصل بفرعه بل تجب الدية في مال القاتل في ثلث سنين  
 ولا التبدع بعبده وموتبه ومكانه وعبده وولده وعبده  
 له وان ورث قصاصا على ابيه فقط ولا قصاص على  
 شريك الاباء والمولود او المخطي والصبي او المجنون وكل  
 من لا يجب القصاص بقتله وان قتل عبد الرهن لا يقتل حتى  
 يحضر الرهن والمرتهن وان قتل مكانب عن وفاء وله



وارث مع سيده فلا قصاص وان لم يكن وفا يقتصر  
 وانه ان كان وفا لا وارث غير سيده فلا قتل ولا قصاص  
 الا بالسيف والاب القنوة ان يقتصر من ق طع يده وق تل  
 ونيه وان يطالح لا ان يعفو والعتي كالمعتوه والقاضي  
 كلاب هو العوج وكذا الوقتي الا انه لا يقتصر في النفس ومن  
 قتل له او كذا كبر وصغار فلكبار الا قصاص من  
 قاتله قتل كبر الصغار خلا في لهما ولو عاب احد الكبار  
 ينظر اجلاء ومن قتل كجدة المراققة منه ان جرحه وان  
 يظن او عصاه فلا عليه الدية وعندهما يقتصر كذا الكلام  
 في كل من قتل في التفرق والجنح وان تكر منه قتل اجماعا  
 ولا قصاص في القتل بولات ضرب السوط من جرح  
 فلم يزل اذا راس حتى ملك اقتصر من جرحه واذا اتى  
 الصفان من المسلمين واهل الحرب فقتل مسلم مسل  
 ظنه حربيا فعليه الدية والكفارة لا القصاص ومن مات  
 بفعل نفسه وصية وآسروا سيده فعليه الدية ثلث دية  
 ومن شتم على المسلمين سيفا وجب قتله ولا شيء بقتله  
 ولا في قتل من شتم على آخر سلا حايلا او نكاحا  
 في مصر او غيره او شتم عليه عصا بيلا في مصر او غيرها  
 في غيره فقتله المشرك عليه ولا على من قتل بغيره

والماز المقتوه لا يقتل  
 الخبث والشر

شتم  
 اي هو جرح  
 ايته

ليلا او اخرجه ان لم يكنه الاسر او بدون القتل و  
 يجر القصاص على قاتل من شتم عصاه في مصر  
 او شتم سيفا وضرب به ولم يقتل ورجع وشتم  
 مجنون او جنتي على آخر سيفا فقتله الا في غير  
 الدية في ماله ولو قتل حياك صال عليه ضمن قيمته  
 القصاص فيما دون النفس لا يمكن فيه حفظ المائنة  
 اذا كان عا يقتصر قطع اليد من المفصل وان كانت اكبر من  
 يد المقتوع وكذا اليد جرح في مادن الانف في الاذن وفي العين  
 ان ذهب ضوؤها وهي فاقية لا ان قلعها فيجعل على  
 الوجه قطن رطب وتقابل العين بمرارة محلاة في يده  
 وفي كل شتم تراعى فيها المائنة كما لموضحة ولا قصاص في  
 عظم سوى السن فيقطع السن قلع ويبرد وكسر لابين طرفي  
 وكسر واشي ومرتو عبد او طرفي عبد في قطع يده  
 نصف ابعده ولا في جايقة بذات وفي الدن وفي الذكر الا  
 ان قطعت الخنفة فقط وطرف السلم والذمي سواء  
 خير المجنني عليه بين القصاص واخذ الارش لو كانت يد القاطع  
 سلا او ناقصة الاصابع او رثن الشج اصغر واكبر  
 لا تستوعب الشجة بين قرنيه وقدرتوعب بين قرني  
 المشج **فصل** ويسقط القصاص بوث القاتل ويعفو

بأش يار غني

الذي بيان سقط القصاص



ويعفو الاوليا ويصلحهم على مال وان قتلوا ويكفوا ولا يعفو  
 بعضهم او عفوه ولمن بقى حصه من الدية في ثلث سنين  
 على القاتل هو الصحيح وقيل على العاقلة ولو قتل مراهقاً  
 شخصاً فامر له بستر العبد رجلاً بالصلح عن دمها بالف  
 فصالح فهي نصفان ويقتل الجمع بالفرد والفردي بالجمع  
 اكفاء ان حضروا بعدهم وان حضروا احد قتل له فقط  
 حق البقية ولا تقطع يدان بيد وان امر اسكتاه  
 فقطعها معا بل يضمنان ديتها وان قطع رجل يميني جلين  
 فلهما قطع يمينه ودية بينهما ان حضرا معا وان حضرا  
 وقطع فلهما الدية وصح اقرار العبد يقتل العمد ويقض  
 به ومن رمى رجلاً عمداً فنقد الى آخره فانما اقتضى للاول  
 وعلى عاقلة الدية لثلاث نفوس ومن قطع يد رجل ثم  
 قتلها اضربها مطلقاً ان تحلها بغيره والا ان اختلف  
 عمداً او خطأ اضربها لان كانا خطا بين بل يكفي دية  
 وفي العمدتين يؤخذ بهما وعندهما يقتل فقط ولو ضرب  
 مائة بسوط فبأمن تسعين ومات من عشرة وجبت  
 دية فقط وان جرحته وبقي الاثر ولم يمت بجرحه  
 عدل ومن قطع يده عمداً ففقا عن القطع فان منه  
 ففعل قاتله الدية في ماله وعندهما هو عفوه عن النفس  
 لا بد من الدية  
 لا بد من الدية  
 لا بد من الدية

وان عفى عن القطع وما يكره منه او عن الجنية فهو عفو  
 عن النفس جماعاً والعمد من كل المال والخطا من ثلثه والشيخ  
 كالمقطع وان قطعت امرأة يد رجل فجزاها على يده ثم مات  
 فعليه كحصر مثلهما وعليها الدية في ماله ان عمداً او على عاقلة  
 ان خطأ وان تزوجها على اليد وما يكره منها او على الجنية  
 ثم مات فعليه كحصر التل في العمد ويرفع عن العاقلة مقداره  
 في الخطا البقية وصية لهم فان خرج من الثلث سقط والا  
 فقدر ما يخرج منه وكذا الحكم عليهما في الصوق الاولى ومن  
 قطعت يات بعد ما اقتصل من القاطع قتل قاطعه ومن  
 قتل له ولي عمداً فقطع يده قاتله ثم عفى عن القتل فعليه  
 البدن ومن قطعت يده فاقصر من قاطعها فري الى نفسه  
 دية النفس خلافاً لهما فيها ففي الشهاد في القتل واعتبا  
 حاله القود ثبت للوارث ابتداء لا بطريق الارث فلا يكون  
 احدهما ضمماً عن البقية في خلافاً لما قالوا اقام احد ابنتين  
 جنة بقتل ابيهما عمداً والاثر غائب لزم اعدائهما بعد عود  
 الغائب ما خلا فلهما وفي الخطا والدين لا يلزم ولو جرح  
 القاتل على عفو الغائب فالى من ضمير بسقط القود وكذا  
 لو قتل عبد لرجلين واحدهما غائب ولو شهدوا بقتل  
 عفو اضربها لقت فان صدقها القاتل فقط فالدية بينهم



الصفة راجع الى القول والفاسد

اثلاثا وكذا باها فلا شئ لهما ولا ضيرها ثلث الدية وان  
صدقتها اخذها فقط غرم القاتل له ثلث الدية ثم  
ياخذ اية منه واختلف في هذا القتل في زمانه او مكانه  
او آية او قال احد هما منه بعضا وقال الاخر لا ادرى  
بماذا قبلت بطلت وان شهد ابا القتل وجبره الا لآية  
لزمته الدية ولو اقر كل من جليل يقتل زيد وقال  
قلتما جميعا ولو شهد ابا قتل زيد غير واحد اقر القاتل  
بكرايته وادعى وليه قتلها لفتا والعبدة بحالة الرمي  
لا الوصول في بدل حال الرمي عند الامام فلو رمى مسلما  
فارتد فوصل اليه فأت بجي الدية خلا فالرما  
ولو رمى مرتدا فأسلم قبل الوصول لا يجزئ اتفاقا  
وان رمى عبدا فاعتق فوصل فعليه قيمة عبدا وعند  
مخرج فضل ما بين قيمة مرقيا وغيره متى وان رمى  
محرم صيدا فقتل فوصل وجب الخيرون وان ملكه حلالا  
فوصل فلا وان رمى من قضى عليه برجم فخرج شره  
فوصل لا يضمن ولو رمى مسلما صيدا فقتل فوصل  
حل وفي العكس يحرم كذا الدية المقتظة  
من الابل مائة ارباعا بنات مخاض فبنات لبون  
وصفاق وخداع من كل سن وعشرون وعند محمد ثلثون

الاربعة اشهد  
الثالث الرابع  
الاربعة اشهد  
الثالث الرابع

في ثلثون سنة  
في ثلثون سنة

ثلثون سنة فدية واربعون سنة كلها خطبات  
في بطون الاول ثلثون ولا تغلب في غير الابل وهي في  
العور والحففة وهي في الخطا وما بعده من الذنوب  
الف دينار ومن الورق عشرة آلاف درهم ومن  
الابل مائة ارباعا بنات مخاض وبنات لبون  
لبون وصفا وصدعة من كل سن وعشرون ولا  
من غير هذه الاموال وقالا منها ومن البقر ايضا ما يتا  
بقرة ومن الغنم الفاشاة ومن الحلل ما يتاحل  
كل حلة ثوبان وكفارة شتم العبد واخطا عتق رقبة  
مؤمنة فان عجز فصام شهرين متتابعين ولا  
اطعام فيها وصح اعتاق وضع احد يديه مسلم  
لا الخليلين وللزوجة في النفس ما دون ما نصفها  
للرجل وللذمة مثل ما للمسلم فصل في النفس الدية وكذا  
في المأذون وفي الملك ان امنع النطق او ادا  
اكثر الحروف وفي الصلابة منع الجراح وفي  
الافضاء وادامع استسكان البهائم والذكور  
وفي ضفة وفي العقل وفي الشمع وفي البصر وفي  
الشتم وفي الذوق وفي الكحة ان لم يثبت وفي  
شعر الراس وكذا الى جبان والابواب في الغنم

في ثلثون سنة  
في ثلثون سنة

في ثلثون سنة  
في ثلثون سنة

في ثلثون سنة  
في ثلثون سنة

في ثلثون سنة  
في ثلثون سنة







وعندها القصاص في الموضي والدية في العينين  
 ولا قصاص في اصبع قطعت فئت اخرى و  
 عندهما يقتض في القطوبة وتجب الدية في الاخرى  
 ولو قطع مفصلها الا على فئت باقى فلا قصاص  
 بل الدية فيما قطع و حكمته فيما شل ولا لو كسر نصف  
 سن فاسود با فيما بل دية السن كما وكذا لو  
 واخر او اخر ولو سوت كرها بغيره وبقي ثمة  
 فالدية في الخطا على العاقلة وفي العمد في ماله ولو  
 قلع سن رجلا فثبت مكانها اخرى سقط ارثها  
 خلا فالله وفي سن الصبي سقط اجماعا وان  
 عاد الى جل سنية المقلوعة الى مكانها فثبت عليها  
 التهم لا يسقط ارثها اجماعا وكذا لو قطع اذن  
 فالصفا فالجنت ومن قلع سنه فاقص من  
 قاعها ثم ثبت فعليه دية سن المقتص منه وفي  
 في اقتصاص السن والموضي حولا وكذا لو ضرب سنه  
 فخركت فلو اجمعه القاضى في المضروب وقد  
 سقطت سنه فاضلها في سبب سقوطها فان  
 قيل مضى السنه فالقول للمضروب وان بعد مضى  
 فللمضارب ولو شج رجلا فالجنت و ثبت الشو

اد ايضا اولسه ولم

ولم يبق لها اثر سقط الارث وعنه ابي يوسف  
 ارث الالم وهو حكمه عدل وعنه حماد الطيب  
 وكذا الوجه بغيره فزال اثره ولان بقي حكمه عدل  
 بالاجماع ولا يقتض بخرج او طرفا وموضي الاجنة  
 وكل على سقط فيه القود لشبهته بقتل الاب انه  
 فالدية فيه في مال القاتل وعنه الصبي والمجنون خطا  
 ودية على عاقله ولا كفارة ولا حرمان ارث و  
 والمفتون كالمجنون **فصل** ومن ضرب بطن امرأة  
 فالقت جنب ميتا فعلى عاقلة عشرة غنم متة  
 درهم فان القته ميتات فدية وان ميتا ومات  
 الاثم فوجب ودية وان مات فالقته ميتات  
 فدية ودية وان ميتا فديتها فقط وما يجب للمجنون  
 يورث عنه ولا يورث منه الضارب وفي جنين المرأة  
 نصف عشر قيمته لو ذكر او عشر قيمته لو انثى وعنه  
 ابي يوسف ان نقصت الام ضمن نقصانها والآفة  
 ضمان فان ضربت فموت سيدها جملها فالقته ميتات  
 فان تجب قيمته لاديه ولا كفارة في الجنين **المشقة**  
 بعض طلبة كتابهم الخاق وان شرب دواء او  
 عالج رجلا لطرح جينها فالقته عا على قتلها

يعني اناسيدن قارنده در شاه جويين

يعني بعضى اعضاسى تمام اولسه جويين

يعني قتل سبعة



ان فعلت بلا اذن ابيه وان باؤنه فلا يجر  
 في الطريق من احدث في طريق العامة كيف او ميرايا  
 او جرحا او دكنا وسعد ذلك ان لم يضربهم وكل  
 منهم نزع وفي الطريق الى اذن لا يسه بلا اذن العكس  
 وان لم يضربوا على عاقلة دية من ملك بسقوطها فيها  
 وكذا لو غشي بغيره ان وان وقع العاشر على اخر  
 فاما فالضمان على من احدثه وان اصابه طرف الغير  
 الذي في الي بطل فلا ضمان وان في الطريق الى ربح  
 ضمن من حفره او وضع حجر في الطريق فتلف به  
 ان وان ائتلف به بهيمة فضا نفا في ماله والقائه  
 التراب وان في الطريق كوضع الحجر وهذا اذا فعله  
 بلا اذن الا اذا كان فعل شيئا من ذلك باؤنه فلا  
 ضمان ولو مات الواقع في البئر جوعا او غلا فلا ضمان  
 ضمان على حافره وان بلا اذن وعند محمد عليه الضمان  
 وكذا عند ابى يوسف في التمسك في الجوع وان جرح في  
 آخر فضا ن مائلف به على الثاني ولو اشترع ضا  
 في دار ثم باعها فضا ن مائلف به عليه وكذا لو اشترى  
 حشيشه في الطريق ثم باعها وبرأ الى المشتري منها  
 فتركها المشتري فضا ن مائلف بها على البايع ولو وقع

جر من ديار او سق دره  
 ديوار در طش من تراويزه  
 من يامق اجنه نقره  
 نقصن يود يوارنه دكله كبرج  
 او غي

في الطريق جرح شيئا منه ولو احرق بعد ما  
 حركته الرج الى موضع اخر لا يضمن ان كانت كسرة  
 عند ضعه ويضمن من حمل شيئا في الطريق ما تلف  
 بسقوطه منه وكذا من ادخل حصيا او قذبا او  
 خضاة الى مسجد غيره بلا اذن فوطب به احد خلافا  
 لها ولو ادخل هذه الاشياء الى مسجد حبه لا يضمن  
 اجماعا وكذا لو تلف شي بسقوط رداءه هو لا يضمن  
 من جلس في المسجد غير مصلي فوطب به احد منه خلافا  
 لها ولا فرق بين جلوسه لاجل الصلوة او للتعليم  
 او بقاء القرآن او نام فيه في اثنا الصلوة وبين  
 ان يترفيه او يقعد للحديث ولا يضمن مسجد حبه  
 اما المائلف ففيل على هذا الخلاف وقيل لا يضمن  
 بلا خلافا وفي الجالس مصليا لا يضمن اجماعا وان  
 من غير اهله ولو ائتلف جرحا في الدار علمه لا يضمن  
 الجرح او الطالة فتلف به شي فالضمان عليهم  
 ان قيل فزارع علمهم وان بعده فويله ويضمن  
 من صب الماء في الطريق العام ما عطيت وكذا  
 ان رشة بحت يزلق او توصاه به واستوعب  
 الطريق وان فعل شيئا من ذلك في سكة غير

يضمن اجماعا على

قوله يزلق يعنى  
 يزلق بالشيء



وهو من اهلها وقدر فيها او وضع مناعه لا يضمن  
 وكذا ان رثن لا يزلن عادة او بعض الطريق فتق  
 الامار المور عليه ووضع الخشبة كالرثن في استيقا  
 الطريق وعدمه وان رثن فناء حانوت باذن  
 صاحبه فالضمان على الامر حتى كما لو استاجر  
 لبني له في فناء حانوت فترك به شئ بعد فناءه ولو  
 كان امره بالبناء في وسط الطريق فالضمان على الاب  
 ولو كغسل الطريق لا يضمن ما تلف بموضع كنه ولو  
 جمع الكناس في الطريق ضمن ما تلف بها ولا ضمان  
 في ما تلف بشئ ففعل في المكث او في فناء له فيه حق  
 التصرف فان لم يكن للعامة ولا مشبه كالاهل سكة  
 غير نافذه وان استاجر صفر له في غير فناء فالضمان  
 على المستأجر ان لم يعلم الاجرة غير هاته وان علم  
 فعلى الاجير وان قال هو فناء ولبس فيه حق الخلف  
 فالضمان على الاجير فيك وعلى المستأجر استحقاق ومن  
 بني قنطرة بغير اذن الاما فتعذر امره عليه  
 فوطب فلا ضمان على الباقي فضلا ان مال حاطب الى  
 طريق العامة فطوب ربه ينقصه من مسلم او ذمي  
 واشهر عليه فلم ينقصه في مدة يمكن نقصه فيها فلفظ

او وجه الى الطريق  
 او كذا

نفس

نفس

نفس مال ضمن عاقلة النفس هو المال وكذا الوطوب به  
 من يملك نقضه كالبال طفل ووصية والراهن بفك الرهن  
 والعبد لاجره والمكاتب ولا يضمن ان باعه بعد الاشهاد ولم  
 الى المشتري فقط ولا ان طوب به من لا يملكه كالمتران  
 والمستاجر والمودع وان بناه مائلا الى الطريق ابتداء  
 ضمن ما تلف بقوط وان لم يطالب بنقصه كما في اشراع  
 الجناح ونحوه وان مال الى دار رجل فالطلب لمرتبها او  
 او سكنها فيصح تاجيله وابراؤه ولا ائتمان جيل فيما  
 مال الى الطريق ولو من القاضى ولو المشتري ولو كان  
 الى بطون خسة فاشهر على اصددهم ضمن خسران تلف  
 وعندها نصفه وان ضراصة ثلثة في دار حتى لهم بناء  
 بغير اذن شريكه او بني حاطب ضمن ثلثي ما تلف به وعندها  
 نصفه بل جناية البهيمه وعليها يضمن المراكب وطب  
 وابنه او اصابته بيدها او راسها او كذا اي عضو  
 او ضبطت او صدمت لا ما تلفت به جملتها او ذنبها  
 الا اذا او قتر ولا ما عطب برؤسها او بغيرها سائر  
 او موقفة لاجله فان او قتر لا لاجله ضمن ما عطي  
 فان اصابته بيدها او راسها او كذا او نواة او انش  
 غير او جرح صغيرا ففقا عينا او افة ثوبا لا يضمن

وصورة الاشياء ان يقول اشهدوا  
 ان قد عرفت في هذه الرحلة في يوم ما  
 هذا ولا يبع الاشياء فيقول ان يقول ما  
 ان يملك هذا مال فاحضره وقيل في هذه  
 ان يملك هذا مال فاحضره وقيل في هذه

او ضبطت او صدمت لا ما تلفت به جملتها او ذنبها  
 او موقفة لاجله فان او قتر لا لاجله ضمن ما عطي

نفس



وان كبريا من ويضم القائد ما يضمه الراكب وكذا السائق  
 في الاصح وقيل يضمن الناقة ايضا ولا كفارة عليها ولا  
 ضمان ارث او وصية بخلاف الراكب وان اجتمع الراكب  
 وحفرته والقائد والراكب والسائق فالضمان عليهما وقيل  
 على الراكب وحده وان اضطرهم فارتكبوا ما شان  
 فانما ضمن عاقلة كل دابة الاخر وان جازى بها جازا فانقطع  
 فانما فان وقفا على ظهرها فزها فحفرته وان على مالها  
 فعلى عاقلة كل دابة الاخر وان اختلفا فدية من على  
 على عاقلة من على ظهره وان قطع آخر الجبل فانما فدية  
 على عاقلة وان ساق دابة فوق سر صر او غيره  
 من ادواتها على انك فانت ضمن وكذا القائد وقطار  
 وطلي بغير منه انتك والنفس على عاقلة وان لم يملك  
 وان كان مع القائد سائق والضمان عليهما فان  
 ربط بغيره على قائده ففقط انتك ضمن عاقلة  
 القائد الدية ورجوعا بها على عاقلة الرباط ومن سل  
 بهيمة او كلبا وساقه ضمن ما اصعب في فوزه في الطير  
 لا يضمن وان ساقه وكذا في الدابة او الكلب ان لم يسبق  
 او انقلبت بنفسه ليل او نهارا فاصاب مالا او  
 نفقا ومن ضرب دابة عليها ركب ونحسها ففقد  
 او ضربت

قطار بغير علم قائده

او ضربت

او ضربت بيد صاحبه او نقرت فصدته فانت ضمن  
 هو لا الراكب ان فعل ذلك حال السبر وان اوقفها لا  
 في ملكه ففعلها وان نقرت الناحية فدمه هدمه وان  
 اقلت الراكب فضمانه على الضمان ان فعل ذلك باذن  
 الراكب فهو كفعل الراكب لكن ان وطئت احد في فورها  
 بعد الخس لا باذن فدية عليها ولا يرجع الضمان  
 على الراكب في الاصح كما لو امر صبي بتمسك على  
 دابة بسننيرها وطئت انتك فانت لا يرجع عاقلة  
 الصبي بما عزموا من الدابة على الامر وكذا لو ناول  
 الصبي سلاحا فقتل به اصدا وكذا الحكم في خنجره  
 ومعه قائد او سائق وان خنجره شئ منصوب في  
 الطريق فالضمان على من نصبه لا فوقه بل ان يكون  
 الناحية صبي او باغا وان كان عبدا فالضمان  
 في رقبة وجميع مسائل هذا الفصل والذي قيله ان  
 كان المالك ادبيا فادته على العاقلة وان غدر الضمان  
 في مال الجاني ومن فقه عين شاة فصيب ضمن  
 ما نقصا وفي عين الفرس والبغل والي راو بغير  
 الجزاء او بقرته القيمة باب جناية المرقيق والحي  
 عليه جانيات المملوك لا تجوز الا وفق واحد

قوله الناحية يعني حيوانه  
 روثه رقبته



لو محلا لدفع والقيمة واحدة لو غير محلا فلو حنى  
عبد ظلم فان شئ مولا دفع بها ويملكه وتبرأ وان  
شئ فداءها بشرها حال فان مات العبد قبل ان  
يحنى رشتها بطل صق المجنى عليه وان بعد ما حنى  
الفداء لا يبطل فان فداء فحنى فالحكم كذلك وان حنى  
جنايتين ودفع بها فيقتل بنسبة حقوقهما او  
فداءها بشرهما فان باعه او وهبه او اعتقه او  
تبرأه او استولاه غير عالم بها ضمن الاقل من قيمته  
ومن الارش شي وان عالما بها ضمن الارش كما  
لو علق عتقه بقتل زيد او ربه او شجته ففعل  
وان قطع عبيد حر عمدا فادفع عليه فاعتقه  
فالعبد صليح بالجنسية وان لم يكن اعتقه برده على  
فيقاد او يعفى وكذا لو كان القاطع حرا فصالحه  
المقطوع على عبيد ودفع اليه فان اعتقه ثم سرى  
فهو صليح بها وان لم يقتله فسرى ردوا قيد ضمن  
وان حنى ما ذون مدبون خطا كاعطاء عتقه غير عالم  
بها ضمن لرب الدين الاقل من قيمته ومن دينه ولو  
الجنسية الاقل من قيمته ومن ارشها ولو ولدت ملكا  
ما ذونه مدبونه يباع معها في دينها ولو جنت

في

في جانيها ولو اقر رجل ان زيدا حر عبيده فقتل  
ذلك العبد وتولى الموقظ فلا شئ له وان قال معتق  
قتل اسيد اخا زيدا قبل عتقه وقال زيدا بل عبده  
فالقول للمعتق وان قال المولى لامة اعتقه قطعت  
يدك قبل العتق وقالت بل عبده فالقول لها وكذا  
كل ما نال منها الا الجوع والفتنة وعند محي لا يضمن الا  
شئ بعينه بوتربرة اليها ولو امر عبيد محي  
او صبي صبي بقتل رجل فقتله فالدية على قتله القاتل  
ورجعوا على العبد بعد عتقه لا على الصبي الامر ولو  
كان مامورا العبد مثله ودفع السيد القاتل او فداء  
ان كان خطا او امانا مورا صغيرا ولا يرجع على الامر  
في الحال ويحب ان يرجع عليه بعد عتقه بالاقل من قيمته  
ومن الفداء وان كان عدا او امانا مورا كبير اقتصر  
وان قتل عبد حربين كل منهما وليا ففعا احدى  
كل منهما ودفع نصفه الى الاخرين او فدى بدينه لهما و  
ان قتل اصد بها عمدا والآخر خطا ففعا اصد وتولى  
العبد فدى بدينه لولى الخطا وينصفها لاصد وتولى العبد  
او دفع اليها بفسوة ثلثا عولا وعندهما ابنا  
منازعة وان قتل عبد لاثنتين قريبا لهما ففعا اهما



بطل لكل ولا يدفع العاقبة نصفه نصيبه الى الآخر بقيمة  
 ربع الدية وقيل يحد مع الاما فحل دية الصبي قيمة  
 فان كانت قدر دية الحرة او اكثر نقصت عن دية الحرة  
 عشرة دارهم وكذا لو كانت قيمة الامنة كدية الحرة او  
 اكثر وفي الغصب يجب القيمة بالغة ما لقت وما قدر  
 من دية الحرة قدر من قيمة الرقيق ففي يده نصف قيمته  
 ولا يزاد على خمسة الاف اثمته ومن قطع يده عتق  
 فاعتق فسرى اقتصر منه ان كان وارثه سبه  
 فقط والا فلا وعند محمد لا قصاص اصلا وعليه ارش  
 البعد وما نقص الى حين العتق ومن قال لعبدية احد  
 ثم فشي فيتين في احداهما فاشركه وان قتله  
 دية حرة وقيمة عتق ان كان القتيل واحدا وان قتل  
 كلاهما فقيمة العبدين ومن فشا عيني عبد فان  
 شأ سيده دفعه اليه واخذ قيمته او امكه ولا شيء  
 له وعندهما ان امكه فله ان يضمنه نقصان فحل  
 وان جنى مذبة او اقم ولا ضمن السبه الاقل من القيمة  
 ومن الارش فان جنى اخرى شارك وتلى الثانية  
 وتلى الاولى في القيمة ان دفعت اليه بقضاء والا  
 فان شأ اتبع وتلى الاولى وان شأ اتبع المولى

ايكسى بلش يارسه لر

ومنها

والى الثالثة

وعندهما يتبع وتلى الاولى بكل حال وان اعتق المولى  
 المذبة وقد جنى جنايته لا يلزمه الا قيمة واحدة وان  
 المذبة جنى خطا لا يلزم شئ في الحال ولا بعد عتقه  
 بل غصب العبد والصبي والمذبة والى تية في ذلك  
 ولو قطع سيده يده عتقه وقصبت فات من القطع  
 في يد القاصب ضمن قيمة مقطوعا وان قطع سيده  
 يده عند القاصب فات يبرئ القاصب ولو غصب عتق  
 محو مثل فات في يده ضمن ولو غصب تبرجني  
 عند غاصبه ثم عتق سيده او بالعكس ضمن سيده قيمة  
 لها ورجع بنصفها على القاصب ودفعه الى ت  
 الاولى في الصورة الاولى ثم رجع به ثانيا عليه و  
 عند محمد لا يدفع ولا يرجع ثانيا وفي الصورة الثانية  
 يبرج يده ولا يرجع ثانيا بالاجماع والقن في الفصلين  
 كما لا يبريد دفع القيمة وحكم تكرار الرجوع والدفع  
 كما في المذبة اخلاقا واتفاقا ولو غصب رجل مذبة  
 مرتين فجنى عنده في كل منهما عزم سيده قيمته لها  
 ورجع بهما على القاصب ودفع نصفها الى وتلى  
 الاولى ورجع به عليه ثانيا اتفاقا وقيل فيه خلاف  
 محمد رجوع ومن غصب صبي را فأتى يده في يده او

يعني صرف كونه







فعلوا فعلها وان بين قريتين فعلى اقربها وان في سوق  
 مملوك فعلى المالك وعند من على السكان والا في غير  
 المملوك كالشوارع على البيت المال وكذا ان وجد في  
 المسجدين وكذا ان وجد في السبعين وعند من على اهل  
 المسجدين وان في قرية بقرية قرية تسمع منها الصوت  
 فهو صدر وكذا الوقي وسط الفرات وان محبت بالسط  
 فعلوا اقرب القرى منه وان التقي قوم بالسيف ثم اتوا القريتين  
 اجعلوا عن قتل فعلى اهل المحلة الا ان يدعي وليه على  
 القوم او على معين منهم فقط عنهم ولا يثبت على  
 القوم الا بجهة ولو وجد في معسكر بارض غير مملوكة فاق  
 ضياء او قضاط فعلى ربه والا فعلى الاقرب منه وان كانوا  
 قد قتلوا عدوا فلاقم ولا دية وان الارض مملوكة  
 فالعكر كالسكان والقمة على المالك لا عليهم خلافا  
 لابي س من جرح في قبيلة ثم نقل الى اهلها لم يزه الا في  
 صحى مات فالقمة على القبيلة عند الاما وعند من على  
 الاشئ فيه ولو مع الجرح رجل فحمل ومات في اهلها فلا ضمان  
 على الرجل عند ابي س وفي قبس قول الاما يضمن ولو ان  
 رجلين كانا في بيت فوجد احدهما مذبوحا ضمن الآخر عند  
 ابي س خلافا لمحمد ولو وجد القاتل في قرية لامرأة كره البين

عليها

عليها وتري عاقبتها وعند ابي س على عاقبتها  
 القمة ايضا قال المتخرون والمرأة تدخل في القتل  
 مع العاقلة في هذه المسئلة ولو وجد في ارض رجل في  
 جنب قرية ليس صاحب الارض منها فهو على صاحب الارض  
 كمثل المعاقلة هي خج مقفلة وهي الدية والعاقلة بمن  
 يوقها وهم اهل الدية وان كان القاتل منهم يؤخذ  
 عطاياهم في ثلث سنين فان خربت ثلث عطايا في  
 اقل واكثر اخذ منها ومن لم يكن منهم فعاقلة قبيلة  
 منهم في ثلث سنين من كل واحد ثلثة دراهم او اربعة كل  
 سنة ثلثة دراهم او اربعة دراهم ودرهم وثلاث اذنة  
 هو الاصح وقبل في كل سنة ثلثة دراهم او اربعة فان لم  
 القبيلة لذلك ضمن اليهم قرب القبائل نسب على شرب  
 العصي والقاتل كما حدتهم وان كان ممن يتناصرون  
 بالحق او بالحق فاقلة اهل مرقه او حلفه عاقلة  
 المعتق ومولا المولات مولاه وعاقلة وعاقلة  
 ولدا لدا عتبه عاقلة امية فان ادعاه الاب بعد ما عقلوا  
 عنه رجعوا على عاقلة بما عزموا وانما تعقل العاقلة  
 ما وجب بنفس القتل فلا تعقل جناية عذ ولا جناية العبد  
 ولا ما يذم بصلح او اعتراف الا ان يصدقوه ولا اقل



من نصف عشر الدية بل ذلك على الجاني ولا بد في الت  
والصبي في العقل ولا يعقل مسلم عن كافر ولا مسلم  
بالعكس ويعقل الكافر عن الكافر وان اختلفا ملته ان  
لم يكن العداوة بين التنتين ظاهرة كالسهمود مع النصارى  
وان لم يكن لذمي عاقلة فالدية في ماله في ثلث سنين  
والمسلم يعقل عنه بيت المال وقيل كالذمي وان جنى  
على عبد خطاء فعلى العاقلة **لو صاب الوصية فملك**  
مضاف الى ما بعد الموت وهي مستحبة بما دون الثلث ان  
كان الورثة اغنيا او يستغنون بانصب تاهم والا  
فتركوا حب ولا يفتح بما زاد على الثلث والا العاقلة  
مباشرة ولا الورثة الا باجاة الورثة وتفتح بالثلث  
للأجنبي وان يجبر او يفتح من المسلم للذمي والعكس  
وتفتح للمحل وبه ان كان بينهما وبين ولاديه أقل من  
سنة أشهر ولا تفتح الريبة له وان اوصى بامته دون  
صحة الوصية والا استثناء ولا بد في الوصية من القبول  
وتعتبر بعد موت الموصي ولا اعتبار بالرد والقبول  
في صوته وبه تملك الا ان الموصي له بعد موت الموصي  
قبل القبول فانه مملوكا وتعتبر لورثته ولا تفتح من  
صبي ولا مكاتب وان ترك وفاء والوصية مؤثرة

عن

عن الدين فلا تفتح ممن يحيط دينه بما له الا ان يبرأ به  
الفرما والموصي ان يرجع في وصية قول او فعل **قطع**  
حق المالك في الغيب او يزيل ملكه كالبيع والهبة  
وان اشتراه او رجع بعد ذلك او يوجب في الموصي به  
زيادة لا يمكن التسليم الا به كانت السوق والبيع  
في الدار **الحق في القطع** وقطع الثوب وذبح ان  
رجوع لا يغسل الثوب وتخصيص الدار او يهدمها  
والجود ليس به رجوع عند تحريم خلافه لا في يوسف ولا قوله  
اخرت الوصية او كل وصية او صيت بها لفلان فله  
حرام ولو قال ما اوصيت به لفلان فله لفلان ورجوع  
الا ان يكون فلان ميتا وتبطل بهبة المريض وصيته  
لأجنبيته تكفي بعد طهارة اقراره ووصيته وبهية لانه  
الكافر او الرقيق ان سلم او عتق بعد ذلك وبهية  
والمفلوج ولا تشل والمسلول من كل ماله ان طاله ولم  
موته منه والا فمن ثلثة **لو وصية بثلث المال ولو**  
اوصى بكل من اثنين بثلث ماله ولم يجز وارثه قسم  
الثلث بينهما نصفين ولو للاحدهما ثلثه والاخر **بسد**  
قسم اثلاثا ولا للاحدهما ثلثه والاخر ثلثيه او يتصفوا  
بكله يتصفوا الثلث بينهما وعندهما ثلث في الاقل

او ثلثه



وبخمس خمسين وثلاثة اقسام في الثاني ويرجع في الثالث  
 ولا يضر الموصي له بالمال ايد على الثلث عند الاموال في الثلث  
 والسعاية والادراهم المرسلة وبطل الوصية بنصيب  
 ابنه وتصح بمنزل بنصيب ابنه فلو كان له ابنان للموصي  
 الثلث وان ثلثه فالرجع وان اوصى بخمسة من ماله  
 فالتعيين الى الورثة وان بسهم فاسدس وعندها  
 مثل نصيب احداهما الا ان يزيد على الثلث ولا اجازة  
 قالوا هذا في عرفهم وفي عرف السهم كالجزة وان  
 اوصى له بسدس ماله ثم ثلث ماله واجازة وافله الثلث  
 وان يسدس ثم يسدس فله اسدس سواء اتحد المجلس او  
 اختلف وان ثلث واداه او غنم او ثيابا او غيرها من  
 جنس واحد فله الثلثان فله الباقي ان خرج من الثلث  
 وكذا اكل مكيل وموزون وان ثلث ثيابا او غيرها  
 فله الثلثان فله الثلث ما بقي وان ثلث عبده  
 فله الثلث وعندها كل الباقي وقيل يوافقان والله اعلم  
 كالعبيد وان اوصى بالف وله عين ودين فله عين  
 ان خرجت من ثلث العين والآدفع ثلث العين  
 وثلث ما يستوفي من الدين حتى يتم وان اوصى  
 بالثلث لزيد وعمر واداهما مبيت فلهما الثلث وان

ان

وان قال بين زيد وعمر فالنصف للرجع وان اوصى  
 ماله ولا مال له فكتب فله ثلث ماله عنه الموت وان  
 ثلث غنمه ولا غنم له او كان فله ثلث قبل موته بطلت  
 وان استقفا و غنما ثم مات صحته في الصحيح وان اوصى  
 بشاة من ماله ولا شاة له فله قيمتها وبطل الوصية  
 من غنمه ولا غنم له وان اوصى بثلث ماله لأميرك  
 او لاداه وحن ثلث والفقراء والمكسين فله من  
 ثلثه اقسام وككل فريق خمس عند محمد ثلثه بغيره  
 وككل فريق سبعان وان اوصى بثلث ماله لزيد  
 والفقراء فله نصفه ولهم نصفه وعند محمد ربع الثلث  
 لهم ثلثه وان اوصى بثلث لزيد ومائة لعمرو ثم قال  
 ليكر اشركك معها فله ثلث ما كمل ولو بثلث لزيد  
 وخمسين لعمرو فليكر نصف ما كمل منها وان قال  
 لفلان على دين فصدقه فانه يصدق الى الثلث  
 فان اوصى مع ذلك بوصايا على ثلث لهما وثلثه  
 للورثة ويقال لكل صدقه فيما شئتم فبعضها صح  
 الوصايا بثلث ما اقره اياه والورثة بثلث ما اقره آ  
 ويختلف كل على العلم بدعوى الزيادة على اقره  
 وان اوصى بعين لوارثه ولا جنى فللا جنى نصفها



ولا شيء للوارث وان اوصى بغيره من ثلثه اثوابه  
 متفوتة فضايع ثوبه ولم يدبر ايها هو والورثة  
 تقول بغيره بطلت الوصية فاسلموا ما  
 فله من الحية ثلثا جديتها ولذي الردى ثلثا ردة يراها  
 ولذي التوسط ثلث كل منهما وان اوصى ببيت معين  
 من دار مشتركة قسمت فان خرج البيت في نصيب  
 الموصي فهو للموصي له وعند محله نصفه والا فله  
 قدر ذرعه وعند محله قدر نصف ذرعه والافار  
 كالوصية وقيل لا خلاف فيه لمحذوه والمحيى وان  
 اوصى بالف عيين من مال غيره فله بها الاجارة بعد  
 الموصي وله المنع بعد الاجارة بخلاف الورثة لو اجاز  
 واما زاد على الثلث وان اقر احد الابن بعد القيمة  
 بوصية ابيه بالثلث فعليه دفع ثلث نصيبه وان اوصى  
 بامة فولدت بعد موته فيها للموصي له ان خرج الثلث  
 والا فله الثلث منها ثم منه وعندها منها على سوا  
**العقود** في المرض العبرة بحال التقرف في التقرف  
 الحية فان كان في الصحة فن كل المال وان في مرض الموت  
 فن ثلثه وانما في الموت من الثلث وان كان في الصحة  
 ومرض صح منه كالبصية فالخير في مرض الموت



والحيات والكفالة والرهبة وصية واعتبا من الثلث  
 فان اعتق وحابا وضاق الثلث عنهما والحيات اولى  
 قدمت وهما سوا ان اخرجت وان اعتق بين حييتين  
 فنصف للمولى ونصف بين العتق والآخره وان حال  
 بين عتقين فنصف للمولى ونصف للعتقين عنه  
 بهذه المائة عبد فله ثلث منها درهم بطلت الوصية  
 وعندها يعتق بما بقي ولو كان العتق حجج بما بقي  
 اجاعا وتبطل الوصية يعتق عبده لو جنى بعد موت  
 سيده فدفع بها وان قدى فلا ولو اوصى لزيد بثلث  
 ماله وترك عبدا فادعى زيد عتقه في الصحة والوارث  
 عتقه في المرض فيقول للوارث ولا شيء لزيد الا ان يرضى  
 الثلث عن قيمته او يرضى عن عوايه ولو ادعى رجل  
 على الميت دينا والعباد عتاقه في صحة وصدقهما  
 الوارث ليع العبد في قيمته وتدفع الى الفريم وعندهما  
 لا يسع وان اجمعت وصايا وضاق الثلث عنهما  
 قدمت الفريض وان اضرها فان تواتر الوصية  
 او غيرها قدمت ما قدمه وقيل تقدم الزكوة على الحج  
 وقيل بالعكس تقدم الحج والزكوة على الكفارات وفي  
 القتل والظهار واليمين والكفارة على صدقة الفطر



وصدقة الفطر على الاضحية وان اوصى بحجة الاسلام نحو  
 عنه رجلا من بلده ركبا ان وفيت النفقة والآفة  
 حيث نفي وان خرج حاجات في الطريق واوصى  
 ان يحج عنه حج عنه من بلده وعندها من حيث مات  
 استحق وعلى هذه الخلاف اذا مات الى حج عن غيره  
 في الطريق **باب الوصية** الاقارب وغيرهم جارات  
 ملاصقة وعندها من يكن ويجمعهم مسجد ها ويتولى  
 فيه السكن والماكل والكرن والانشى واسلم والذي  
 وصهره من هو ذر وحم محرم من امرأته وصته  
 من هو زوج ذات رحم محرم منه يستوى في ذلك  
 الحرة والعبد والاقرب والابعد واقربه واقرباؤه  
 وذوقرأته وارحامه وذوارحامه وانسابه الا  
 فالاقرب من كل ذي رحم محرم منه ولا يدخل فيه الوالدان  
 والوالدان والولد وفي الجدة وايتان ولم يكن له  
 زوجم محرم بطلت ويكون للاثنتين فصا عدا وعندها  
 من ينسب الى اقصى اب له في الاسلام بان يلم او اوصى  
 الاسلام وان لم يلم فمن له عمان وخالان الوصية  
 لعممة وعندها لكل على السواء ومن له عم وخالان  
 نصف الوصية لعم ونصفها بين خاليم وان لم يلم

نقطة

فقط فنصفها له وان عم وخال وعم وخالة فالوصية  
 للعم والعم على السواء وعندها الوصية لكل على السواء  
 في جميع ذلك واهل الرجل زوجة وعندها من يعولهم  
 وتضمنهم نفقة وآله اهل بيته وابوه وجده من اهل بيته  
 واهل نسبه من ينسب اليه من جهة الاب وجدة اهل بيت  
 ابيه والوصية لبني فلان وهو اب صلب للزوجة  
 وعندها وهو وراثة عن الاما يدخل الاثالث ايضا  
 ولو رثته فلان للكرن مثل حظ الاثنتين ولو ولد فلان  
 للكرن والانشى على السواء ولا يدخل اولاد الابن عند  
 وجود اولاد الصلب ويدخلون عند عدمهم دون اولاد  
 النيت وان اوصى لبني فلان وابو قبيلة لا يخصون  
 فمها باطلة وان لا يتامرهم او عيالهم او زماهم  
 او اراكلهم فللمنفى والفقر منهم والانشى ان  
 كانوا يخصون وللفقراء منهم ان كانوا لا يخصون  
 ولواليه فمها من اعتقهم في الصبي او المرضي والاد  
 لادهم ولا يدخل مولى الموالاة ولا مولى المولى الآله  
 عند عدمهم وتبطل ان كان له مقتنون ومقتنون  
 واقل الجميع اثنتان في الوصايا كما لو ارثت **باب الوصية**  
 بالخدمة والسكنى والتمرة وتصح الوصية بخدمة عبده



او سكنى داره وبغلتها مدة معينة وابدأ فان خرج  
 ذلك من الثلث سلم الى الموصى له والا قسمت الدار  
 وتبليها في العبد يومين لهم ويوما له فاذا مات الموصى  
 له ردت الى ورثة الموصى وان مات في حياة الموصى بطلت  
 ومن وصى له بغلته الدار والعبد لا يكون له السكن والا  
 في الاصح ولا لمن اوصى له بالخدمة والسكنى ان يواصر  
 وان اوصى له بثمره بستانه فاق وفي ثمره فله هذه  
 وان زاد ابدأ فله هي وما يستقبل وان اوصى بغلته  
 بستانه فله لوجوده وما يستقبل وان اوصى له بصوف  
 غنمه او لبنها او اولادها فله ما يوجد من ذلك عند  
 فقط قال **ابو** لم يقل **وصية** الذي ولو جعل ذمتي داره  
 ببيعة او كنية في صحته ثم مات فميراثه ولو اوصى به  
 لقوم مستمين جان من الثلث وكذا في غير المستمين  
 خلا فلهما وتصح وصية مستامن لا وارث له في داره  
 لكل مال المسلم او ذمتي وان اوصى ببعضه ردا الباقي ارض  
 وتصح الوصية له مادام في داره من مسلم او ذمتي  
 وصاحب الرهوى ان لم يكفر به او اه فهو كالسلم في الوصية  
 والا كما لم يرد ووصية الذمتي تعتبر من الثلث ولا يخرج  
 الورثة وتحتون للذمتي من غير ملته لا التي في دار

دار

دار الحرب **باب** الوصى ومن هو اوصى الى رجل فقيل في  
 ورد في غيبته لا يرتد وان رد في وجهه يرتد فان  
 لم يقبل ولم يرتد حتى مات الموصى فهو مخير بين القبول  
 وعدمه وان باع شيئا من التركة لم يبق له الرد وان  
 غير عالم بالا يصفى فان رد بعد موته ثم قبل صح ما لم ينفذ  
 قاضي رده وان اوصى الى عبدا وكافرا فاسق ارضه  
 القاضي ويفسب غيره وان الى عبده فان كان كل الوصية  
 صفرا اصح خلا فلهما وان فيهم كبير بطل اجماعا  
 ولو كان الوصى عاجزا عن القيام بالوصية ضم اليه  
 غيره وان كان قادرا امينا لا يخرج وان شك  
 الورثة او بعضهم منه ما لم يظهر منه ضيانه وان اوصى  
 الى اثنين لا ينفرد احدهما الا بشراء الكفن وتجهيزه و  
 ضوامة وقضاء دين وطلبه وشراء حاجة الطفل و  
 قبول الرهبة له ورد دويعة معينة وينفذ وصية  
 معينة واعتاق عبد معين ورد مفضول او شري  
 شراء فاسد او جمع اموال ضايعة وحفظ المال  
 وبيع ما يخاف تلفه وعند ابى يوسف يجوز للانفراد  
 مطلقا فان مات احد الوجهين اقام القاضي غيره مطلقا  
 ان لم يوصى الى احد وان اوصى الى المجان وتنفذ



ووجه ووصي الوصي وصي في الترتيبين وكذا ان اوصى اليه  
 في احديهما خلا فلهما وتصح قسمة الوصي عن الورثة مع الموصي  
 له فلا يرد جوعون على الموصي له لو ملك حظهم في يد الوصي  
 لا مقاسمة معهم عن الموصي له فيرجع عليهم ثلث  
 ما بقي لو ملك حظ في يد الموصي وصحت للقاضي لو  
 قاسمهم عنه واخذ قسطه وفي وصية تجزئ لو قاسمهم الوصي  
 الورثة فضاء عنه يؤخذ للرجل ثلث ما بقي وكذا دفعه  
 لمن تجزئ فضاء في يده وعند ابى يوسف ان بقي من الثلث  
 شيء اخذ والا فلا عند ابي لا يؤخذ شيء ولو باع الوصي  
 من التركة بعد امة غيبة الفراء جاز وان اوصى ببيع  
 شيء من تركته والتصدق به فباعه وصية وقبض ثمنه  
 فضاء في يده واستحق البيع ضمنه ورجع به في التركة  
 لو قسم الوصي التركة في صلب الصغير شيء فقبضه  
 وباعه وقبض ثمنه فضاء واستحق ذلك الشيء رجعي  
 مال الصغير والصغير على بقية الورثة بخصته ولا تصح  
 بيع الوصي ولا شراؤه الا بما يتفادين فيه ويصح ان  
 من نفعه ان كان فيه نفع خلا فلهما وله دفع المال مضاعف  
 وشركة وبضاعة وقبول حوالة على الاملاء لا على الا  
 ويجوز له ولا للاب الاقراض ويجوز الاب الاقراض

للوصي ولا يتجزئ في مال الصغير ويجوز بيعه على الكبير  
 الغائب غير العقار ووصي الاب احق بال صغير من  
 جده فان لم يوص الاب فالجدة كالاب **فصل** في شهادة  
 الوصيان ان الميت اوصى الى زيد معهما لا تقبل الا  
 ان يدعيه زيد وكذا لو شهد ابنا الميت ولف  
 شهادة الوصيين بال صغير وكذا الكبير في مال الميت  
 وصي له في غيره وعندهما تصح للكبير في الوجهين و  
 شهادة الوصي على الميت جارية لاله ولو بعد الغزل  
 وان لم يخاصم ولو شهد رجلان لا ضربين بدين الف  
 على ميت والاخران لهما بمثلته صحتا خلافا لابي يوسف  
 ولو شهد كل فريق الاخر بوصية الف لا تصح ولو شهد  
 احد الفريقين الاخر بوصية جارية والاخر له بوصية  
 عبد صحى وان شهد الاخر له بوصية ثلث لا تصح **كتاب**  
 الخنثى هو من له ذكر وفرج فان بال من احدهما  
 اعتبر به وان بال منهما اعتبر بالسبق وان استويا  
 في السابق فهو مشترك ولا اعتبار بالكثرة خلافا لهما  
 فاذا بلغ فان ظهر بعض علامات الرجال من نبات  
 لحية او قدرة على الجماع او احتلاما كالهبل فرج وان  
 ظهر بعض علامات النساء من حيض وجعل وجه

جائز في مسائل



وانك رتدي ونزول لبن فيه وتمكين من الوطئ  
 فامرأة وان لم يظهر شيء او تعارضت فشكل قال محمد  
 الاشكال قبل البلوغ فاذا بلغ فلا شكال واذا ثبت  
 الاشكال اخذ فيه بالاحوط فيصلي بفسخ ويقف  
 بين صفي الرجال والنساء فلو وقف في صفهم بعيد  
 الاصف من جانيه ومن يحداه من خلفه وان في  
 صفين اعاد هو ولا يليه غيره او لا حياء وليس  
 المختار في احرامه ولا يكشف عند رجل ولا امرأة ولا يخلو  
 غير محرم من رجل او امرأة ولا يلبس بل محرم ولا  
 ولا يجتنب من ماله ان كان له مال والآفة بيت المال  
 ثم تباع فان مات قبل ظهور حاله لا يفصل بينه وبين  
 رفته انوابه ولا يحضر بعد ما احق غسل رجل ولا  
 امرأة وندب شجرة قبره ويوضع الرجل يمينه الى  
 امام ثم هو ثم المرأة ان صلى عليهم جمة وله ان  
 نصيب من اميرك عند الاما فلو مات ابوه عنه وعن  
 ابن فلان سليمان وله سهم وعند الشعبي نصف  
 النصيبين وهو ثلث من سبعة عند ابني وخنة من شي  
 عشر عند محمد ولو قال سيده كل عبد لي صرا وكلامه  
 لي صرة لا يفتق ما لم يستن ولو قال بعد ما تقرر

الا يشترط جارية صح

شكال

شكال ان ادكره او انشئ لا تقبل وقبله يقبل **مثال**  
 شئ كناية الاخرس وانما هو يعرف به او ان ينجي  
 تزوج وطلاق وبيع وشراء ودية وقود عليه  
 كالبيان ولا يتخذ قذف ولا غيره ومقتضى ان  
 امته به ذلك عتبت ان شئت فهو كالآخرس والآ  
 فلا واكتنابه من الغايب ليت بحجة قالوا المكتنابة  
 اما مستبين مرسوم وهو كالنطق في الغايب والمناظر  
 وامستبين غير مرسوم كالكتابة على الجدار وورق  
 شئ وينوي فيه اما غير مستبين كالكتابة على الرقعة  
 والامانة والاجرة به واذا اضلعت الكنية بمبينة اقل  
 منها تحري واكل والآ فلا توكل حال الاختيار وللحجة  
 عند الاضرار واذا اصرق رهن انة المتلخص بدم  
 وزال منه فاتخذ منه مرفعة جان والحق كالغسل  
 ولو جعل السلطان الخراج لرب الارض جان في  
 العنة ولو دفع الاراض المملوكة الى قوم ليعطوا  
 الخراج جان ولو نوى قضاء رمضان ولم يعين عن  
 اى يوم صح ولو عن رمضان فلا في الاصح وكذا في  
 قضاء الصلوة لو نوى ظهراً عليه مثلاً ولم ينو اول  
 ظهراً او آخر ظهراً او ظهر بينهما او قيل صح فيها ايضا



وابتلع الصائم براق غيره فان كان جليته منه الكفار  
 والآفلا وقتل بعض الحاج عذره في ترك الحج ومن قال  
 لامرأة عند ما يدين تون من شدي فقالت شدي  
 لا ينقذ النكاح بينهما ما لم يقل قبول كدم ولو قال  
 لها خوشندين ران من كره دايدي فقالت كره  
 ايندم فقال بذر قسم ينقذ ولو قال له رجل خسر  
 خوشن را بدمين ران انشي انشي فقال دكشم  
 لا ينقذ ولو منعت المرأة زوجها من الدخول عليها وهو  
 يكن معها في بيتها كانت ناشزة ولو سكن في بيت  
 الغصب فامتنعت منه فلا ولو قالت لا اسكن مع  
 امك واهل بيتي على حدة فليس لك ولو قالت  
 مرا طلاق ده فقال داد ده كره او كره داد ده باد  
 او كره داد ان نوي يقع والآفلا ولو قال داد ده بيت  
 او كره است يقع وان لم ينو ولو قال داد ده انكار  
 لا يقع وان نوي ولو قال وي مرأى شايذ تاقي  
 ايمه غير لا يقع الا بالنية ولو قال لها جيله زمان كن  
 فهو اقرار بالتطوق لطلاق الثلث وقال جيله زمان  
 كن فلا ولو قالت له كايين شر اجشيمه مرا جيك  
 بان دار فان طلقها سقط المهر والآفلا ولو قال

بعده

١٧٨  
 بعده يا ما كمي ولا مته انا عجبك لا يعنق ولو دعي الى  
 فخر فقال بدمين سوكته است كه اين كار كنتم فهو  
 اقرار باليمين بالله تعالى وان قال بدمين سوكته است  
 بطلاق فاقرب بالخلف بالطلاق فان قال قلت كنت  
 كذبا لا صدق وكذا الوفاق مرا سوكته خانه است كه  
 اين كار كنتم ولو قال المشتري للبايع بعد البيع يا  
 راياد ده فقال البايع بدمين بكوني للبيع العفا  
 المتنازع لا يخرج من بدوي اليد ما لم يبيع المدعي ولا  
 يصح قضاء القاضي في عفا ليس في ولايته واذا قضى  
 القاضي في حادثة بينية ثم قال رجوت عن قضائي  
 او يدلي غير ذلك ووقعت في تلبس الشهود <sup>حلفت</sup>  
 او ابطلت حكمي وحوذك لا يعتبر القضاء ماض ان  
 كان بعد دعوى صحيحة وشهادة متقبلة ومن له  
 على آخر حق فنجي قوما ثم سأل عنه فاقرب به وبهم  
 ويسمونه وهو لا يبرأهم صحت شهادتهم عليه وان  
 سمعوا كلامه ولم يبرده فلا ولو بيع عفا وبعض  
 اقارب البايع حاضر يعلم البيع وسكت لا يسمع  
 دعوته بعده ولو وهب امرأة مهرها من زوجها ثم  
 ماتت فطلب اقاربها المهر وقالوا كانت الراسية في مرضها



موتها وقال بل في صحتها فالقول له ولو اقر حتى ثم قال  
كنت كاذبا فيها اقرت حلف المقر له ان المقر لم يكن  
كاذبا فيها اقر وليست ببطل فيما تدعي عليه عند ابي  
وبه يفتي والاقراء ليس باب للملك لو قال لآخر و  
وكنتك ببيع هذا فكت صا كاكيل ومن وكل امرأته  
بطلاق نفسه لا يملك عزها ولو قال الآخر وكنتك  
بكذا على اني متى عزتك فانت وكيل فطريق عزله  
ان يقول عزتك ثم عزتك ولو قال كذا عزتك فانت  
وكيل فطريقه ان يقول رجعت عن الوكالة الموقفة  
وعزتك من المتجربة وقبض بدل الصلح قبل التفرقة  
شروط ان كان ديناً بين والآفلا ومن ادعى على صبي  
دار افضالي ابواه على مال الصبي فان كان له بيته فان  
الصلح ان كان بمثل القيمة او اكثر بما يتغابن فيه وان لم يكن  
له بيته او كانت غير عادلة لا يكون ومن قال لا بيته لي ثم طرد  
برهن صح وكذا لو قال لا شهادة لي في هذه القضية ثم شهد  
وللأما الذي ولاه الخليفة ان يعطع انسانا من طريق  
الجد ان لم يضرب بالآرة ومن صادرة السلطان  
ولم يعين ببيع ماله فباع ماله تفذ ولو طوق امرأته  
صبي وبيت مهرها منه لا تصح الهبة ان قدر على الصبي

وان اكرها على الملع ففعلت يقع الطلاق ولا يكمل المال  
ولو احوالت انسا بالجهر على الزوج ثم وهبت من الزوج  
لا تصح الهبة ومن اتخذ بئرا او بالوعة في داره فبئرها  
حايطة جارة وطلب توكيله لا يجبر عليه وان سقط الحائط  
منه لا يضمنه ومن عذر داره وجسه بآلة باذنه فالحق  
لها والنفقة دين عليها وان عجز حالها باذنه فالحق  
لها وهو متبرع وان عجز لنفقه باذنه فالحق له ومن  
اخذ غير ماله فمزرعة انسانا من يده فلا ضمان على ان يترك  
ومن في يده ماله انسان فقال له سلطان ادفع لي  
قطعت يدك او ضربتك خمسين سوطا لا يضمن لو وقع  
ولو وضع في الصحراء منجلا ليصيب به حمار وخشوعتي  
عليه فجا في الغد ووجد الحمار مجروحاً ميتاً لا يحل اكله و  
وكبره من اشاة الخيل والحصنة والخنانة والذكر و  
والفدة والبراق والدم المسفوح والفاضل ان يقرض  
مال الغائب والطفل والمقطة ولو كانت حشفة  
الصبي ظاهرة من راء ظنه محتسب ولا تقطع جلدة  
ذكره الا بشقة جات تركه خثانه وكذا شيخ مسلم  
وقال اهل البصر لا يطبق الختان ووقت الختان غير معلوم  
وقبل سبع سنين ولا يكون ان يصلح على غير الانبياء



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم آية للذين آمنوا ولعل لغير المؤمنين عبرة

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم آية للذين آمنوا ولعل لغير المؤمنين عبرة



الى الميت انثى وهو باخذ ابنة الفريضة عن افراد  
 بكنه جميع المال واقربهم جزء الميت وهو الابن وابنه  
 وان سفل ثم اصله وهو الاب والجد الصحيح وان  
 علام ثم جزء ابية وهم الاخوة والاخوات لابوين او  
 لاب ثم بنوهم وان سفلو ثم جزءه وهم الاعمام  
 لابوين او لاب ثم بنوهم وان سفلو ثم جزء جد ابية  
 كذلك والعصبة بغيره من فرض النصف والثلاثين  
 يصرن عصبة باخوتهن ويقسم لذكر مثل حظ الانثيين  
 ومن الافرض لها واخواتها عصبة لا نصيب لغيره و  
 بنت الاخ والعصبة مع غيره الاخوات لابوين او لاب  
 مع البنات وبنات الابن وذو الابوين من العصبة  
 مقدم على ذوي الاب حتى ان الاخوات لابوين مع  
 بنات الاخ لاب وعصبة ولد الزنا وولد المملعة مولى  
 امه والاب مع النيت صاحب فرض وعصبة واخر  
 العصبة مولى العناقة ثم عصبة على الترتيب المذكور  
 فمن ترك اب مولا وابن مولا فماله كله لابن مولا  
 وعند ابى يوسف الاب للمرسل والباقي للابن ولو كان  
 مكان الاب جزء فكله لابن اتفاقا ولو ترك جزء مولا  
 واحاه فالجد اولى وعندهما استويان والعصبة

انما ياخذ ما فضل من ذوى الفروض فلو تركت زوجا  
 واخوة لام واخوة لابوين وامان نصف للزوجة  
 للام والثلاث الاخوة لام ولان ركهم الاخوة لابوين  
 وسكنى الشريعة والى رتبة **فصل** جث الحرام متف  
 في حق سنة الابن والاب واليت والام والزوجة  
 والزوجة ومن عداهم يجب الابعاد لا قرب وذو الفرائد  
 بذى القربى ومن يدلى شخص لا يرث مولا او لا  
 الام حيث يدلون بها وبرثون معها ويجوز الاخوة بالاب  
 وابنه وان سفل وبالاب والجد ويجوز اولاد العلات  
 بالاخ لابوين ايضا وعندهما لا يجزى الاخوة لابوين ولا  
 بالجد بل يقاسمون وهم كاخ ان لم تنقض المقاسمة  
 عن الثلث عند عدم ذى الفروض او عن السرس عند وجود  
 والقنوى على قول الامام واذا استكمل بنات الصلب  
 الثلثين سقط بنات الابن الا ان يكون بكنه ابين او  
 سفل مهنت ابن ابن فبعقب من كذا انه ومن فوقه فن  
 ليست بذات سهم ويسقط من دونه واذا استكمل  
 الاخوات لابوين الثلثين سقط الاخوات لاب الا ان  
 يكون معين اخ لاب والجد تركتهن يسقطن بالام  
 والابويات خاصة بالاب ايضا وكذا بالجد الام والاب



والقرعة منهن من اى جهة كانت بحسب المعنى من اى  
 جهة كانت وارثته كانت القربة او محبوبة كالم الاب  
 معه فانما يجب اتم اتم الام واذا اجتمع جدان احد هما  
 قرابة كالم ام الاب والاب خرى ديت قرابتهن كالم  
 الاب وهى ايضا اتم اتم الام فقلتك السدس لذت القربة  
 وثلاثه لآخرى عند محمد وينصب عند ابى سفيان والمحروم  
 بالقتل وكوه لا يجب والمحجب بحسب كالم فى الجدة وكالافوة  
 والاخوات بحسبهم الاب والمحجبون الام من الثلث والاسدس  
**فصل** واذا نزلت سهام الفريضة فقد عالت واربعة  
 من راج لا تقول الاثنان والثلاثة والاربعة والاشمانية  
 وثلاثة تقول السنة الى عشرة وشرافا وثقفا والاثنان عشر  
 الى سبعة عشر وشرافا لثقفا واربعة وعشرون الى سبعة  
 وعشرين ولو لا واحد فى البنية وهى امرأة وبنان الوان  
 والردضة القول بان لا يستغرق الزام الفريضة مع عدم  
 العصبية فيه ابا في عدا ذوى الالهام سوى الزوجين  
 بعد سهرامهم فان كان من يرث عليه جنا واحد الميثلة  
 من عدم دروسهم وان كانوا جنسين او اكثر فى عدد  
 سهرامهم فى اثنين لو كان فى الميثلة سدرسان ومن  
 ثلثة لوسدس وثلث ومن اربعة لوسدس ونصف

ومن

ومن خمسة لوثلاث ونصف ووسدسان ونصف  
 او ثلثان وسدس فان كان مع الاول من لا يرث عليه  
 اعطى فرضه من اقل خارجة ثم قسم الباقي على رؤوسهم  
 فان استقام كزوج وثلث بنات والافان وافق  
 ضرب وحق رؤوسهم في مخرج فرض من لا يرث عليه زوج  
 وست بنات وان باين ضرب كل رؤوسهم في كزوج  
 وخمس نيك وان كان مع الثلث من لا يرث عليه قسم  
 البقية على مسئلة من يرث عليه فان لم يستقام  
 كزوج واربعة جدات وست اخواب لام والاربعة  
 جميع مسئلتهم في مخرج فرض من لا يرث عليه كاربعة  
 زوجات وتلغ نيك وست جدات ثم يضرب  
 سهرام من لا يرث عليه في مسئلة من يرث عليه و  
 سهرام من يرث عليه فيما بقى من مخرج فرض من لا يرث  
 عليه ويصح بالاصول انه **فصل** ذوالرحم فترتيب  
 بعصبته ولا ذى سهرام ويرث كما يرث العصبية عند  
 ذى السهرام فمن انقرد منهم اجمع المال ويرثون  
 يقرب الدرجة ثم بقوة القرابة ثم يكون الاصل  
 دارثا عند اتحاد الجهة وان اختلفت فلقرابة الاب  
 الثلثان والقرابة الام الثلث ثم يعبر الترتيب في كل

عدم







والثلثان والثلث من ثلثة والسبع من ستة وان  
اختلط النصف بالنوع الثلث او ببعضه من ستة الاربعة  
ففي اثني عشر او الثمن من اربعة وعشرين  
انكرسهم فريق عليهم وبانيت سهام عددهم  
فا ضرب عددهم في اصل المسئلة كامرأة واخوين  
وان وافق سراسرهم عددهم فا ضرب وفق عددهم  
هم في اصل المسئلة كامرأة وسنة اخوة وان انكرس  
سراسرهم فريقين او اكثر وتماثلت اعداؤهم وسرهم  
فا ضرب احدا الاعداد في اصل المسئلة كنسبة بنت  
وثلثة اعمام وان تداخلت الاعداد فا ضرب اكثرها  
في اصل المسئلة كاربعة زوجات وثلث جودات  
واثني عشر عيا وان وافق بعض الاعداد بعضاه  
فا ضرب وفق احدها في جميع الثاني والبلغ في وفق  
الثلث ان وافق والا في جميع والبلغ في الرابع  
كذلك ثم الى اصل في اصل المسئلة كاربعة زوجات و  
فمس عشرة جدة وثمانية عشرة بنتا وسنة اعمام وان  
تباينت الاعداد فا ضرب بكل احد في جميع الثلثة  
ثم المبلغ في الثالث ثم المبلغ في الرابع ثم المالح في  
اصل المسئلة كامرأتين وعشرة بنات وست

في خمسة اقسام

في ثلثة اقسام

في ثلثة اقسام

في ثلثة اقسام



جدة

جدة وسبعة اعمام وان كانت المسئلة باحدة  
فا ضرب ما ضربته في الاصل فيه مع العول في جميع ذلك  
نس وداخل العددين يعرف بان تطرح الاقل  
من الاكثر مرتين او اكثر فبيلة او تقس الاكثر على الاقل  
في قسمه صحيحة كالخمس مع العشرة وتوافقها  
بان تطرح الاقل من الاكثر من الجانين حتى يتوافقا في  
مقدار فان توافقا في واحد فهما متباينان وان في اكثر  
فهما متوافقان فان اثنين منهما متوافقان لم  
بالنصف وان ثلثة في الثلث وان اربعة في الاربعة هكذا  
الى العشرة وان في احد عشر فيحذف من احد عشر ويبلغ  
جدا وان اردت معرفة نصيب كل فريق من التصحيح فا ضرب  
ما كان له من اصل المسئلة فما خرج فهو نصيبه وكذا العمل  
في معرفة نصيب كل فرد وان ثبتت فانسب سراسرهم  
كل فريق من اصل المسئلة الى عدد دورهم ثم اعط  
بمثل تلك النسبة من المضروب لكل فرد منهم وان او  
اددت قسمة التركة بين الورثة او الفقراء فانظر بين  
التركة والتصحيح فان كان بينهما موافقة فا ضرب سراسرهم  
كل دارت من التصحيح وفق التركة ثم اقسيم المالح  
على وفق التصحيح فما خرج فهو نصيب ذلك الوارث



وان لم يكن بينهما موافقة فاضرب سهام كل وارث في جميع  
التركة ثم اقسم الحاصل على جميع التصحيح فاضرب فهو نصيب  
وكذا العمل لمعرفة نصيب كل فريق وفي القسمة بين  
الغرماء اجعل مجموع الديون كل تصحيح وكل دين كسرها  
وارث ثم اعمل العمل المذكور ومن صالح من الورثة  
او الغرماء على شئ منها فاطرح نصيبه من التصحيح والدين  
واقسم الباقي على سهام من بقي او ديونهم قال المولى  
روح الدين روضة دار في غرض الجنان فتوجه قال  
الفقيه هذا اخر ملتقى الابحار ولم ال في عدد تركة شئ من  
صام مثل الكتب الاربعة والتمن من الناظر فيه  
ان اطلع على الاحلال شئ منها ان يلحقه بمحل فان الا  
محل النسيان وليكن ذلك بعد التأمل في مطاوع تلك المسئلة  
فانه ربما ذكرت بعض المسائل في بعض الكتب المذكورة  
في موضع وغيره في موضع آخر فاكثفت بذكرها في احوال  
الموضعين ثم اني زوت ما ينل كثره من الهداية  
ومن مجمع البحرين ولم ازد شيئا من غيرهما حتى يسأل  
الطلب عن الشبهة عليه رضي الله تعالى عنهما في الكتب الاربعة  
والله صبي ونعم الوكيل تمت الكتاب بعون الله  
المك الوهاب قدفع الفراغ من يد الفقير الحقير المذنب الحقير

الى محبة رب الغنى احمد بن محمد  
محمد بن احمد في مدينة

المسرة بمون وفي  
وقفة العصر استغاثته ومما فيه والى

الوفاء  
وتمت  
تحريره في شهر جاز الاخير

حرم الله كتابته ووالديه  
الى انوار رحمته

اللهم اغفر لنا ولوالدينا ولوالدينا  
ولا تستاذنا ولا تستاذنا ولا تستاذنا  
لمشايقنا ولمشايقنا مشايخنا ولاقربائنا  
ولمن طلب دعائنا ولمن وطئنا بدعاء  
الخير ولين كان له حق علينا وجميع المؤمنين  
والمؤمنات والمسلمين والمسلمات  
يا قاضي الحاجات برحمتك يا ارحم الراحمين  
والحمد لله رب العالمين الفاتحة مع  
الصلوة